وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم :العلوم التجارية

تخصص مالية و تجارة دولية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

بعنوان

أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية

من إعداد الطلبة:

***خليفة لطيفة عائشة**

***بن صخرية فاطمة**

الأستاذ المشرف:

***دويس عبد القادر**

.نوقشت وأجيزت بتاريخ:.../.../.....

السنة الجامعية :2017–2018

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نهدي هذا العمل إلى:

من ربتنا وأنارت دربنا وأعانتنا بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمنا الحبيبة،إلى من عمل بكد في سبيلنا وعلمنا معنى الكفاح وأوصلنا إلى ما نحن عليه أبوانا الكرام رحمهم الله وإلى إبني العزيز جود حفظه الله ،إلى الإخوان و الأخوات إلى الأصدقاء و الزملاء إلى الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين إلى كل من علمني حرفا أهدي هذا البحث المتواضع راجياً من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف دويس عبد القادر الذي تتبع خطواتنا و مد لنا يد العون بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذه المذكرة.ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة فرع مالية و تجارة دولية على دعمهم لنا.

* إلى كل طاقم وعمال فرع العلوم التجارية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية

الفهـ

الملخص

تبعا للتغيرات الإقليمية الناجمة عن تطورات الأحداث الاقتصادية التي اتسمت بتنامي التكتلات و التجمعات الاقتصادية الإقليمية ، نشهد اليوم تفاعلات على مستوى الاقتصاد العالمي و التجارة الخارجية من أهمها تكوين تكتلات اقتصادية بين مجموعة من الدول التي تتوافر فيما بينها تجانس اقتصادي ، تاريخي و حتى حضاري و هذا تحت جملة من المصالح الاقتصادية المشتركة.

فبعد ظهور نتائج الحرب العالمية الثانية و تزامنا مع النزعة الأوروبية ، التي أسفرت على قيام الإتحاد الأوروبي زاد تخوف القوى الأمريكية من العزلة الاقتصادية و فقدان السيطرة على السوق العالمية ، هذا ما سمح بظهور فكرة التكتل الإقليمي المتمايز عن غيره من التكتلات ، و الذي حقق فكرة دمج شمال جنوب ، و ذلك بفتح الآفاق أمام دول العالم الثالث بإقامة تكتلات اقتصادية مع دول متقدمة ، كما هو الحال بالنسبة **لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية تحت اتفاقية NAFTA**، التي أبرمتها الدول الثلاث (أمريكا ، كندا، و المكسيك)، بغية تحقيق المطالب الاقتصادية و تنظيم المصالح التجارية ، من خلال ما سبق قمنا بصياغة الإشكالية التالية : ما هو أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية ؟.

و بعد دراسة مبسطة و ملمة بجوانب الموضوع ، و بالاعتماد على مجموعة من المراجع قمنا بتطبيق المنهج التاريخي الذي يعتبر هام في سرد حقائق الاتفاقية ، و المنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة حالة للخروج بنتائج مقنعة للإشكالية الدرجة سابقا ، و لعل أهمها من الناحية النظرية هو اعتبار التكتلات الاقتصادية من الناحية الإقليمية ماهي إلا مرحلة انتقالية لإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف.

و من أبرز النتائج التطبيقية نذكر، إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل ، فزيادة الدخل داخل التكتل تؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة الخارجية . أصبحت التكتلات الإقليمية عامل بناء و نقطة انطلاق نحو إزالة الحواجز و تحقيق مزيد من انفتاح الأسواق و تحرير التجارة الدولية ، كما جاءت به اتفاقية **NAFTA**.

و من أهم التوصيات الواجب ذكرها ، على الدول النامية أن تقوم بنبذ الخلافات الناشئة فيما بينها ، لكي تتخذ إجراءات صحيحة و سليمة لقيامها بنوع من هذه التكتلات الاقتصادية لمواكبة التطورات العصرية في

مجال التجارة الخارجية على وجه الخصوص ، كما حدث مع المكسيك.محاولين في الأخير ، إعطاء آفاق جديدة للبحث حيث أنه لا يقف عند هذا الحد ،بل هناك إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة تطرح نفسها على حاضرنا و مستقبلنا ، فتعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة نذكر منها :كيف تعمل و تسعى الدول النامية اكتساب مزايا تنافسية تمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية :التكتلات الاقتصادية ، التجارة الخارجية ، NAFTA، منطقة التجارة الحرة.

Résumé :

L’économie mondiale est en plein exercice d’équilibrage ou les pays font face à un avenir trouble.

Depuis la second guerre mondiale, le niveau d’emploi avait coutume de rebondir fortement des le retour de l’expansion économique et après deux décennies de ralentissement et de stagnation, la productivité du travail a connu une évolution exceptionnelle pendant ce cycle économique.

Nous assistons aujourd’hui à des progressions sur le niveau mondial car le rythme de la reprise économique mondiale a été décevant ces dernières années, surtout dans les pays avancés, comme les Etats-Unis et le royaume unis en particulier qui tirent un trait sur la crise.

Après une analyse cursive sur le plan économique et commercial, nous avons mis le point sur l’économie américaine qui a absorbé une part importante dans l’épargne mondiale et que cette dernière est une grande et forte économie et elle reste pour toujours la "locomotive" du monde.

« NAFTA », North American Free Trade Agreement, ou l’accord de libre échange Nord Americain, signé en 1994 entre les Etats-Unis, le canada et le Mexique .cet accorda insisté sur la libération du commerce étranger entre ces pays et surtout sur l’élargissement d’échange économique pour former une force économique mondiale concurrente à l’union européenne. Celle-ci est en retard par rapport aux Etats-Unis, tandis que la « singularité » de leur économie, vue de l’Europe, se base sur la recherche et l’innovation qui sont la clé de la croissance américaine, grâce à ce qui précède nous avons formulé le problème suivant :quel est l’impact des blocs économique sur le commerce extérieur algérienne.

En appuyant sur des données extraites de quelques ouvrages du domaine étudié, nous avons basé sur la démarche historique et en appliquant la méthode analytique et descriptive pour réaliser ce modeste travail.

Les mots clés :les regroupement économiques, le commerce extérieur NAFTA, la zone commerciale.

الفهـــــرس

مقدمة.....(أ-ز)

الفصل الأول :الإطار النظري للتكتلات والتجارة الدولية

المبحث الأول :نشأة التكتلات الاقتصادية 03

المطلب الأول :مفهوم التكتلات الاقتصادية .....03.....

المطلب الثاني: ظروف نشأة التكتلات الاقتصادية .....04.....

المطلب الثالث :خصائص و أهداف التكتلات ودوافع قيامها .....06.....

المبحث الثاني:صور التكتلات الاقتصادية .....11.....

المطلب الأول : التكتل الاقتصادي الأوروبي .....11.....

المطلب الثاني: التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية النافتا .....14.....

المطلب الثالث:التكتل الاقتصادي الأسيوي (الآسيان الابيك) .....16.....

المطلب الرابع: التكتل الاقتصادي الإفريقي .....19.....

المطلب الخامس:التكتل الاقتصادي العربي .....20.....

المبحث الثالث :نظريات وسياسات التجارة الدولية .....22.....

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية .....22.....

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للتجارة الدولية .....32.....

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية .....36.....

الفصل الثاني:التجارة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول :تطور التجارة الخارجية إلى غاية الإصلاحات فيفري 1991 53

المطلب الأول: قطاع التجارة الخارجية غداة الاستقلال 1962_1969 53

المطلب الثاني: احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970_1989 .....57..

المطلب الثالث: التحرير المقيد للتجارة الخارجية1990_1993 .....62.....

المطلب الرابع : التحرير التام للتجارة الخارجية1994 .....65.....
المبحث الثاني : الميكانيزمات الجديدة منذ تحرير التجارة الخارجية .....67..
المطلب الأول :التدابير المتخذة فور تحرير التجارة بعد إصلاحات فيفري 1991 67
المطلب الثاني: إعادة جدولة الديون واثرها على التجارة الخارجية . .....68..
المطلب الثالث: إصلاح نظام الصرف .....72.....
المطلب الأول: تحرير الأسعار .....78.....
الفصل الثالث :التبادل التجاري في ظل التكتلات الاقتصادية
المبحث الأول:أثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم التجارة الخارجية 85
المطلب الأول : الآثار الساكنة للتكتلات الاقتصادية .....85.....
مطلب الثاني: الآثار الديناميكية للتكتلات الاقتصادية .....88.....
المبحث الثاني:مناطق التبادل التجاري .....91.....
المطلب الأول :التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية .....91.....
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات .....93.....
المطلب الثالث :التوزيع الجغرافي للصادرات .....97.....
المبحث الثالث:تطور التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة للدول الاعضاء 101
المطلب الأول :حجم التبادل التجاري لاتفاقيةNAFTA بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية .101
المطلب الثاني: حجم التبادل التجاري لاتفاقيةNAFTA بالنسبة لكندا .....105.....
المطلب الثالث: حجم التبادل التجاري لاتفاقيةNAFTA بالنسبة للمكسيك 109
المبحث الرابع:الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية NAFTA .....114.....
المطلب الأول : البلدان المنطوية تحت اتفاقية NAFTA .....114.....
المطلب الثاني: البلدان الغير منطوية في ظل اتفاقية NAFTA .....118.....

خاتمة 123-126
قائمة المراجع.....127-133
الملاحق 134

قائمة الجداول و الأشكال

أولا قائمة الجداول :

جدول رقم (2-1): توزيع الضرائب الجمركية حسب طبيعة السلع 55

جدول رقم (2-2): تطور سعر الصرف USD / DA 75

جدول رقم (3-1):الميزان التجاري لفترة 2015-2016 الوحدة بالمليون 91

جدول رقم (3-2) ملخص لنتائج الميزان التجاري فترة 2013-2016 الوحدة بالمليون 92

جدول رقم (3-3) التوزيع الجغرافي للواردات الوحدة بالمليون USD 93

جدول رقم (3-4) التوزيع الجغرافي للواردات الوحدة بالمليون USD 93

جدول رقم (3-5) التوزيع الجغرافي للواردات الوحدة بالمليون USD 95

جدول رقم (3-6) التوزيع الجغرافي للواردات الوحدة بالمليون USD 96

جدول رقم (3-7) التوزيع الجغرافي للواردات الوحدة بالمليون USD 97

جدول رقم (3-8) التوزيع الجغرافي للصادرات الوحدة بالمليون USD.....98

جدول رقم (3-9) التوزيع الجغرافي للصادرات الوحدة بالمليون USD.....99

جدول رقم (3-10) تطور المبادلات التجارية البنية للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1990-1993 102

الجدول رقم (3-11): تطور المبادلات التجارية البينية للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2000-2007.....104

الجدول رقم (3-12): تطور المبادلات التجارية البينية للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2008-2014 104

الجدول رقم (3-13): تطور المبادلات التجارية البينية لكندا للفترة 1990-1993.....106

الجدول رقم (3-14): تطور المبادلات التجارية البينية لكندا للفترة 2000-2007.....107

الجدول رقم (3-15) : تطير المبادلات التجارية البينية لكندا 2008-2014.....108

الجدول رقم (3-16): تطور المبادلات التجارية البينية للمكسيك للفترة 1990-1993 110

الجدول رقم (3-17): تطور المبادلات التجارية البينية للمكسيك للفترة 2000-2007 111

الجدول رقم (3-18): تطور المبادلات التجارية البينية للمكسيك للفترة 2008-2014 112

ثانيا قائمة الأشكال :

الشكل رقم (3-1): اثأر التكتلات الاقتصادية على التجارة الخارجية 90

مقدمة

مقدمة

يعيش العالم اليوم متغيرات عديدة تستوجب من الدول إعادة النظر مرة اخرى في مسارها ، حيث اصبح من المستحيل ان تحقق دولة ما متطلباتها بجهد منفرد دون ان تلجا الى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة كما ان هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاوف والمخاطر ولا تستطيع الدولة منفردة ان تتحمل تلك المخاطر بل ان المخاطر تقل كلما كان التعاون والتبادل اكبر بين الدول لذا نجد ان التعاون والتوجه نحو التكتلات الاقتصادية يزداد يوما بعد يوم.

لذلك يشهد القرن الحالي نمطاً جديدا من التعاملات الاقتصادية الدولية تتمثل في ظهور اتجاه ينادي بضرورة تحرير التجارة الدولية من القيود والعوائق التي تعترض سبلها بين الدول ويسعى هذا الاتجاه إلى زيادة التعاون الاقتصادي بين دول العالم نظرا لكفاية الوسائل والطرق الممكنة.

الاشكالية:

دخلت الجزائر مثل بقية الدول النامية الاخرى في مرحلة الانفتاح الذي يفرض ميكانيزماته على المعاملات الدولية ،ويحتم على الدول الانضمام الى المنظمات العالمية و التكتلات الاقتصادية التي كانت عنصر القوة ،ومن المعروف أن الاتحاد يخلق القوة ، ايمانا من السلطات الجزائرية إنها لا تستطيع ان تبقى بمنعزل عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يفرض الاتحاد والتجمع في تكتلات تمكن البلدان النامية من ردع التخلف والمضي في الاصلاحات التي سارت فيها جل هذه الدول .

وبغية الالمام بهذا الموضوع والخوض في تفاصيله اكثر ، سنحاول من خلال هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية :

ما مدى تأثير التكتلات الاقتصادية العالمية على حركة التجارة الخارجية الجزائرية ؟

التساؤلات الفرعية :

من اجل الوصول الى اجابة موضوعية لابد من طرح التساؤلات التالية

1_ما هي التكتلات الاقتصادية ،وما أهم الفرص التي يتيحها التكتل الاقتصادي للدول الاعضاء فيه ؟

2_كيف تطورت التجارة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية ؟

3_كيف تساهم التكتلات الاقتصادية بتحويل التجارة الخارجية بدلا من خلقها ؟

4_ هل كانت اتفاقية NAFTA متساوية لكل الاعضاء ؟

فرضيات الدراسة :

قصد الاجابة على إشكالية الدراسة وعلى الاسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

1_ التكتل الاقتصادي تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية او الانتماء الحضاري المشترك ،يعمل التكتل الاقتصادي على إعادة تقسيم أفضل بين الدول الاعضاء فيه مما يجعلها تتخصص أكثر ،الأمر الذي يساهم في زيادة حجم التبادل التجاري البيني بين الدول الاعضاء .

2_تطورت التجارة الخارجية تبعا لسياسة احتكار الدولة لهذا القطاع ثم التحرير التام له.

3_تساهم التكتلات الاقتصادية بتحويل التجارة من البلد ذو تكلفة أعلى خارج التكتل إلى البلد ذو تكلفة أقل داخل التكتل ،بدلا من نقل الانتاج من المصدر الاقل كفاءة ذو التكلفة المرتفعة إلى المصدر الاكثر كفاءة ذو التكلفة المنخفضة داخل التكتل ، وفق الاثر الانشائي للتجارة .

4- تتفاوت درجات الاستفادة بين دول أعضاء اتفاقية NAFTA ،نظرا لعدم تجانس الاطراف واختلاف مستويات تقدم اقتصاديات تلك الدول .

أهمية الموضوع :

تنبع اهمية الدراسة الحالية من طبيعة الموضوع اللذي نعالجه ، بحث أصبحت الموضوعات المتعلقة بالتجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية تشغل جزءا كبيرا من تفكير غالبة الدول ، فلم تعد تقتصر على

دول متقدمة بل حتى النامية منها ، ونوجز أهمية الدراسة في النقاط التالية :

1_ اكتساب الموضوع مكانة دولية على المستوى الاقتصادي ،المتمثل في التكتلات الاقتصادية وما تسعى إليه من تعظيم المكاسب في ظل تحرير التجارة الخارجية لدول اعضائها

2_ أهمية قطاع التجارة الخارجية كأحد ركائز الاقتصاد العالمي ، لما تحققه من نمو إقتصادي ورفاهية خاصة للدول النامية منها .

3_أهمية معرفة الاثار والانعكاسات التي تعود على البلدان المنشاة للتكتلات الاقتصادية القائمة على توسيع حجم التبادل التجاري فيما بينها .

الهدف من الدراسة :

تهدف دراستنا إلى :

1_ تحليل ظاهرة التكتلات الاقتصادية ودوافع قيامها حيث تم التطرق إلى مختلف التكتلات الاقتصادية وكذلك اهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية ، و مدى تأثر التجارة الخارجية بهذه التكتلات .

2_محاولة إبراز أهم الإصلاحات والميكانزمات المفروضة على قطاع التجارة الجزائرية .

3_إبراز اهم الاثار الناجمة على توسيع حجم التجارة الخارجية و مناطق التبادل التجاري ،كما تم التطرق على الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية NAFTA والبلدان المنطوية تحت هذه الاتفاقية .

أسباب إختيار الموضوع :

تم اختيار الموضوع بناءا على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية

الدوافع الذاتية :ارتباط الموضوع بمجال التخصص وهو التجارة الدولية .

الدوافع الموضوعية :أساسا في الاهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع خصوصا وأنه يبرز واقع التجارة الدولية في عالم ازداد فيه التوجه الى تكوين التكتلات الاقتصادية .

المنهج المستخدم :

للإجابة على الاشكالية ومن اجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها فاننا سنعتمد في دراستنا على المنهج" **التاريخي**" في التطرق لنشأة التكتلات الاقتصادية وأهم مراحلها وكذا التطور التاريخي لأهم الاتجاهات والنظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية ، كما يستوجب تبني المنهج "**الوصفي والمنهج التحليلي** " من أجل فهم متغيرات الدراسة وإبراز العلاقة التي ترتبط بين التكتلات الاقتصادية والتجارة الخارجية والتي ظهر جليا في الفصل الثاني .اما الجانب التطبيقي فاعتمدنا على منهج دراسة

حالة باعتباره من بين الاساليب التي يتبعها المنهج التحليلي نهدف من خلاله أهم ما جاءت به إتفاقية **NAFTA منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية** وما لها من انعكاسات على حجم التبادل التجاري للدول الاعضاء .

مجتمع الدراسة :

وهو ما يعرف بالحدود المكانية حيث كانت الدراسة النظرية علمية محايدة لاتخص اقليم او بلد معين أما الدراسة التطبيقية خصصت للتعرف على **منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTAعلى سبيل**

العرض والتحليل حيث لا يمكن لدراستنا ان تشمل كل التكتلات الاقتصادية الموجودة في العالم بل ركزنا على احداها لتكون محل دراستنا التطبيقية .

فترة الدراسة :

وهي الحدود الزمنية للدراسة ولقد ركزت على الفترة (2000_2016) ومبررات اختيارنا لهذه المدة هو المعلومات هو حداثة المعلومات والإحصائيات المقدمة لنا بما يخدم الموضوع والتي اعتمدنا من خلالها على مناطق التبادل التجاري الصادرات والواردات بناءا على احصائيات المديرية العامة للجمارك 2016 ،وكذلك ابرزنا ما حققه تكتل **NAFTA** في مجال تعزيز التبادل التجاري بالنسبة للدول الاعضاء الولايات المتحدة الامريكية كندا والمكسيك ، كما قمنا بتوضيح ما كانت عليه التجارة بين هذه الدول قبل دخول إتفاقية **NAFTA** حيز التنفيذ 1994، وارتأينا أن تكون هذه الفترة (1990_1993).

وسائل جمع البيانات :

من بين الوسائل المعتمدة لجمع البيانات اللازمة للقيام بهذه الدراسة ، تنوعت حسب مقدرتنا من الكتب والاطروحات المجلات والمؤتمرات ،استعنا بكل منها في المجال النظري والتطبيقي للدراسة ، بالاضافة إلى المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت ،التي توفر للباحثين مختلف البيانات والإحصائيات المتجددة حول اي موضوع مراد دراسته .

هيكل الدراسة :

لدراسة الموضوع و الإجابة عن الاشكالية محل الدراسة تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول جاءت كالتالي:

الفصل الأول الاطار النظري للتكتلات الاقتصادية والتجارة الخارجية حيث تضمن الفصل الاول ثلاث مباحث رئيسية ،خصص المبحث الاول لماهية التكتلات الاقتصادية من نشاة ومفهوم بينما المبحث الثاني فتناول مختلف صور التكتلات الاقتصادية واهم اهدافها في حين كان المبحث الثالث تحت عنوان نظريات وسياسات التجارة الدولية لتفسير أهم النظريات التي أدت إلى قيام التجارة الدولية .

الفصل الثاني : التجارة الخارجية الجزائرية وتضمن مبحثين المبحث الاول خصص لتطور التجارة الخارجية الجزائرية الى غاية اصلاحات فيفري 1991 اما المبحث الثاني فخص الميكانزمات الجديدة منذ تحرير التجارة الخارجية .

الفصل الثالث :التبادل التجاري في ظل التكتلات الاقتصادية وقسمناه الى أربعة مباحث خصص المبحث الاول اثار التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم التجارة الخارجية وتعرضنا للآثار الساكنة والآثار الديناميكية اما المبحث الثاني فخصصناه الى مناطق التبادل التجاري والتوزيع الجغرافي للمناطق الاقتصادية وقد حاولنا ابراز العلاقة بين متغيرات الدراسة في المجال التطبيقي بالمبحث الثالث تحت عنوان تطور التبادل التجاري لاتفاقية**NAFTA** بالنسبة للدول الاعضاء ،لنأتي في ختام هذا الفصل التطبيقي عن التقصي عن الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية **NAFTA** للدول المنطوية في ظلها والغير منطوية وذلك في المبحث الرابع اللذي تناول الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية **NAFTA**.

كما اختتمنا بحثنا هذا بخاتمة تضمنت النتائج ، واختبار الفرضيات ، لنصل إلى التوصيات المقترحة من وجهة نظرنا ، على أساسها نحدد الافاق التي تعد انطلاقة جديدة لبعض الدراسات في مجال تخصصنا .

الفصل الأول

الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية والتجارة الخارجية

تمهيد :

تعتبر التكتلات الاقتصادية الدولية ظاهرة قديمة في الاقتصاد الدولي ،فقد عرف العالم بمناطقه المختلفة العديد من محاولات التكتل ،بعضها فشل في الانطلاقة بينما عرف البعض الاخر تطورا كبيرا ووصل مع مختلف مراحل الاندماج إلى نموذج يحتذى به فيما يخص التجارب الاندماجية ، كما ان ظاهرة التكامل التي نشأت أساسا من رغبة الدول في الدخول في علاقات ثنائية وجماعية ذات صفة تكاملية عرفت ازدهارا كبيرا وزادت من تقارب الدول خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية .

في خصم هذه التحولات التي تميزت بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد لجأت بعض الدول الى اقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها ،وذلك من أجل المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الدولي ومواجهة مختلف التحديات أهمها تحدي العولمة الاقتصادية ، والخروج بأكبر الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظومة المصالح الاقتصادية ،وتنشيط حركة التجارة والاستثمار بين الدول الاعضاء ،

الى جانب تحرير حركة السلع والخدمات ،وتعويض نواقض العمل داخل الاطار الوطني الضيق أو القفز إلى امتيازات الاقتصاد المعولم والواسع .وسوف نعالج في هذا الفصل النقاط التالية :

المبحث الاول :نشأة التكتلات الاقتصادية

المبحث الثاني :صور التكتلات الاقتصادية

المبحث الثالث: نظريات وسياسات التجارة الدولية

المبحث الاول :نشأة التكتلات الاقتصادية

وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي .وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم ،حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية الدولية .[1]

المطلب الاول : مفهوم التكتلات الاقتصادية

يعرف التكتل الاقتصادي على انه درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة ، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن ثم الوصول الى اقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول .[2]

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية او الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا او منطقة تجارة حرة .

فالتكتل الاقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي ، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء .

ويمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية كأحد النماذج التنموية تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في اتفاق فيما بينها ، تقضي بتنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة والغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بغية تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصادياتها وزيادة التعاون فيما بينها ومواجهة مختلف التحولات والتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي .

إذ تكلمنا عن التكتلات الاقتصادية الاقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا الى اقليم إقتصادي معين كأوروبا الغربية ،المنطقة العربية ، أمريكا الشمالية ..... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من اشكال التكامل الاقتصادي الا انه في الوقت الراهن اصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول اعضائها لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول اسيا والمحيط الهادي (ايبك) ،وتكتل الامريكيتين .

[1] عبد القادر العفوري العولمة وابحاث .. التحديات والفرص،2000،ص.13.

[2] حميد الجميلي مستقبل الامن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات القرن العشرين،مجلة الشؤون العربية،العدد. 100،1999،ص 201.

المطلب الثاني :ظروف نشأة التكتلات الاقتصادية

ترجع فكرة نشأة التكتلات الاقتصادية الى اكثر من مائة عام فقد نشا اول تكتل من هذا النوع في الولايات الالمانية قبل وحدة ألمانيا ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الانجليزية مع الدولة الام التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الاخرى إلا ان خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الام .[1]

لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا ان ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية او متقدمة ،رأسمالية او اشتراكية وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول ،فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها امريكا للدول الاوروبية ودول الشرق الاوسط مثل **مشروع مرشال** الذي **يُعرف بأنّه مبادرة اقتصادية أطلقها وزير الخارجية الأمريكيّ السابق جورج مارشال، وذلك بهدف مساعدة الدول الأوروبية على إعادة إعمار ما دُمِّر عقب الحرب العالمية الثانية، وبناء اقتصادها من جديد، وذلك بتقديم الهبات العينية والنقدية، بالإضافة إلى حزم من القروض طويلة الأمد، حيث أُعلِن هذا المشروع في الخامس من يونيو عام 1947م، وذلك في خطاب جماهيريّ أُلقي أمام جامعة هارفارد[2] .**

حيث ان مشروع مارشال يهدف الى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية وقد كانت شعوب قارة اوروبا اول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من ازمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فادركت بانه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا من هنا تكتلت دول اوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957 ، وكانت هذه الاخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذى به بين مجموعات دولية أخرى ، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات الى مجموعة اخرى من الدول ،فنشأت

[1] التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية عمر مصطفى مُحَمَّد .ص 45 .46. 47 48.

[2] http://www.marefa.org/index.php/مشروع_مارشال

منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى ،وعمدت دول اوروبا الشرقية على إنشاء منظمة **الكوميكون** .[*]

أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة كما نشأت ايضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الافريقية والمنطقة الاسيوية .

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشا وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الانتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي.

وتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي ، والتي تمثلت في انهيار نظام **بروتن وودز** والتحول إلى نظام الاسعار المعومة ، والتقلبات الحادة في اسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الامر الذي ادى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية ، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الاسواق العالمية وبعد هذه الازمات تنامت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية والتي اصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام العالمي الجديد واشتد التنافس بين الدول ،خاصة بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية وهذا من اجل الاستحواذ والسيطرة على الاسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها .[1]

والملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين أغلبها لم يكن لها النجاح فتعثرت أمام المشاكل والخلافات ولكن لم تقف عند حدها فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطوره خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الاخير من القرن العشرين ، واصبح من الصعب على الدول ان تدخل المنافسة منفردة .

[*] **الكوميكون** ، هي مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل " CMEA " ، والذي يسمى أيضا بإسم منظمة التعاون الاقتصادي الدولي ، وهي منظمة أنشئت في يناير 1949 لتسهيل وتنسيق التنمية الاقتصادية لدول أوروبا الشرقية التي تنتمي إلى الكتلة السوفييتية . للرد على مشروع مارشال .

[1] مصطفى رشدي شيحة ،الاسواق الدولية "المفاهيم والنظريات السياسية ،الدار الجامعية الجديدة ،الاسكندرية،2003،ص39 .

فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي فتسارعت الدول نحو تشكيل اقتصادية استعدادا للدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية واصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي :[1]

_ **في نصف الكرة الغربي** تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والجنوبية كما تم انشاء الكثير من الترتيبات الاقليمية بين العديد من دول امريكا اللاتينية .

_ **في أوربا** كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الاوروبي الذي يعتبر من اجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم 25 دولة ، إضافة الى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الاورو) مع مطلع سنة 1999 ، ودخوله في اتفاقيات التجارة الحرة وفي الاتحاد الجمركي مع تركيا ، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط .

_ **في شرق اسيا** حيث وقعت دول شرق اسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم النافتا كما انشىء في منطقة اسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق اسيا والمحيط الهادي(الابيك apec)

_ **في المنطقة العربية** والتي بدأت بمشروع السوق العربية سنة 1964 ثم محاولة اقامة مجمعات اقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي .

أما في افريقيا :قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل ابرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) ، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية .

ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية اخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية .

المطلب الثالث : خصائص وأهداف التكتلات الاقتصادية ودوافع قيامها

سوف نوجز أهم الخصائص في النقاط التالية:

1 خصائص التكتلات الاقتصادية

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:[2]

[1] محمد عمر حماد ابو دوح **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** ،الدار الجامعية مصر ،2003، ص 29

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **"النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003 ، ص 45

1- تتصف التكتلات الاقتصادية بحجومها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

2- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.

3- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

4- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.

5- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى ، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

6 - توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.

7 - الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.

8 - تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

2 _ أهداف التكتلات الاقتصادية

التكتلات الاقتصادية تستطيع تنمية الفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء تنمية سليمة وهذا وفقا للمبادئ النظرية الاقتصادية وبالتالي تحقيق الرفاهية لشعوبها، إلا أن هذه التكتلات يجب أن تتبع الخطوات التالية حتى تسعى لتحقيق أهدافها:[1]

1- أن تكون لدول التكتل سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي، مع تطوير هذه السياسة وامتيازها بالمرونة وفقا لتطور الأوضاع والعلاقات الدولية الاقتصادية.

2 - الالتزام بالمنافسة الحرة داخل المنطقة التكاملية هذا ما يستدعي منح المنتجين على تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار.

[1] عمر مصطفى محمد ، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية** ،مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع 2014،ص 50 .

3- إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء مع خضوع تحركات الأشخاص للقوانين السائدة في كل من هذه الدول.

4- التعاون مع الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات بالنسبة للدول التي تحقق عجز في موازينها خاصة في بداية قيام التكتل الاقتصادي.

5- إنشاء الصندوق الموحد للتعاون الاجتماعي بين دول التكتل يكون هدفه تدريب العمال وتأهيلهم تأهيل تكنولوجي.

6- إنشاء بنك الاستثمار الموحد خاص بدول التكتل يهدف الى تمويل الصناعات التي يجب إقامتها لاستغلال الإمكانات الصناعية المتاحة في هذه الدول وإعادة بناء الصناعات القائمة مع صراعات التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث.

7_إنشاء الأجهزة الإدارية المختلفة بجانب الإدارات الفنية الضرورية التي تستلزمها تنفيذ الأهداف المختلفة التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره.

8- يجب أن لا تقتصر وظيفة الإدارات والأجهزة المختلفة على إعداد خطط التنسيق، وإنما يجب أن تمتد كذلك لتشمل تتبع التنفيذ وتقديم النتائج، على أساس ما يجتمع لديها من معلومات وبيانات إحصائية.

قد تكون المشكلة الأساسية التي تواجهها دول التكتل، لا تكمن في حرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج، وإنما تكون المشكلة هي التعاون في إقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الأراضي الواسعة والاستغلال الأمثل للموارد التي تمتلكها هذه الدول.

3- دوافع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تتعدد أسباب إقامة التكتلات وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي[1]:

3-1 أسباب اقتصادية:

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون

[1] - محمود إبراهيم محمود الشافعي، "**التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي**"، دار النهضة العربية،القاهرة،2005، ص 16-17.

الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة.

ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيمايلي:

– التمتع بوفرات الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع السوق الى إمكان تمتع المشروعات المنشاة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج ، والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.

– تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.

–خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية. فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي(كالسدود، المطارات ، الطرق، المعاهد العلمية.....).

– ضمانة ضد الأحداث المستقبلية[1] : قد تلجا الدول للانضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من اجل درء المخاطر والإحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل. فيصبح التكتل بمثابة التامين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة. لهذا يذهب البعض للقول بان الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر منها ، لذلك نجد اتفاقية "النافتا" لم تخل من هذا الدافع . فلقد أقدمت كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق ، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية.

3–2 أسباب سياسية:

قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عند ما أدرك زعماء أوربا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوربي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوربا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام

[1]) محمد ابراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 19،17.

تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي.

فمن خلال أيضا تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية، فان هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم والصلب عام 1951، وكذلك مساهمة "الميركوسور" في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين.

قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكامل سياسي. إلا انه في المقابل قد يحدث من وراء التكامل اثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الاقتصادي والتي سبق الإشارة إليها.

لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية.

ولقد بحث علماء السياسة في استخدام الدبلوماسية التجارية خلال سياق إقليمي، وتوصلوا إلى أن العلاقات التجارية قد تساعد على إنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء بتطوير وسائل التحكم في الصراع بينهما.

3-3 أسباب أمنيـة:

الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوربي والمجتمع الأوربي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له.

المبحث الثاني :صور التكتلات الاقتصادية

لقد برزت التكتلات الاقتصادية لتكون ظاهرة العصر ،ومهما تباينت دوافع إنشائها فان مجرد بروزها بهذا الزحم على صعيد العلاقات الدولية يؤكد قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها ،ويمكن تلخيص أهم الملامح والمضامين التي ميزت هذه التكتلات عن بعضها البعض.

المطلب الاول :التكتل الاقتصادي الاوروبي

يمثل الاتحاد الأوربي الذي يضم في عضويته ثمانية وعشرين دولة نموذجا واقعيا لنجاح إستراتيجية التكامل الاقتصادي على صعيد القارة الأوربية، وتأكد نجاحه طيلة نصف قرن من الزمن، فيعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل إلى نهاية غايتها، بل حققت اندماج وتكامل بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ والقومية، كانت في الماضي تحارب بعضها بعضا مثل ما حدث في الحرب العالمية الأولى 1914-1918، وتكرر حدوثه في الحرب العالمية الثانية 1939-1945،ولكن إلى جانب هذه الاختلافات والخلافات يجمع بين هذه الدول الجوار والقيم والمثل السياسية التي باتت تواجهها على الصعيد العالمي، وتكرس جهودها لأهداف طموحة التي تسعى إلى تحقيقها في خلال هذا القرن، ويأتي على رأسها هدف استكمال مقومات الوحدة الأوربية التي تؤهل أوربا كقوة دولية عظمى بوحدتها السياسية وتقدمها الاقتصادي والتكنولوجي وقوتها العسكري[1]

1_النشأة والتطور

وصول الاتحاد الأوربي إلى ما هو عليه الآن هو نتاج الجهود المبذولة طيلة نصف قرن من الزمن انطلاقا من أهداف متواضعة، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوربية في باريس 1959، وكان الهدف هو تحرير تحرك رؤوس الأموال والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار، وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي يضم في عضويته 25 دولة أوربية حتى عام 2005 .

اولى هذه المراحل كان في اعلان وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية جورج مارشل في عام

[1] بكر مصباح تنيرة، "**الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوربي، التحديات والطموح**"، مجلة شؤون عربية، صيف 2002، ص 171.

1947 ، عن ضرورة قيام دول اوروبا بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصادياتها في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الامريكية وهو ما يعرف بمشروع مرشال لإعادة بناء اوروبا وقد اسفر ذلك عن تكوين ما يسمى بالمنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادي وانطلاقا من وعي اوروبا من ان مصير العالم حينها بين يدي عملاقين جبارين يوجهانه حسب مصالحهما ولم تكن اية دولة اوروبية منفردة قادرة على التأثير في الاحداث الدولية تأثيرا هاما او الدفاع بصورة مجدية عن مصالحها ولم تكن اية دولة اوروبية منفردة قادرة على التأثير في الاحداث الدولية تأثيرا هاما او الدفاع بصورة مجدية عن مصالحها الا بقدر ما يتبنى احد هذين العملاقين قضيتها ويدافع عنها .[1]

تم تفعيل هذه الخطوة وتطويرها من خلال المشروع الذي قدمه وقتها روبرت شومان وزير خارجية فرنسا في عام 1950 والذي عرف بمشروع شومان والذي ادى في النهاية إلى تشكيل جمعية الفحم والصلب الاوروبية عام 1951 على يد كل من المانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ ، ودخلت حيز التنفيذ في الثالث والعشرين من شهر جويلية عام 1952 واتخذت مدينة لوكسمبورغ مقرا لها ، واصبحت فيما بعد حجر الاساس لقيام الاتحاد الاوروبي.

وفي اجتماع عقده مندوبو الدول الست آنفة الذكر في روما خلال شهر فيفري 1953 تقدمت هولندا باقتراح يهدف إلى إقامة سوق أوروبية مشتركة إلا أن مناقشة هذا الاقتراح لم يؤدي إلى نتيجة وفي شهر جوان عام 1955 اجتمع وزراء خارجية هذه الدول الاوروبية الست في مدينة(مستين) وقررو البدء في إنشاء منظمة إقتصادية أوروبية فيما بينهم ،وتم تشكيل لجنة من الخبراء برئاسة السيد (هنري سباك) لدراسة هذا الموضوع حيث قدمت تقريرها المشهور والمعروف بتقرير سباك وذلك عام 1956 ،وتم اجتماع وزراء خارجية هذه الدول في نفس العام في مدينة البندقية لإقراره بخطوطه العريضة وفي الخامس والعشرين من شهر مارس عام 1957 تم توقيع معاهدة روما التاريخية ،والتي تم بموجبها إقرار معاهدتين جديدتين أولهما تأسيس المجموعة الاوروبية للطاقة الذرية ، وثانيهما تأسيس المجموعة الاقتصادية الاوروبية والتي تعدت مجرد تحرير التجارة بين الاعضاء لتلزمهم بتحقيق المزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة ،واستشرقت الاتفاقية خلق سوق أوروبية مشتركة وتطبيق سياسات موحدة .

ومع حلول عـام 1967نجحت هذه الدول الست في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الاوروبية ،وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي الجماعة الاوروبية والتي أطلق

[1] عبد الحميد عبد المطلب ،**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ،مرجع سابق ،ص .123

عليها إسما شائعا هي السوق الاوروبية المشتركة واتفق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12 و15 عاما وتلخصت أهداف تلك السوق في الآتي :[1]

_إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الاعضاء .

_إلغاء القيود الكمية على الصادرات الوارداتين دول السوق .

_ تحسين أحوال العمالة .

_ تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبيا داخل السوق.

_ تنسيق السياسة النقدية ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات .

_ تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة.

_ رسم سياسة مشتركة للنقل .

_إتباع سياسة زراعية مشتركة .

_وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الاعضاء .

_ إلغاء العقبات وإزالة العوائق التي تحد من إنتقال العمل وراس المال .

2_ أهداف الاتحاد الاقتصادي الاوروبي :

من خلال تتبع مراحل التطور المختلفة للتكتل الاقتصادي الاوروبي فإنه يمكن رصد الاهداف التالية لهذا التكتل الاقتصادي :[2]

_ خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وطاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية وإلغاء القيود التعريفية والقيود الكمية والتمييزية بين الدول الاعضاء في التكتل الاقتصادي .

_ تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدا المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الاسواق العالمية او الدولية .

_ انتقال دول التكتل الاقتصادي الاوروبي من مرحلة التكامل إلى مرحلة الاندماج الفعلي بما يسهل من عملية الاستخدام الامثل للطاقات والموارد ، وما يعزز من دفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي والتطور الاجتماعي والثقافي .

[1] محمد محمود،الامام ،**تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2004،ص 156 .

[2] عبد الحميد عبد المطلب ،**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ،مرجع سابق ،ص .126.

_ تحقيق الوحدة النقدية الاوروبية والاستقرار النقدي في اوروبا وإقامة البنك المركزي الاوروبي وتحويل وحدة النقد من وحدة حسابية إلى وحدة نقد حقيقية من خلال تعزيز تنسيق السياسات النقدية للدول الاعضاء في التكتل .

_ العمل بصفة مستمرة صوب تقريب السياسات الاقتصادية والنقدية بين الدول الاوروبية الاعضاء في التكتل الاقتصادي .

_ العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم ،وكذا زيادة معدلات النمو وخفض نسب البطالة بالإضافة إلى خفض معدلات الفائدة لإحداث الاستقرار الاقتصادي والرواج المطلوب في الدول الاعضاء في التكتل الاقتصادي الاوروبي.

المطلب الثاني : التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية(NAFTA)

ظهرت في القارة الامريكية عدة تجمعات إقليمية منذ البدايات الاولى للتكامل الاقليمي خلال القرن الماضي خاصة بين دول امريكا اللاتينية إلا أنها لم تحقق النجاح الذي حققته التجربة الحديثة للنافتا North American Free Trade Agreement والمعروفة NAFTA او ALENA

حسب الترجمة الفرنسية L'accord de Libre echange nord Americain[1]

والتي برزت نتيجة لتيار الاقليمية الجديدة والتحول في الموقف الامريكي من التكتلات الاقتصادية .

إن التكتل الاقتصادي يختلف عن التكتل الاقتصادي الاوروبي كونه يتوقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي او سوق مشتركة ، ويضم هذا التكتل كلا من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وهي دول متباينة اقتصاديا واجتماعيا ، وهو مفتوح لباقي الدول الامريكية بما في ذلك دول أمريكا اللاتينية التي قد تنضم إليه مستقبلا .

ويعتبر هذا التكتل من اكبر الاسواق العالمية حيث يتسع ل 360 مليون نسمة ، وحجم ناتجها القومي لاجمالي يصل إلى 7 تريليونات دولار .

إن النافتا تكتل اقتصادي جديد يظهر مع التحولات العميقة التي يشهدها عالمنا في ظل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد أو ظاهرة العولمة ،ويعني هذا الاتفاق الرغبة الطموحة من جانب

[1] قاسم الشريف ،"**النافتا": منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية** "مجلة معلومات دولية ، دمشق : مركز المعلومات القومي ، العدد 64 السنة الثامنة ،2000 ،ص52.

الامريكيين لخلق كيان تجاري إقليمي يتيح لهم المزيد من التوسع في الاسواق التصديرية ويوفر لهم ايضا قدرا كبيرا من حركة الاستثمار .[1]

1- النشاة والتطور :

بدأ سريان اتفاقية النافتا في اول جانفي 1994 بين كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك لتشمل ضمن ما تشمله إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول لنمو 900 سلعة خلال 15 عام ،وزيادة التبادل عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك .[2]

لقد أدت اتفاقية النافتا إلى توسيع اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت عام 1989 بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وفي مارس1990 بدات الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك محادثات يمكن أن تؤدي إلى اتفاق تجاري حر مماثل للاتفاق الذي تم توقيعه في كندا ،وفي جوان1991 قامت حكومات الدول الثلاث بالتفاوض حول اتفاق تجارة حرة خاصة بأمريكا الشمالية وقد تم إقرار هذا الاتفاق والتوقيع عليه في ديسمبر 1992 وصدق عليه الكونغرس الأمريكي في نوفمبر 1993، بعد خلافات داخلية بسبب التباين الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء.

وتجدر الإشارة إلى ان الاتجاه لضم المكسيك إلى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية ابتداء من بداية عام 1994 بسبب ما حققته اتفاقية التجارة الحرة من مكاسب لكل من الولايات المتحدة وكندا ، ويضاف إلى هذا السبب سبب اخر هو السعي إلى زيادة الاستثمارات الامريكية والكندية في المكسيك ، إلى جانب سعي الولايات المتحدة الامريكية التي دخلت مرحلة الوحدة الاقتصادية في بداية عام 1993 من هنا لزم القول ان استراتيجية التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية هي استراتيجية دفاعية هجومية .

2- أهداف الاتفاقية :

تتحدد أهداف الاتفاقية في إزالة عوائق التجارة وإشاعة المنافسة الحرة وزيادة فرص الاستثمار وتوفير حماية مناسبة للملكية الفكرية وإتباع أساليب فعالة لتنفيذ وحل المنازعات وتعزيز التعاون الثلاثي والاقليمي.

وبالتالي يمكن القول ان تكتل (NAFTA) يسعى إلى تحقيق الاهداف التالية :

1-زيادة معدلات نمو الناتج الاجمالي للدول الاعضاء .

[1] محمود عبد الرزاق ،**الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية** ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ،2010 ، ص.ص149_150.

[2] عبد محمود عبد الكريم،**القدرة التنافسية الامريكية بين حرية التجارة وحمايتها** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة الاهلية،العدد الثاني والعشرون،2009،س 61.

2-إلغاء الحواجز وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات .

3- زيادة الاستثمارات الامريكية والكندية في المكسيك لزيادة فرص العمل أمام اليد العاملة المكسيكية .

4- معالجة مشكلة البطالة في الدول الأطراف .

5- تحقيق تكامل اقتصادي بين دول الاتفاقية قائم على المزايا النسبية والتنافسية لكل دولة .

_ مما سبق ذكره نجد أن أهم الدروس المستفادة من هذا التكتل الاقتصادي أنه أبرز أمام دول العالم الاخرى ، إمكانية إقامة تكتل اقتصادي في شكل منطقة تجارة حرة شاملة ، حتى لو كان هناك اختلاف وتفاوت اقتصادي واجتماعي بين الدول الداخلة في التكتل ،والاهم من ذلك أنه سيعود بالمنافع والمكسب لكل أطراف التكتل .

المطلب الثالث: التكتل الاقتصادي الاسيوي (الآسيان _ الأبيك):

إن الشراكة بين أمم جنوب شرق أسيا او ما يعرف اختصارا ASEAN ومنتدى التعاون للمجموعة الاقتصادية الابيك APECأبرزت دورا هاما من ناحية العلاقات الاقتصادية الدولية .

1- التكتل الاقتصادي الاسيوي (ASEAN):Association Of SoutheastAsian Nations

أ) **التاسيس والاعضاء:** تأسست في عام 1967 في بانكوك انطلاقا من المصالح المشتركة لخمس دول هي :اندونيسيا ، ماليزيا فيليبين ، ستغافورة، وتايلاند ،[1]

انظمت إليها بروناي في8 جانفي 1984 ،فيتنام في 28 جويلية 1995 ،لاوس وميانمار فيلا 23 جويلية 1997 وأخيرا انضمت كمبوديا إلى هذه الشراكة في 30 أفريل1999 ليبلغ عدد سكان الدول المنتمية إلى الآسيان حوالي 500 مليون نسمة . ب___ **الاهداف** :

أكدت دول الآسيان في مؤتمر التأسيس في بانكوك على ان جميع القواعد العسكرية الاجنبية وجودها مؤقت ولن تستخدم للاعتداء على مصالح اي دولة من دول جنوب شرق أسيا وأن الهدف الرئيسي من هذه الشراكة يتمثل في :[2]

1- الاسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المنطقة من خلال روح التعاون والمساواة بين أبناء هذه الدول ،

[1] حسين بوقارة ،**التكامل في العلاقات الدولية** ،سلسلة دراسات دولية ، الجزائر :مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر) ،2008،ص.49.

[2] حسين بوقارة،**التكامل في العلاقات الدولية** ،،نفس المرجع،ص.ص.45_49

2-العمل على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة من خلال تطبيق المبادئ التي تنص عليها ميثاق الامم المتحدة .

3_رفع مستوى التعاون في الانشطة التي تهم جميع الاطراف سواء كانت اقتصادية ،سياسية،اجتماعية ، وثقافية .

4- الاهتمام بمراكز البحث العلمي المشتركة والتي تعمل على رفع مستوى منطقة جنوب شرق آسيا .

5- العمل على تطوير علاقات التعاون مع الهيئات الدولية .

وقد أكد السكرتير العام للآسيان سنة 1995 ان السلام والتنمية يجب ان يكونا الهدف الرئيسي لهذه الشراكة بين امم جنوب شرق آسيا .

2- منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي _ الباسيفيكي_آبيك APEC

يمثل إقليم آسيا والباسيفيكي مجموعة من الدول ، بعضها يقع في قارة آسيا دون ان يشمل القارة بأكملها، و البعض الآخر يمثل دولا وجزرا تقع في الباسيفيكي على أتساعه ،و يقوم هذا التجمع على مجموعة من المتناقضات ،حيث تنتمي بعض دول الإقليم إلى فئة الدول المتقدمة مثل (استراليا ،اليابان ،أمريكا) و البعض الآخر إلى الدول النامية ، كما يضم الإقليم أصغر الجزء في العالم ،وأكبر دول العالم في نفس الوقت مثل :الصين و أمريكا ،وكما أن بعض الدول هي قمة الرأسمالية و الليبرالية .

يضم منتدى آسيا و الباسيفيكي في عضويته من التجمعات الإقليمية كلا من منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) ،و منطقة الآسيان للتجارة الحرة (NAFTA)[1].

2_1النشأة ومراحل تطوره :

تم إنشاء منتدى آيبك أو (محفل) آيبك عام 1989 لتنمية التكامل الإقتصادي في منطقة الباسيفيكي و ضمان استدامة النمو الاقتصادي في دولها ، وقد ضم التجمع في بدايته (12) دولة من اقتصاديات آسيا و الباسيفيكي فقط ،ثم انضمت كل من الصين و تايوان في 1991، أعقبتها المكسيك وبابو غينيا الجديدة في عام 1998 كل من روسيا وفيتنام وبيرو ،وتقرر بعد ذلك تجميد العضوية لمدة (10) سنوات يمكن النظر بعدها في ترشيحات جديدة بعد ان بلغ أعضاء النادي (21) عضوا .

وتقوم فكرة التجمع على أساس إتاحة المجال للأعضاء لمناقشة نطاق متسع من القضايا والموضوعات ذات الاهمية الاقتصادية الاقليمية على أساس عقد اجتماع وزاري سنوي لوزراء الخارجية

[1] ريتشارد روبسون:**أزمة جنوب شرق آسيا**،الاسباب والنتائج،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،1999.س.110.

والاقتصاد للدول الاعضاء ،ولقد تطور منتدى آبيك من مجرد مجموعة الحوار غير الرسمي ،إلى مؤسسة ذات صفة رسمية ،حيث اتسع نطاقها لتصبح اليوم أداة إقليمية رئيسية لتعزيز التجارة والاستثمار ،وتضم كل الاقتصاديات الكبرى في المنطقة ،واكثر الاقتصاديات ديناميكية وأسرعها نموا في العالم .[1]

2_2_ أهداف المنتدى :

يهدف إلى إقامة أكبر منظمة للتجارة الحرة في العالم بحلول عام 2020، يفوق عدد سكانه 2 بليون نسمة (38%) من سكان الارض ويضم اقتصاديات تشكل في مجموعها أكثر من نصف حجم الناتج الكلي من العالم وحوالي ((56) من المبادلات التجارية العالمية .

ومن بين الاهداف :

_خفض الرسوم الجمركية بشكل مضطرد وضمان شفافية النظام التجاري .

_العمل بشكل مظطر على تقليص الحواجز الجمركية .

_الحد من القيود على تجارة الخدمات كالاتصالات والمواصلات والسياحة .

_ تحرير أضمان توفير حماية الملكية الفكرية .

_توحيد المعايير الإقتصادية لدول المنتدى مع المعايير الدولية

_ضمان توفير حماية الملكية الفكرية .

يعكس إنشاء المنتدى رغبة كل من الولايات المتحدة و اليابان في استعاب دول النمور الآسيوية المتصاعدة في جنوب شرق آسيا ، واحتوائها في منتدى اقتصادي واحد ، أولا و من ثم إلى تجمع اقتصادي قد يحقق مكاسب مشتركة يضمن لليابان قيادة تكتل اقتصادي في جنوب شرق آسيا ، ولأمريكا السيطرة عليها وللإثنتين معا في مواجهة الإتحاد الأوروبي ثانيا ، و قد قننت أهداف هذا التكتل بضرورة تحرير التجارة و الاستثمار و تنتقل رؤوس الأموال و التعاون المشتركة في مجال التكنولوجيا بين دول المجموعة.[2]

[1] مُحَمَّد محمود الإمام،(تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي)،ومركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2004،ص.244.

[2] الدكتور ناصر الهتلان القحطاني المشرف على المؤتمر الثامن للتنمية الصناعية المنعقد في دمشق 1998 بعنوان:**المتغيرات الدولية والتحديات التي تواجه الصناعة العربية**،منظمة الخليج الاستشارات الصناعية .

المطلب الرابع : التكتل الاقتصادي الإفريقي :

لقد ظل الحلم بالوحدة الإفريقية الشغل لدعاة الوحدة الإفريقية لاسيما في عصرنا الحالي و ما يرافقه من ظروف دولية من مشاكل تتعلق بالنزاعات المسلحة، كل ذلك أكد ضرورة تحقيق هذا الحلم

1_نشأة الإتحاد الإفريقي :

إن إنشاء الإتحاد الإفريقي قد مر بعدة خطوات حتى وصل إلى المستوى الذي هو عليه الآن

ويضم الإتحاد الإفريقي في عضويته 55 دولة عضوية تأسس الإتحاد في 09 جويلية 2002 متشكلا خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية تتخذ أهم قرارات الإتحاد في اجتماع نصف سنوي لرؤساء دول و ممثلي حكومة الدول الأعضاء من خلال ما يسمى بالجمعية العام للإتحاد الإفريقي يقر مقر الأمانة العامة و لجنة الإتحاد الإفريقي في أديسا أبابا إثيوبيا.

1_2_أهداف الاتحاد الإفريقي:

تعد مقاصد الاتحاد الإفريقي ، بصفة عامة ، مختلفة ، وأكثر شمولية ، من مقاصد منظمة الوحدة الإفريقية ، فقد أدت منظمة الوحدة الإفريقية مهمتها ، وحان وقت استبدال هيكلها بما يمكنها التعامل مع حاجات القارة السائدة ، ذلك أن أهداف منظمة الوحدة الإفريقية ، حين قيامها ، تمثلت في :[1]

1_ تعزيز الوحدة و التضامن بين الدول الإفريقية .

2_ تنسيق التعاون بين دول القارة، وجهودهم في تحقيق حياة أفضل لشعوبها.

3_ الدفاع عن دول القارة، وسلامة أراضيها و استقلالها.

4_ القضاء على كافة أشكال الاستعمار في إفريقيا .

5_ تشجيع التعاون الدولي.

وقد اولى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، اهتماما ملائما ، و تعهدت دولها ، فضلا عن ذلك، بالتنسيق بين توجهات أعضاء المنظمة ، و بالمقارنة تتمثل مقاصد الاتحاد الإفريقي ، التي اشتمل عليها الميثاق التأسيسي ،في :[2]

[1] احمد حجاج الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية ،نفس المرجع السابق ،ص.93.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ،**السوق الافريقية المشتركة والاتحاد الافريقي** ،الطبعة الاولى_القاهرة_مجموعة النيل العربية ،2004,ص.ص.84_85.

1_ تحقيق مزيد من الوحدة و التضامن، بين الدول الإفريقية و شعوب القارة.

2_ حماية سيادة الدول الأعضاء، و سلامة أراضيها و استقلالها.

3_ الإسراع بعملية التكامل السياسي و الاجتماعي ، و الاقتصادي في أفريقيا .

4_ تعزيز المواقف الإفريقية المشتركة، حيال قضايا مصالح القارة و شعوبها و الدفاع عنها.

5_ تشجيع التعاون الدولي ، مع إيلاء ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الاهتمام المناسب.

وهكذا أبدى الزعماء الأفارقة عزما متجددا ، و إرادة مشجعة لمواجهة القضايا و المشكلات المهمة ببسالة في أسلوب كلي و متكامل ، و أصبحت المساندة القوية للمبادرات و المناهج الجماعية لإقامة قيادة أفريقية جديدة ثاقبة الرؤى و عملية أكثر وضوحا ، و انعكست الروح الجديدة ، في إعلان الجزائر، الذي رحب بالعمل الإفريقي المخطط ، في القضاء على الاستعمار في القارة الإفريقية .

المطلب الخامس: التكتل الاقتصادي العربي

إن ما يعيش فيه العالم من متغيرات عديدة ، توجب على الدول النظر مرة أخرى في مساراتها، فوجود الدول فرادى في ظل هذه المتغيرات مسألة لا يؤمن عواقبها ، حيث المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة .

كل هذا يؤكد لنا أهمية وجود تكتل اقتصادي عربي فعلي وفعال نستطيع أن نواجه به كل هذه التحديات من خلال تكوين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .[1]

1_ نشأة منطقة التجارة الحرة العربية:

اتخذ المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية في شهر شباط من العام 1997 قرارا تضمن الإعلان عن إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى ، خلال عشرة سنوات تبدأ من أول يناير 1998 وافق المجلس في نفس القرار على البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة .[2]

وقد كان إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربي تتويجا لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة في تموز 1996 ،الذي كلف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية بالإسراع في إقامة هذه المنطقة ،

[1] سهر الهنداوي :**تقرير حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** ،غرفة تجارة عمان .أيلول ،2006 م ،ص.69.

[2] عبد اللطيف يوسف الحمد،**مستقبل التنمية العربية في مواجهة التحديات المعاصرة**،مجلة مصر المعاصرة_العددان 429_430،القاهرة،1992.ص.ص,162_163.

وقد اعتبرت اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المبرمة في إطار جامعة الدول العربية عام 1981، كإطار قانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، و ذلك بهدف الإسراع في قيامها دون الدخول في خضم التعديلات و التشريعات و إجراءاتها المعقدة و الطويلة .

2_ مزايا اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

يعد العديد من المزايا و الجوانب الإيجابية لاتفاقية منطقة التجارة الحربة العربية الكبرى ، التي تساعد على حماية المصالح الاقتصادية العربية ، و تفعيل التجارة البينية بينها ، بشكل يعمل على رفع مستوى الاقتصاد العربي، خاصة وأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر انطلاقه مهمة أمام تحرير تدريجي يؤدي إلى تأمين حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول العربية والاستخدام الأمثل لها،و تفعيلها بشكل ناجع يعمل على انتقالها إلى اتحاد جمركي عربي وصولا إلى سوق عربية مشتركة .[1]

وتكمن اهمية هذه المنطقة في :

توحيد الأسواق العربية و تكاملها من استيعاب التقنيات الحديثة و التوجه نحو الإنتاج الواسع ، وخفض التكاليف ،وخلق فرص عمل جديدة ، وتوزيع أمثل للموارد ، وتكامل أفضل للصناعات ، و الانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة .

ومن فوائدها أيضا:

– أنها تسهل عملية التكامل التدريجي بين النظم التجارية الجديدة ، وتخلق توجها عربيا موحدا للتعامل مع متطلبات منظمة التجارة العالمية و مختلف التكتلات التجاري الدولية ، خاصة و أن توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية و الزراعية لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وتعزيز عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين و الأجانب ، وتدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء ، وجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج ، واستقطاب مشاريع نقل التكنولوجيا ، بما يسهم في ترسيخ التنمية الاقتصادية العربية التي ستؤدي إلى تحقيق الآمال المتعلقة بالسوق العربية المشتركة و إنجاز التقدم و الازدهار الاقتصادي المنشود لجميع الدول العربية .

[1] منير الحمش،**النظام الاقليمي العربي والتحديات الاقتصادية**،مجلة المستقبل العربي ،العدد252عام 2000ص.123.

المبحث الثالث: نظريات و سياسات التجارة الدولية

يجمع أغلب الاقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية، ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر.ولقد جاءت النظرية الكلاسيكية كرد فعل لآراء المذهب التجاري، التي كانت سائدة قبل ذلك، والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة (ذهب وفضة)، باعتبارها مقياس لقوة الدولة، كما دافع الكلاسيكي عن حرية التجارة الخارجية وعملوا في نفس الوقت على بناء أسس لنظرياتهم في التجارة الخارجية، ومن ثم حاولوا إيجاد حل لمشكلة التوازن المفقود في علاقات التبادل الدولي، حيث اضطلع بهذه المهمة رواد المدرسة الكلاسيكية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية:

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر من أجل الدفاع على حرية التجارة الدولية عكس الفكر التجاري و الذي يعتمد على تحقيق الفائض في الميزان التجاري بتدخل الدولة في تحقيق ذلك و من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى هذه النظرية من خلال أفكار الجيل الأول لها .

الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية :

لقد أستند الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية في تفسيرهم لأسباب قيام التجارة الدولية و كذا العوائد الناتجة عنها، على مجموعة من الفروض أهمها:[1]

- وجود دولتين و سلعتين ، والتبادل يأخذ شكل المقايضة ،
- عوامل الإنتاج متوفرة بكميات محدودة ، و يمكن التعبير عنها بواسطة عامل واحد هو العمل ، ذلك أن نمو الإنتاج لا يرجع إلى الزيادة في أحد العوامل و إنما إلى تحسين إنتاجية العوامل المتاحة و التي تتمثل في العمل
- ثبات التكاليف أي عدم تغير تكاليف الإنتاج مع زيادة السلع المنتجة ،
- إهمال تكاليف انقل أو الرسوم الجمركية أو مصاريف التأمين ،

[1] كمال دمدوم ،الاقتصاد الدولي :التجارة الدولية، بحث مقدم لكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2001، ص :03.

- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج ، أي أن زيادة إنتاج سلعة ما يستلزم تخفيض إنتاج سعة أخرى،
- حرية حركة عوامل الإنتاج (العمل) بصورة مطلقة داخل الدولة الواحدة و عدم قابلية التنقل بين الدول،
- سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية و الخارجية ،

ضمت النظرية إلى أفكار و أراء مجموعة من الاقتصاديين منهم:

1 -آدم سميت*[1] نظرية النفقات المطلقة(**الميزة المطلقة**):

قدم آدم سميت في كتابه عن ثروة الأمم WEALTH OF NATIONS نقدا للفكر التجاري حيث بدأ بتعريف ثروة الأمة على أنها انعكاس لقدرتها الإنتاجية (قدرتها على إنتاج السلع و الخدمات) و ليس قدرتها على تركيم الأرصدة الدولية و المعادن النفيسة لذلك فإن الإهتمام يجب أن ينصب على البحث عن السبل الكفيلة بزيادة اقدرة الإنتاجية بدلا من جمع المعادن النفيسة.[2]

أفكار آدم سميت عن مزايا التخصص و تقسيم العمل:

لقد طبق سميث أفكاره عن مزايا التخصص و تقسيم العمل على المعاملات التي تتم بين إحدى الدول وباقي دول العالم ، فقد أستنتج سميث أن الدول مثل الأفراد ، و بالتالي فيجب على الدول أن تتخصص في تصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة absolute advantage، و إستيراد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة مطلقة في إنتاجها .

و لتوضيح فكرة الميزة المطلقة نستخدم المثال التالي [3]:

1 -نفترض أن العالم يتكون من دولتين هما: الأردن و أمريكا.
2 -إن هناك سلعتين قد يتم إنتاجهما هما : الملابس و الطعام .
3 -إن تكلفة الإنتاج تقدر بساعات العمل المبذول في إنتاج السلعتين.

*أدم سميت:فيلسوف و عالم إقتصاد أسكتلندي (1723/07/05 – 1979/07/17) أشتهر بكتابه الكلاسيكيين "نظرية الشعور اخلاقي 1759.

[2]علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات ، الطبعة الأولى ،دار المسيرة ،عمان،الأردن2007-1427 ص 37

[3]شقيري موسى و آخرون سعادة ، كتاب التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية،الاستثمار الدولي.عمان، 2012 ص: 39.

تكلفة الإنتاج مقدرة بساعات العمل / الوحدة.

الدولة	الملابس	الطعام
الأردن	1 ساعة / وحدة	4 ساعات / وحدة
أمريكا	2 ساعة / وحدة	3 ساعات / وحدة

حسب الجدول السابق تحتاج الأردن إلى ساعة عمل واحدة لإنتاج وحدة واحدة من الملابس ، و تحتاج الأردن كذلك إلى 4ساعات عمل لإنتاج وحدة واحدة من الطعام .[1]

ومعنى ذلك أن الوحدة الواحدة من الطعام يكلف إنتاجها 4 وحدات من الملابس، و يعرف ذلك بالسعر النسبي بين السلعتين، وفي ظل غياب النقود فإن أي فرد يستطيع أن يقايض "يبادل" وحدة واحدة من الطعام مقابل 4 وحدات من الملابس.

وحدة واحدة طعام = 4 وحدات ملابس

وبالمقابل فإن أمريكا تحتاج إلى ساعتين عمل لإنتاج وحدة واحدة من الملابس ، كما تحتاج على 3 ساعات عمل لإنتاج وحدة واحدة من الطعام.

وفي ظل غياب النقود فهذا يعني أن أي فرد بإمكانه أن يقايض وحدة واحدة من الطعام بـ 2/3 وحدة من الملابس .

وحدة واحدة من الطعام = 2/3 وحدة من الملابس .

ويتضح من الجدول السابق أن الأردن تتميز بميزة مطلقة في إنتاج الملابس، حيث أن الوحدة الواحدة من الملابس تحتاج أي عدد أقل من ساعات العمل مقارنة بأمريكا.

أي أن : التكلفة في الأردن < التكلفة في أمريكا

1 ساعة /وحدة < 2 ساعة / وحدة

ومن ناحية أخرى فإن أمريكا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الطعام حيث أن الوحدة الواحدة من الطعام في أمريكا تحتاج إلى عدد أقل من ساعات العمل مقارنة بالأردن.

أي أن : التكلفة في الأردن> التكلفة في أمريكا

[1] شقيري موسى و آخرون سعادة ،كتاب التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية،الاستثمار الدولي.عمان، 2012 ص: 40.

4 ساعة /وحدة > 3 ساعة / وحدة.

وهكذا فإن هناك فرصة لقيام التجارة بين الدولتين بسبب اختلاف المزايا المطلقة بينهما في إنتاج السلعتين محل التبادل.

وبالتالي فوفقا لرأي آدم سميث فإن كل دولة يجب أن تتخصص في إنتاج اسلعة التي تتمتع بميزة مطلقة فيها ، و معنى ذلك أن الأردن تتخصص في إنتاج وتصدير الملابس إلى أمريكا و تتخصص أمريكا في إنتاج و تصدير الطعام إلى الأردن .

و التخصص المقصود بهذه الحالة هو التخصص الكامل بمعنى أن الأردن يقوم بتوجيه كافة عناصر الإنتاج المتاحة لديه لإنتاج الملابس و يعتمد في إستهلاكه للطعام على الإستيراد من أمريكا .

2 -ديفيد ريكاردو*[1] نظرية النفقات النسبية (الميزة النسبية):

الافتراضات الأساسية لنظرية الميزة النسبية :

افتراض ريكاردو في تحليله نفس افتراضات سميث وهي :

- وجود دولتين .
- وجود سلعتين .
- حرية التجارة و المنافسة الكاملة .
- تكلفة الإنتاج تقاسمن خلال العمل (ساعات العمل) و هو ما يعرف بنظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج سلعة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التحليل الكلاسيكي أفترض مجموعة من الافتراضات الأخرى التي يجرد الواقع منها ومن هذه الافتراضات مايلي :

1 إن الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل كما هي ثابتة، و أن كل نوع من أنواع تلك الموارد متماثل تماما، بمعنى أن عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في مستوى المهارة أو التدريب

2 إن عناصر الإنتاج المختلفة (العمل ، رأس المال ، الأرض) تتحرك بسهولة تامة من نشاط إلى آخر على المستوى المحلي ولا تتحرك من دولة إلى أخرى.

3 ثبات مستوى المعرفة الفنية كما هي داخل كل دولة مع إمكانية إختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى.

[1] دفيد ريكاردو(:1772-1823) أستاذ في علم الإقتصاد إشتهر بقيمه بشرح قوانين توزيع ادخل القومي في نظام الرأس مالي

4 إن تكلفة الإنتاج ثابتة ، بمعنى أن ساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة تظلكما هي بغض النظر عن الكمية المنتجة منها .

5 التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

حساب المزايا النسبية :

الدولة	منسوجات	طعام
مصر	2 ساعة /متر	1 ساعات /وحدة
الأردن	3 ساعة / متر	4 ساعات / وحدة

نلاحظ في الجدول السابق أن الأردن لا يتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين و أن مصر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السعتين .[1]

و بالتدقيق في الجدول نجد أن الأردن أقل كفاءة في إنتاج السلعتين ولكن بنسب متفاوتة .

إن تكلفة إنتاج الطعام في الأردن مقارنة بتكلفة إنتاجه في مصر يتم حسابها كما يلي:

$$= \frac{\text{تكلفة إنتاج الطعام في الأردن}}{\text{تكلفة إنتاج الطعام في مصر}} \times 100\%$$

$$= 1/4 \times 100\% = 400\ \%$$

و معنى هذه النسبة أن تكلفة إنتاج الطعام في الأردن تمثل 400 % من تكلفة إنتاجها في مصر و من ناحية أخرى فإن تكلفة إنتاج المنسوجات في الأردن إلى تكلفة إنتاجها في مصر تحسب كما يلي :

$$= \frac{\text{تكلفة إنتاج المنسوجات في الأردن}}{\text{تكلفة إنتاج المنسوجات في مصر}} \times 100\%$$

$$= 2/3 \times 100\% = 150\ \%$$

و كما هو واضح فإن الأردن أقل كفاءة في إنتاج الطعام عنه في إنتاج المنسوجات .

بما يعني أن الأردن تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات عن إنتاج الطعام . بالرغم من عدم تمتع الأردن بأية ميزة مطلقة، أما بالنسبة لمصر فإنها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين.

[1] شقيري موسى و آخرون سعادة ،كتاب التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية،الاستثمار الدولي.مرجع سبق ذكره: ص 40.

و لكن بحساب التكاليف النسبية لمصر نجد مايلي : [1]

1 تكلفة إنتاج الطعام في مصر × 100%

تكلفة إنتاج الطعام في الأردن

= ¼ ×100 %= 25 %

معنى ذلك أن تكلفة إنتاج الطعام في مصر يمثل 25 % فقط من تكلفتها في الأردن .

2 تكلفة إنتاج المنسوجات في مصر × 100%

تكلفة إنتاج المنسوجات في الأردن

= 3/2 ×100 % = 66.7 %

وبذلك نجد أن مصر أكثر كفاءة في إنتاج الطعام عن إنتاج المنسوجات و هذا يعني أن لمصر ميزة نسبية في إنتاج الطعام عن إنتاج المنسوجات. وبناءا على تحيل ريكاردو فقد أثبت أنه من الممكن أن تقوم التجارة بين مصر والأردن حيث يتخصص الأردن في إنتاج المنسوجات و تتخصص مصرفي إنتاج الطعام.

ومن خلال هذا العرض لنظرية ريكاردو ، يتضح أن الشرط الضروري والكافي لقيام التبادل التجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى .ورغم إسهامات هذه النظرية في تفسير أسباب قيام التجارة الدولية ، إلا أنها تعرضت لانتقادات أهمها أنها أهملت عامل الطلب في تحديد الأسعار ، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد معدلات التبادل الفعلية بين الدولتين ، حيث أنها افترضت وحدة من سلعة مقابل وحدة من سلعة أخرى ، و بالتالي عدم قدرة النموذج في تحديد الكيفية التي تتوزع بها المكاسب من التجارة الدولية بين الدول المتاجرة.

3-جون ستيوارت ميل*[2] ونظرية الطلب المتبادل[3] :

لم يفسر ريكاردو كيف يتم تحديد سعر معين أو نسبة معينة للتبادل التجاري بين الدولتين المشتركتين في التجارة ، فقد توقف في تفسيره لقيام التجارة عند النقطة التي مفادها أن الدول تحقق مكاسب من التجارة ، عند أي نسبة من التبادل التجاري تقع بين نسب التبادل الداخلية في كل دولة على حدة ، ولهذا بقيت النسبة الفعلية التي يتم بناءا عليها قيام التبادل التجاري دون تحديد.

[1] شقيري موسى و آخرون سعادة ، كتاب التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية،الاستثمار الدولي.مرجع سبق ذكره: ص 42.

[2] *جون ستيوارت ميل(1806-1873):إقتصادي إنجليزي من مؤلفاته كتاب : principles of political economy

[3] هجير عدنان أمين زكي ، الإقتصاد الدولي، النظرية و التطبيق ،دار إثراء ،عمان ، ط :01، 2010 ، ص:53.

لقد تنبه لهذه المسألة الاقتصادي جون ستيوارت ميل الذي كان له دورا كبيرا تحليل قانون النفقات النسبية و علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية ، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي ، فوفقا لهذه النظرية فإن معدل التبادل الدولي يحدد على أساس الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى أي أنه يتوقف على عاملين هما الطلب والعرض الدوليين ، حيث معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات والواردات كل دولة متساوية[1].

أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها من الدولة الأخرى وهذا ما أسماه "ميل " بقانون الطلب المتبادل[2].

و لقد ركز "ميل" في نظريته على إختلاف الكفاءة النسبية للعمل في الدولتين ، بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منهما كما فعل ريكاردو[3]، فهذا الأخير لكي يوضح مفهوم النفقة النسبية فإنه يثبت كمية الإنتاج لإظهار الإختلاف في التكلفة ، بينما "ميل" فيقوم بتثبيت كمية اعمل ليظهر الفرق في الإنتاج أو المردودية .

حيث يتحدد الطلب بمعدل التبادل الداخلي للسلعتين في الدولة الأولى ومعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، و بالتالي تعود المكاسب الأكبر من التجارة الدولية إلى صاحب الطلب الأصغر بينما يحظى صاحب أكبر طلب بالمكاسب الأقل ، ويميل التبادل لصالح الدولة ذات مرونة أقل أي التي طلبها يتغير بكمية قليلة مقارنة بالسعر ، و العكس صحيح .

و من خلال هذا العرض لنظرية "ميل" يتبين أن النظرية قد ابتعدت عن الواقع ، و هذا لافتراضها تكافؤ أطراف المبادلة ، ففي حالة تباد دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن أن لا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي ، إضافة إلى أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق معدل التبادل الدولي يعد قيد للنظرية و لهذا ظهر الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية في محاولة لإتمام ما قام به الجيل الأول للنظرية .

الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية(النيوكلاسيك)[4]:

يعتمد التحليل النيوكلاسيكي على الفروض التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية إلا أنها تختلف في :

[1] زينب حسين عوض الله ،الإقتصاد الدولي : العلاقات الإقتصادية و النقدية الدولية ،دار الجامعة الجديدة ،الأزاريطة2004 ، ص:1

[2] سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير ،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط : 02 ، 1993 ص: 107

[3]محمود يونس ، أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 1993 ، ص: 30.

[4] زينب حسين عوض الله ،الإقتصاد الدولي : العلاقات الإقتصادية و النقدية الدولية ،دار الجامعة الجديدة ،الأزاريطة2004 ، ص:02

-وجود أكثر من عامل إنتاج و هما العمل ورأس المال.

-وجود عدة تقنيات لإنتاج كل سعة بسبب إختلاف أسعر عوامل الإنتاج.

-تماثل الأذواق في كل بلد.و سيتم التطرق إلى التحليل النيوكلاسيكي من خلال:

1-نظرية تكلفة الفرصة البديلة:

إستطاع هابرلر عام 1936 من تحرير قانون الميزة النسبية لريكاردو من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل للقيمة وخاصة تلك التي تتعلق بإستخدام كمية العمل في حساب تكلفة إنتاج سلعة و استبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة والتي تؤكد على أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها وإنما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحي بها ، وذلك من أجل تحرير كمية كافية من الموارد الاقتصادية لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لإحدى السلع تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.

وحسب هابرلر* [1]فإن تكلفة الفرصة البديلة هذه تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين، في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلع أخرى ، و عندئذ يمكن أن تقارن تكلفة استبدال جميع السلع بالنسبة للسلعة النموذجية المستخدمة[2].كما يصف هابرلر بأن أسعار السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع و البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه السلع يستطيع أن يحقق الكسب من وراء التبادل الدولي ، إذ أن معدل التبادل الدولي يتحدد بواسطة تلاقي قوى العرض والطلب في البلدين معا.

ورغم إسهامات هذه النظرية إلا أنها وجهت إليها عدة إنتقادات أهمها أنها لم تتمكن من تفسير أسباب إختلاف النفقات النسبية بين الدول ،و هذا ما سعت نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج إلى تفسيره.

2-نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج(هيكشر- أولين):

الفكرة الأساسية لهذه النظرية[3]:

1-إن الإختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية ، إذ أن لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع والتي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية

[1] هابرلر: باحث متخصص في الإقتصاد الجزئي من أشهر نظرياته (نظرية تكلفة الفرصة البديلة سنة 1936)

[2] كمال دمدوم ،الاقتصاد الدولي :التجارة الدولية، بحث مقدم لكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

[3] الدكتور شقيري نوري موسى و الآخرون ،كتاب التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية ،عمان ص 93.

فيها ، و بالمقابل فلن تكون لهذه الدولة الميزة بالنسبة للسلع التي يحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها ، و بالتالي ستستورد الدولة هذه السلعة من الخارج.

2- لقد أعتبر هيكشر أن اختلاف التكاليف النسبية بين دولة و أخرى مرتبط باختلاف إنتاجية هذه الدول و أن هذه الإنتاجية تتوقف على عاملين :

أ-إختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج.

ب-إختلاف دول إنتاج السلع المختلفة فمن الناحية الفنية تحتاج بعض السلع إلى توفر بعض عوامل الإنتاج بدرجة أكبر من العوامل الأخرى.

1-عند قيام التجارة فإن صادرات كل دولة ستكون من السلع التي تكون هناك وفرة نسبية في عوامل إنتاجها بالنسبة لغيرها من الدول.

إفتراضات نظرية هيكشر – أولين:

-إن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في الدولة الواحدة ، أي أن دول الإنتاج بالنسبة لأية سلعة هي واحدة في الدولة الواحدة و قد تكون كذلك بين الدول المختلفة.

- تختلف السلع فيما بينها من حيث كثافة إستخدامها لعوامل الإنتاج.

- إن أذواق المستهلكين ثابتة وتختلف من دولة إلى أخرى.

- إن نمط توزيع الدخل معروف في الدول المختلفة.

- إن إنتاج السلع يخضع لظروف ثبات غلة الحجم.

- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع و أسواق عناصر الإنتاج.

تقسيم نظرية هيكشر – أولين:

تقسم إلى نظريتين فرعيتين:

أ نظرية هبات عناصر الإنتاج Factor endowment theory:

تفسر سبب إختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الإختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

ب نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج Factor price equalization theory:

تفسر التغيرات التي يمكن أن تحذثها التجارة الدولية على الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج.

أولا: نظرية هبات عناصر الإنتاج factor endowment theory:

الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلع كثيفة العمل ، و إستيراد السلع كثيفة رأس المال.

كما أن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال تقوم بتصدير السلع كثيفة رأس المال ، وإستيراد السلع كثيفة العمل.

الإختبار التجريبي لنظرية هكشر وأولين (لغز ليونتيف*[1]):

قام الإقتصادي ليونتيف سنة 1954 بتطبيق ما جاءت به النظرية على المبادلات الدولية امريكية ، و هذا بتحليله لعوامل الإنتاج المكونة لها من خلال استخدام بيانات من صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، لمعرفة ما إذا كانت هذه الصادرات و الواردات تتفق مع ما جاءت به نظرية هيكشر و أولين وهذا على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة في رأس المال و بالتالي يجب أن تقوم بتصدير السلع كثيفة رأس المال وإستيراد السلع كثيفة العمل. إلا أن الاقتصادي ليونتيف قد لاحظ في دراسته لهيكل الصادرات و الواردات الأمريكي إرتفاع رأس المال في الواردات الأمريكية و ارتفاع الكثافة العمالية في الصادرات الأمريكية ، وهو ما يتناقض مع مضمون نظرية هيكشر و أولين[2].

ولقد ولدت نتائج دراسات ليونتيف العديد من المحاولات في تفسير التجارة الدولية من خلال تحديد الأسباب الأخرى للاختلاف بين الدول ، غير تلك القائمة على أساس الوفرة أو الندرة في عوامل الإنتاج .

تقييم النظرية الكلاسيكية:

لقد حاولت النظرية الكلاسيكية فهم نموذج التجارة الدولية القائمة بين الدول ، وعلى الرغم من مجهودات مفكريها إلا أن النظرية أغفلت مجموعة من الجوانب جعلتها تتعرض لمجموعة من الإنتقادات شملت أفكار الجيل الأول والثاني للنظرية،ومن خلال ذلك سيحاول تقييم أفكار الجيل الأول و الثاني للنظرية.

أولا:تقييم أفكار الجيل الأول للنظرية[3]:

أفكار الجيل الأول تعرضت للعديد من الانتقادات والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

-إعتمدت النظرية الكلاسيكية على نظرية العمل والقيمة.

[1] *لغز ليونتيف:هو علم أساسه النيوتن مكون من 08 أحرف.

[2] الدكتور شقيري نوري موسى و آخرون ،كتاب التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية ،عمان ص 94-95.

[3] محمد دياب التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت،2010 ص:103

-إتسمت النظرية الكلاسيكية في تفسيرها للتجارة الدولية بالمبالغة في التبسيط.

-كان إهتمام النظرية الكلاسيكية بتوضيح المكاسب من التجارة الدولية.

-إفترضت النظرية صعوبة إنتقال عوامل الإنتاج إلى الخارج ، لذا إكتفت بدراسة تبادل السلع.

-تفترض ثبات التكاليف وهذا الإفتراض يتناقض مع الواقع فالتكاليف ، تزداد مع التوسع في الإنتاج.

-أهملت النظرية تكاليف النقل على الرغم من تكاليف نقل السلع بين الدول المتاجرة يمكن أن تؤثر على ربحية التجارة الدولية.

ثانيا : تقييم أفكار الجيل الثاني للنظرية:

من بين إنتقاداتها هي:

-إن هذه النظرية لا تفسر إلا جانبا محدودا من التجارة الدولية ، وهي تلك الناتجة عن الإختلاف في عرض العوامل.

-إن النظرية لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، إذ أنها تفترض أن الهيكل الإقتصادي واحد في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف[1].

-النظرية لا تأخذ بعين الإعتبار إنتاج وتبادل السلع فيظل المنافسة الإحتكارية[2].

إن نظريات الفكر الكلاسيكي بجليها الأول والثاني ، تنقصها العناصر الديناميكية إذ عجزت هذه النظريات من أن تضع نموذجا قادرا على تقديم تفسير لأسباب قيام التجارة الدولية في ظل التغيرات التي عرفها الإقتصاد العالمي من هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية.

ظهرت إتجاهات جديدة في تفسير التجارة الدولية تعمل على إدخال العناصر الديناميكية في التبادل الدولي هذه الإتجاهات هي ما سيتم التطرق إليها في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للتجارة الدولية:

لقد ظلت النظرية التقليدية أساسا لتفسير التجارة الدولية ، إلا أن جاءت نظرية هكشر و أولين لتنوى تفسير أسباب قيام التجارة الدولية و سبب اختلاف التكاليف النسبية بين دولة و أخرى إذ ترجع نظرية نسب عناصر الإنتاج سبب قيام التجارة الدولية إلى تفاوت تكاليف السلع الناتج عن إختلاف الإنتاجية التي تتوقف على عاملين أساسيين ، الأول درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج النسبية مما يؤدي إلى إختلاف أسعار هذه العناصر ثم تختلف أثمان المنتجات ، و الثاني يتوقف على مدى إحتياج السلعة المنتجة

[1] محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، القاهرة ،1993 ص:70

[2] السيد متولي عبد القادر ،الإقتصاد الدولي ، النظرية و السياسات ، دار الفكر ، عمان ط2011 ص: 49

إلى تويفة أو مزج عناصر الإنتاج تختلف نسبيا عن توليفة عناصر الإنتاج التي تدخل في إنتاج السلع الأخرى و ترى النظرية أنه طالما كانت هناك ظروف طلب متماثلة بين الدول فإن اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج يؤدي إلى إختلاف نسب أسعار السلع المتماثلة.

وتظهر النظرية أن الدول تتجه إلى تصدير السلع الرخيصة نسبيا، و استيراد تلك التي يمكنها إنتاجها لكن بأسعار مرتفعة نسبيا[1].

أهم النظريات التي تناولت هذه الخصوصيات بدءا بالعامل التكنولوجي، ثم المنافسة الغير التامة و اقتصاديات الحجم ونموذج الجاذبية[2].

1/ العامل التكنولوجي والتجارة الدولية:

يعتبر العامل التكنولوجي عامل مهم في اكتساب مزايا التصدير للدول هو عبارة عن تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية[3]، و هذا ما أثبتته نظرية الفجوة التكنولوجية ونظرية دورة حياة المنتج.

أ-نظرية الفجوة التكنولوجية:

يعتبر بوسنر مؤسس نظرية الفجوة التكنولوجية وهذا في ملاحظته في سنة1961 أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها و هذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج "هيكشر وأولين" حيث أن ابتكار طرق جديدة في إنتاج سع جديدة ، يمكن بعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها[4]، ولقد أعتمد "بوسنر" في تفسيره لنموذج الفجوة التكنولوجية مصطلحين هما[5]:

-فجوة الطلب:وهي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة في الدولة الأم . وبداية استهلاكها في الخارج.
-فجوة التقليد:وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة الأم وبداية إنتاجها في الخارج.

[1] Steven husted and Michael melevin,international economics pearson ,addison wesleythe USA7th edition 2007,p.96

[2] Bernard Guillochon ,annie kwaecki, eonomie international : commerce et macroéconomie 2006,p/62

[3] تجارة دولية وصيرفة الإلكترونية ،الدكتور صلاح الدين حسن السيسي،المستشار الإقتصادي والخبير المالي والمصرفي دار الكتاب الحديث 2014

[4] محمد دياب مرجع سابق ذكره،ص : 126.

[5] موردخاي كرينين،الإقتصاد الدولي،مدخل السياسات ،ترجمة محمد منصوروعلي عطية ،دار المريخ للنشر ،الرياض،2007-1428 ص28

وحسب هذا النموذج فإن الدول المتفوقة تكنولوجيا تطرح في السوق منتجات جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو ذات تكلفة أقل، تسمح لها باكتساب مزايا احتكارية مقارنة بغيرها من الدول.

ب–نظرية دورة حياة المنتج:

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج للاقتصادي فرنون R.Vernone عام 1966 ، امتداد لنظرية "بوسنر" وهذا لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي ، إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها.و لقد إفترض "فرنون" في نظريته هذه أن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا فإن "فرنون" قسم هذه المراحل إلى 4 مراحل هي :

1–مرحلة الإنطلاق:في هذه المرحلة ينتج المنتوج من قبل البلد المبتكر بكميات محدودة وبتكاليف مرتفعة و لهذا يوجه إلى سوقه الداخلي نظرا لارتفاع القدرة الشرائية فيه، كما تتميز هذه المرحلة بالكثافة التكنولوجية[1].

2–مرحلة النمو: يزداد الطلب على المنتج،ويجري بتزايد أكثر ، وتنخفض تكاليف إنتاجه وبالتالي أسعاره مما يضاعف الطلب عليه داخليا وخارجيا.

3–مرحلة النضج: يكون المنتوج منمطا والتكنولوجية عادية، لذا فإن المنافسة تكون سعرية، فيتمركز الإنتاج في الدول ذات الأجور المنخفضة وهذا لتخفيض تكاليف الإنتاج ، فتصبح الدول المبتكرة مستوردة بينما الدول المقلدة مصدرة.

4–مرحلة الانحدار : يصبح المنتوج أكثر تنميطا و عاديا و التكنولوجية متاحة لجميع الشركات ، لذا تشير هذه المرحلة ببداية التصدير في الدول النامية و هذا نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج فيها بسبب وفرة اليد العاملة.

2/ المنافسة غير التامة والتجارة الدولية:

إن الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة الكلاسيكية يقوم على فرض سيادة المنافسة التامة،فهناك أشكال متنوعة من الإحتكار تتأثر بها التجارة الدولية.

أ–نظرية تشابه هياكل الطلب:

بالنسبة للإقتصادي ليندر فإن نمو تجارة السلع المتشابهة بين الدول المتقدمة يعود إلى تقارب الدخول فيما بينها . حيث كلما كان الدخول متقارب كلما كان التشابه في بنية الطلب كبير . مما يؤدي إلى نمو كبير

[1] موردخاي كرينين،الإقتصاد الدولي،مدخل السياسات ،ترجمة محمد منصوروعلي عطية ،دار المريخ للنشر ،الرياض،2007-1428 ص28

للتجارة في المنتجات المتشابهة بين الدول المتقاربة من حيث الدخل ، وبالتالي فالتجارة هنا عبارة عن تباد داخلي للقطاعات بالإضافة إلى ذلك فإن فرص التبادل تزداد كلما كانت هذه الدول متقاربة من حيث الدخل المتوسط.[1]

ب– التجارة ضمن نفس الصناعة:

إن أكثر إنتاج الدول المتقدمة متنوع ومتمايز وليس متجانس، كما أن أكثر الصفقات في التجارة الدولية هي مبادلات لمنتجات ضمن نفس الصناعة، و التي من خلالها تصدر بعض الدول السلعة نفسها التي تستوردها . ونظرا لزيادة الأهمية النسبية للتجارة ضمن نفس الصناعة دفعت العديد الإقتصاديين إلى تطوير مجموعة جديدة من النماذج .

3/ اقتصاديات الحجم و التجارة الدولية:[2]

تعبر فكرة اقتصاديات الحجم العلاقة بين التكلفة و حجم الإنتاج المقابل لها،حيث تنخفض تكلفة السلعة بزيادة الإنتاج ، ويعتبر الفرد مارشال أول من نبه لهذه الفكرة.

عندما يتم الإنتاج تحت ظروف غلة الإنتاج المتزايدة فإن التبادل التجاري بين البلدين يأخذ مكانه حتى و لو كانت الدولتان المتاجرتان متشابهتان.

وتنقسم اقتصاديات الحجم إلى اقتصاديات حجم خارجية و أخرى داخلية.

أ–إقتصاديات الحجم الخارجية و التجارة الدولية:

يقصد بإقتصاديات الحجم الخارجية لكل مؤسسة . بالوفرات الناتجة من توسع كلي للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة ، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج في كل مؤسسات القطاع.

تجدر الإشارة إلى أن التبادل الدولي الناتج عن إقتصاديات الحجم الخارجية هو موافق للتبادل الدولي في حالة المنافسة التامة ، أما التبادل في حالة المنافسة الغير التامة فهو موافق للتبادل الدولي في حالة إقتصاديات الحجم الداخلية.

ب–إقتصاديات الحجم الداخلية والتجارة الدولية:

[1] christian aubin ,philipe norel ,economie international :fait ,theorieet politiques ,paris,2000,p :66

[2] christian aubin ,philipe norel ,economie international ,p :67

يقصد بها بالوفرات الناجمة عن توسع المؤسسة ، و الذي يؤدي إلى إنخفاض تكلفة إنتاجها ، حيث أن وجود هذا النوع من إقتصاديات الحجم لكل مؤسسة يسمح لها بالقضاء على المنافسة التامة، فتكون السوق مكونة من عدد محدود من المؤسسات ، و بالتالي فالحالة السائدة في السوق هي إحتكار القلة لتلك السلعة.

4/ نموذج الجاذبية والتجارة الدولية:[1]

يجعل هذا النموذج التوقعات بشأن تدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول . والتفاعل بين الأحجام الإقتصادية للدول ،وهو بهذا يحاكي قانون "نيوتن" للجاذبية الذي يعتمد على المسافة والحجم المادي بين كتلتين.يعرف النموذج الأساسي للجاذبية تدفق التجارة (صادرات أو واردات) من الدولة i إلى الدولة j و الذي يرمزإليه (xij) على أنه يساوي حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولتين yi و yj مقسوما على المسافة Dij بينهما

مثل ما توضحه المعادلة التالية:

$$Xij=C\ YiYj/Dij$$

حيث يمثل:

Xij: التدفق التجاري من الدولة i إلى أومن الدولة j،

C: ثابت

Yiو Yj: يعبران عن الحجم الإقتصادي للدولتين ،

Dij: المسافة بين الدولتين وهي مؤشر لتكلفة التجارة (بالكيلومترات أو الأميال).

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية

تتبع الدول في مجال علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، و في التبادل التجاري مع الدول الأخرى سياسات معينة يمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لتوجهاتها السياسية وطبيعة اقتصادها و كذلك تبعا للظروف الاقتصادية القائمة سواء على الصعيد الداخلي أو على مستوى الاقتصاد العالمي ،سنتطرق إلى مفهوم السياسة التجارية وأنواع السياسات التجارية ثم أدوات السياسات التجارية .

[1] ben sheperd, « introduction to gravity modeling » ,trade research :behind the border gravity modeling , december 18 th ,2008,p :29

1-مفهوم السياسة التجارية :

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات و اللوائح ، التي تصدر من قبل أجهزة الدولة التي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي ، فكل هذه التشريعات المنظمة لحركة التجاري للدولة ، بغية تحقيق أهداف معينة يمكن تسميتها بـ "السياسة التجارية"[1] سبق وان تعرفنا الى أفكار الاقتصاديين التجاريين (الميركانتليين) وتأكيدهم على تقييد التجارة الخارجية وبخاصة الجانب الاستيرادي ، لأنهم كانوا يعتقدون بان التجارة الخارجية إذا ما كانت تؤدي الى حصول طرف ما على إرباح ، فان ذلك يكون على حساب الطرف الآخر غير إن المفكرين الفزيوقراط أو الطبيعيين قد مهدوا لظهور أفكار جديدة تقوم على أساس الحرية في الممارسات الاقتصادية ومن ضمنها النشاط التجاري ، الذي يحقق الفائدة لكلا الطرفين المتاجرين ،ومن الجدير بالذكر إن نظريات التجارة الخارجية تقوم على افتراض سيادة المنافسة التامة ، غير إن الواقع هو الأسواق عموما تسودها المنافسة غير التامة او المنافسة الاحتكارية او احتكار القلة وبناءاً عليه فان عموم دول العالم اليوم إنما تقوم بأنواع من التدخل في الشأن التجاري وذلك للأسباب الآتية :

-العلاقات النقدية الدولية : فعندما يعاني ميزان مدفوعات إحدى الدول من مشكلة ما مثل العجز فإنها تلجأ إلى فرض بعض القيود على الصرف الأجنبي لمعالجة هذا الخلل وهذا بحد ذاته يعدّ تدخلاً غير مباشر في التجارة الخارجية .

- رغبة الحكومة في تغيير حجم ونمط التجارة لتحقيق أهداف معينة (قد تكون اجتماعية او سياسية أو صحية ....الخ) من خلال الأدوات المباشرة لسياستها التجارية .

- القيود المفروضة على التجارة ، والتي هي نتيجة لتركيب أسواق المنافسة غير التامة (أي المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة) باعتبارها الأسواق الأكثر شيوعا في عالم اليوم .

وتعرف السياسات التجارية بأنها (مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كما ونوعا ولتحقيق أهداف معينة).

وقد تباينت سياسات الدول في تنظيم تجارتها الخارجية بين الحرية و التقييد منذ منتصف القرن الثامن عشر و خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين و حتى الحرب العالمية الثانية طبقا لما تقتضيه

[1] السيد محمّد أحمد السيرتي ، إقتصاديات التجارة الخارجية ، دار الرؤية ، القاهرة، 2009 ، ص : 69.

مصلحة كل دولة و الأهداف اتي ترمي إلى تحقيقها متأثرة في ذلك بالأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية المحيطة بها.[1]

ومن الملاحظ **أن** بعض السياسات التجارية تؤدي الى التوسع في التجارة الخارجية (مثل دعم الصادرات او إلغاء نظام الحصص) وبعضها الآخر يؤدي الى انكماش التجارة الخارجية (مثل رفع سعر التعريفة الجمركية او سياسة المنع)

2–أنواع السياسات التجارية : تقسم السياسات التجارية الى نوعين رئيسيين هما :

1: سياسة الحرية التجارية (التجارة الحرة) اي حرية حركة السلع والخدمات بين دول العالم دون قيود .

2: سياسة الحماية التجارية (التدخل في التجارة الخارجية) اي خضوع التجارة الخارجية الى رقابة وتدخل السلطات الاقتصادية في الكم والنوع .

. عبد النعيم مُحَّد مبارك و مُحَّد يونس،. اقتصاديات النقود و الصرفية و التجارة الدولية، الدار الجامعية. الإسكندرية 1996

ولكن من الملاحظ بأنه عند الحديث عن السياسات التجارية فان الذهن ينصرف مباشرة الى سياسة الحماية التجارية ، كما إن السياسات التجارية تختلف من دولة لأخرى تبعا لتطورها الاقتصادي ومستوى تركيب نشاطها الإنتاجي والموردي ، فعندما يكون النشاط الاقتصادي متنوعا وقادرا على المنافسة في الأسواق العالمية فان قيود السياسة التجارية تميل الى الانخفاض والتساهل ، إما إذا كان إنتاجها ما يزال في طور النمو فهو يحتاج الى حمايته من المنافسة الخارجية مما يستلزم معه تطبيق سياسات تجارية مشددة .

1 : سياسة الحرية التجارية:

ويقصد بها إطلاق العنان إلى التبادل التجاري الدولي دون قيود تعيقه ، وذلك عائد إلى سيادة مبادئ المذهب الحر الذي ساد خلال القرن التاسع عشر ، وقد استندت إلى مبدأ النفقات النسبية لريكاردو وأطروحات الفزيوقراط (الطبيعيين) التي ترى ان المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة بفعل القوانين الطبيعية لان المصلحة العامة هي عبارة عن المجموع الأفقي للمصالح الخاصة ، وكانوا يؤمنون (1) بوجود الأيدي الخفية (Hidden Hand) التي تعيد حالة التوازن الاقتصادي تلقائيا دون تدخل الدولة (2)

[1] تجارة دولية و صيرفة إلكترونية دكتور صلاح الدين حسن السيسي المستشار الإقتصادي و الخبير المالي ،دار الكتاب الحديث 2014.

إن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق السعر العادل (Just Price) والذي يحقق ربحا معقولا للبائع وفي نفس الوقت يحظى برضا المشتري.[1]

وقد استمرت بريطانيا بإتباع هذه السياسة حتى الحرب العالمية الأولى إذ أصيب اقتصادها بعد الحرب بمشكلات استدعت تدخل الحكومة وفرض الحماية التجارية للإسراع بإعادة بناء ما دمرته الحرب .

2: سياسة الحماية التجارية

ويقصد بها'' حماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الأجانب، فضلا عن حماية المنافع العامة ''.

ابرز الدواعي الى هذه السياسة :

- تقسيم العمل الدولي الى منتجي مواد أولية (البلدان النامية) ومنتجي السلع الصناعية (البلدان المتقدمة) وحرمان الأولى من فرص النمو والتطور الاقتصادي والمعيشي .

- دعوة (كينز Kynz) الى تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة العالمية في الثلاثينات من القرن العشرين وتحقيق الاستخدام الكامل من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها سياسة الحماية التجارية .

–حجج انصار حرية التجارة :

تعمل الحرية التجارية على زيادة الإنتاج بفعل التخصص وتقسيم العمل الدولي وهذا يعمل على :

-زيادة الدخل القومي العالمي .

-انخفاض أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية .

-الإنتاج الواسع وتحقيق وفورات الحجم وانخفاض التكاليف من خلال قيام المشروعات بالإنتاج لسد حاجة الطلب المحلي وكذلك الطلب العالمي الذي يتم تصديره عن طريق التجارة الحرة .

–حجج انصار الحماية التجارية:[2]

–تقليل البطالة : تعمل أدوات الحماية (التعريفة أو الحصص) على رفع أسعار السلع المستوردة وإقبال الناس على شراء المنتجات المحلية ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة مستوى التشغيل .

[1] محمد سيد عابد، التجارة الدولية. مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية. الإسكندرية 2001 ص:208.

[2] محمد سيد عابد، التجارة الدولية. مرجع سابق ص:208

–تنويع الإنتاج : تعمل أدوات الحماية على تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي وبالتالي فان المشروعات سيكون بإمكانها تنويع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد محدود من السلع .

–حماية الدولة من الداخل : مثل الحصار أو الحروب الاقتصادية أو السلع الضارة بالصحة العامة أو الأخلاق الاجتماعية أو السلع غير الكفوءة ، أو التعرض للإغراق .

–الحصول على الإيرادات : وذلك من فرض الرسوم والتعريفات الجمركية .

–حماية الصناعات الناشئة : اي الصناعات الحديثة التي قد تنافسها السلع المستورة فتقوم أدوات الحماية من التصدي للسلع الأجنبية ، وأول من نادى بحماية الصناعات الناشئة الأميركية من السلع الانكليزية هو الأميركي(الكسندر هاملتون) عام 1791 ، ثم تبعة الألماني (فريدريك ليست) عام 1840 عندما نادى بحماية الصناعات الألمانية على الأقل في مراحلها الأولى .

أسباب حماية الصناعات الناشئة:

–الحماية من العمل الرخيص: قد يكون العمل الرخيص سببا رئيسا في انخفاض التكاليف ومن ثم الأسعار، فتعمل الدولة على التدخل لحماية منتجاتها من منافسة الدول ذات العمل الرخيص .

–دعم وحماية الاقتصاد الوطني : وتتمثل هذه الحماية باتخاذ الوسائل التي تمنع من ممارسة الإغراق من قبل الدول الأخرى ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انكماش بعض الصناعات الوطنية .

–تحسين معدلات التبادل التجاري : يعرف هذا المعدل بأنه قدرة وحدة الصادرات على شراء وحدة الاستيراد ، وعليه فان فرض التعريفة مثلا على السلع المستوردة سيؤدي إلى رفع أسعارها وتقليل استيرادها ، وهذا قد يدفع الدولة المصدرة إلى تخفيض أسعار سلعتها لكي تحافظ على نفس المستوى من التصدير فتتحسن عندئذ معدلات التبادل لصالح الدولة الأولى .

شروط نجاح سياسة الحماية التجارية:[1]

لكي تكون هذه الساسة مقبولة وناجحة يجب أن تتصف بما يأتي:

- أن تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة .
- أن تكون معتدلة ولا يتضرر منها المستهلك كثيرا.

[1] محمد سيد عابد، التجارة الدولية. مرجع سابق ص:209.

- أن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح.

إن الوقائع التاريخية أثبتت صعوبة تحقق هذه الشروط بالكامل ، إذ إن بعض أصحاب المشروعات المحمية اخذوا يطالبون الدولة بإبقاء الحماية بل وزيادة حدتها الأمر الذي اضر كثيرا بفرص تحسين المنتجات المحمية وتقليل تكاليفها لأنها تستند الى السياسات الحمائية التي قد تقتل روح التطوير والتحسين المستمرين وهما أساس النجاح لأي مشروع إنتاجي ، لذا فان اغلب الدول اليوم تتبع خليطا غير متجانس من كلا السياستين . ويرى البعض ضرورة الاستعاضة عن مبدأ حماية الصناعة الناشئة بتقديم الإعانات للمنتجين أو المصدرين وذلك لان الإعانات تتمتع بالمزايا الآتية :

1-إن آثار الإعانة تكون مباشرة ، لان المشروع الذي يحصل على إعانة ما من الدولة يتوجب عليه إنفاقها في مجالها المحدد .

2-إن الإعانة لا تسبب ارتفاعا في الأسعار، وبذلك لا تكون هنالك تضحية أو آثار ضارة على المستهلك.

3-عدم اختفاء حالة المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية الأمر الذي يدفع السلع المحلية لتطوير نفسها .

4-قد تؤدي الإعانة الى التصدير لأنها تجعل المنتج المحلي في وضع يؤهله للبيع بأسعار منخفضة في الخارج .

3-أدوات تنفيذ السياسات التجارية:

يمكن تقسيم أدوات تنفيذ السياسات التجارية الدولية إلى أدوات تعريفية وأخرى غير تعريفية ، الأولى تتضمن التعريفة الجمركية المطبقة في الإقليم الجمركي لكل دولة ،أما الثانية فتشمل أدوات متنوعة تقسم إلى أدوات تسعيرية كالإعانات و الإغراق و الرقابة على الصرف . و أدوات كمية مثل الحصص و تراخيص الإستيراد . و الثالثة تنظيمية و إدارية تتطلب توفر قواعد محددة تحكم التبادل التجاري الدولي إقليميا كالمعاهدات التجارية والتكتلات الإقتصادية المختلفة .

و أدوات أخرى مستحدثة لم تكن مستخدمة من قبل في تقييد التجارة الودلية ،صارت ملاذا آمنا للدول للاستعاضة عن الرفض المطلق لسياسة التحديد الكمي للواردات أو الصادرات ، و للإفلات من القواعد المنظمة لاتفاقية الغات ثم منظمة التجارة العالمية من بعد .

أولا: الأدوات التسعيرية و الكمية :

تتمثل الأدوات التسعيرية التي تؤثر في حجم التجارة الدولية عن طريق التأثير على أسعار الصادرات و الواردات في التعريفات و الرسوم الجمركية و الإعانات و الرقابة على الصرف ، أما الأدوات الكمية فيمكن أن نميز بين نوعين أساسيين هما : نظام الحصص و نظام تراخيص الإستيراد.

1-**الرسوم الجمركية:** تعرف الرسوم الجمركية Customs –duties على أنها ضرائب تقوم بفرضها الدولة على السلع التي تعبر حدودها الوطنية، سواء كانت صادرات أم واردات. و في العادة تفرض الضرائب على الواردات من السلع كوسيلة تقليدية لتنفيذ التجارة الدولية ، إلا أنها قد تفرض على الصادرات ـ رغم أنها تعد صورة نادرة الآن ـ و تجد فيها الدول أداة لمنع تسرب بعض السلع الضرورية نحوى الأسواق الدولية ، أو بقصد محاربة بعض الأثار التضخمية [1].

و طالما أن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات هو الموضوع الأكثر إنتشارا و تطبيقا ، فإننا سنتحذث عن الجوانب الموالية من هذا الموضوع و هي : مفهوم التعريفة الجمركية و أنواع الرسوم الجمركية و أثار فرض الرسوم الجمركية.

أ-مفهوم التعريفة الجمركية :

تفرض الرسوم الجمركية من قبل الدولة على أي سلعة تعبر حدودها الجمركية ،ويجري تحديد هذه الرسوم في قائمة تنطوي على بيان بمختلف السع و الرسوم المقابلة لكل صنف منها ،تسمى هذه القائمة التعريفة الجمركية[2] و تتضمن جميع الرسوم المفروضة على الواردات و الصادرات أما النظام الجمركي فهو مجموعة المؤسسات القانونية التي تفرض في إطارها التعريفة الجمركية، أي تلك الإجراءات و التنظيمات و القواعد التي تخضع لها عمليات التجارة الخارجية بما يحقق للسياسة التجارية أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية.

أما من حيث هدف فرض الرسوم الجمركية فتوجد رسوم جمركية إيرادية و الهدف منها هو الحصول على موارد مالية لخزينة الدولة و رسوم جمركية حمائية و التي تسعى الدولة من خلالها إلى حماية الصناعات الوطنية الناشئة .

[1] إيمان عطية ناصف ،مبادئ الإقتصاد الدولي ،دار الجامعة اجديدة ،الإسكندرية ،مصر ،2008 ص 11-12

[2] جاك فونتانل ،العولمة الإقتصادية مدخل إلى الجيو إقتصاد ، ترجمة :محمود إبراهيم ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2006 ص 50

قد يتم إستخدام التعريفة الجمركية لتحقيق مجموعة من الأهداف تتراوح بين الأهداف الاقتصادية الحمائية والأغراض المالية، والأهداف الاجتماعية والأمنية حماية لسلامة المواطنين ودفاعا عن الأمن القومي.

ب–أثار الرسوم الجمركية:

سنتناول أهم الجوانب التي تنعكس على بعض الظواهر الإقتصادية المرتبطة بسياسات التجارة الخارجية للدول:

ب–1– أثرها على الأسعار و الكميات :

بفرض الدولة رسوما جمركية على استيراد سلعة ما يبرز سعران أحدهما يسود السوق المحلية و الأخر السوق الدولية ، حيث سيرتفع السعر المحلي بمقدار الرسم ، مما يزيد في حجم العرض الداخلي لسلعة .

ب–2– أثرها على معدل التبادل:[1]

تستطيع الدولة عن طريق فرض الرسوم الجمركية تحسين معدل تبادلها، ذلك أنه سينجر عنها انخفاض سعر السلعة بالنسبة للسوق و ارتفاعه بالنسبة للمستهلك المحلي، ويمثل الفرق بين السعرين إيرادات مالية تحصل لفائدة الحكومة .و بهذا فالرسوم الجمركية المفروضة قد تتحمل عبأها الدولة المستوردة أو الدولة المصدرة.

ب–3– أثرها على الدخل الوطني:

مادام أن مضاعف التجارة الخارجية متوقف على الميل الحدي للاستيراد ، فإن فرض الرسوم الجمركية على الواردات ينتج منه انخفاض حجم السلع المستوردة ، و زيادة الطلب على السلع المحلية .

و ذلك ينعكس إيجابا على الدخل الوطني و العمالة إذا تحقق انخفاض في الميل للاستيراد ، بشرط عدم تطبيق الدول الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل .

و أما ما يتعلق بالأثر الذي يسجل على إعادة توزيع الدخل الوطني ، فإنه سيؤدي إلى إعادة توزيع الدخل من المستهلكين إلى المنتجين ، و ذلك بزيادة دخول عوامل إنتاج السلعة محل الحماية الجمركية ، و هو ما يعني أنها تخدم أصحاب عوامل الإنتاج ذات الندرة النسبية.

ب–4– أثرها على ميزان المدفوعات : للرسوم الجمركية أثر إيجابي على تحسين ميزان المدفوعات ، حيث رأينا أن حجم الاستيراد سينخفض في مقابل ثبات حجم الصادرات الوطنية . بيد أن هذه النتيجة تغفل أثر

[1] الدكتور نجيب قلادة ، التعريفة الجمركية كأداة للسياسة الإقتصادية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1965 ص 187-192

فرض الرسوم الجمركية على إنتاج السلع المحلية و تزايد معدلات الاستثمار ، ومنه زيادة الدخل القومي ، الذي من شأنه زيادة حجم الإستيراد، و أيضا السلوك الذي قد تلجأ إليه الدول الأخرى ـ وضع الحواجز الجمركية أمام صادرات الدولة ـ و هنا يمكن أن تفقد الأثر المتوقع في فرض الرسوم الجمركية.

يمكن أن نلخص إلى أن فرض الحماية الجمركية للسوق الوطنية ينجم عنها أثار عديدة أهمها تشجيع إنتاج السلع المحلية ، وتخفيض إستهلاك السلعة التي تغطيها الحماية ،و زيادة الإيرادات الحكومية[1]. و لكن ذلك رهن العوامل و الظروف الإقتصادية المتشابكة المصاحبة للإجراء.

2–الإعانات و الإغراق :

تعد الإعانات subsidies أحد الأدوات غير التعريفية في تنفيذ السياسات التجارية الدولية، الغرض منها تمكين المصدرين من الوقوف في وجه التنافس الأجنبي و زيادة نصيبهم في الأسواق الدولية.[2]

وتأثر سياسة الإعانات (دعم الإنتاج أو التصدير) إيجابا على الإنتاج و التصدير و الإستهلاك و الإيرادات الحكومية ، إذا ما كان العرض و الطلب على السلعة يتصف بالمرونة اللازمة ، و إلا سينقلب الدعم المقدم إلى عبئ على كاهل الحكومة .ذلك أنه يترتب عادة على منح الإعانات فرض الدول الأخرى رسوما على وارداتها ، تدعى الرسوم التعويضية Countervailing duty وفي هذا الوضع فإن فرض رسوم الإستيراد يعد وسيلة مضادة لتقديم إعانات التصدير [3] و إبطال أثر مفعولها.

منح إعانات الإنتاج أو التصدير لشركات التصدير بغرض بيع سلعها بسعر أقل من تكلفة الإنتاج في الأسواق الدولية ، إذا ما قورن بسعر بيع نفس السلع في السوق المحلية ، فهذا تمييز سعري من قبيل سياسة الإغراق سارية المفعول في المبادلات التجارية الدولية.[4]

فالإغراق Dumping هو إحدى سياسات ممارسة التمييز السعري في التجارة الدولية حيث تقوم الدولة أو المشروعات ببيع السلعة في السوق الأجنبي بأسعار تقل عن أسعار بيعها في السوق المحلي و يمكن

[1] بول أ ساموبلسوم ، وليام د .نوردهاوس، الإقتصاد ،ترجمة هشام عبد الله،مراجعة أسامةالدباغ ،الطبعة 15لماكروهيل 1995 الأهلية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى عمان ، الأردن ،2001 ص 693.

[2] أحمد جامع ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، دارالنهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1985 ص 03

[3] steven husted michael melvin , op-cit, p .190

[4] charles p .kindleberger et peter h .lindert,economie internationale ,paris, economica 1981 p204

تعريف الإغراق أيضا وفق معيار التكلفة ، و فيه تقوم المشروعات ببيع السلعة في السوق المحلي والأجنبي بأسعار تقل عن سعر تكلفة الإنتاج .[1]

تختلف أثار سياسة الإغراق فيما إذا كانت الدولة مستوردة أو مصدرة للمنتجات المغرقة ، فإذا كانت الدولة مصدرة فالإغراق يصاحبه على العموم عواقب حسنة كزيادة حجم صادرات الدولة المنتهجة لسياسة الإغراق ، ويمكنها ذل من استغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة بفضل زيادة الإنتاج والتوظيف.لكن ذلك لا يمنع من حصول بعض الأضرار في هذه الدولة. [2]

3-الرقابة على الصرف:Exchange control

تعتبر من الأساليب المباشرة للتأثير على حجم طلب و عرض العملة الوطنية ، وغير المباشرة لتنظيم التجارة الدولية حيث تهدف إجراءات الرقابة على الصرف إلى إبقاء ميزان المدفوعات متوازنا ورفع الاختلال عنه إن وجد ، وتجنب هروب رؤوس الأموال نحو الخارج ، ثم إنهاء الضغوط التي قد تخضع لها العملة المحلية.و بالتالي فإن شراء أو بيع العملة يخضع لإجراءات رقابية من طرف الدولة ، فهي التي تحدد حجم العملات الأجنبية التي يمكن إخراجها لتسديد قيمة الواردات . و هي التي تنظم التحويلات النقدية(السيولة الدولية) وتبادل مختلف السلع والخدمات ، و عادة ما توكل عمليات التعامل بالنقد الأجنبي إلى جهة واحدة و هي البنك المركزي.

وقد تلجأ الدولة إلى سياسة التخفيض إجراء وقائي تخوفا من تحول طلب الدول الأخرى التي خفضت أيضا قيمة عملاتها عن طلب منتجاتها .

لعله من الممكن أن يكون لتخفيض سعر الصرف جملة من النتائج و الانعكاسات يمكن ملاحظتها على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية و أبرزها هي:

- لتخفيض سعر الصرف أثر مباشر على قيمة الصادرات والواردات.

- كما أن تخفيض سعر الصرف يحدث أثرا مباشرا على مستوى الأسعار المحلية، فالتخفيض يمثل انخفاضا للأسعار بالنسبة للخارج، إذا لم يحدث ارتفاعا عاما في الأسعار في الداخل.لذلك فإن مستويات الأسعار

[1] خالد محمد السواعي ، التجارة والتنمية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 1426-2006 ص 208

[2] النظريات المفسرة لدوافع الإغراق وتطبيقاته منذ عشرينات القرن الماضي ، راجع مؤلف عمر صقر العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية ،الإسكندرية مصر 2000-2001 ص 154ص 158-167.

في الداخل واستقرارها هي شرط لازم لتشجيع الصادرات عبر تخفيض سعر الصرف، خاصة و أن الملاحظ هو ميل مستوى الأسعار إلى الارتفاع عقب تخفيض سعر العملة الوطنية .[1]

4-الحصص و تراخيص الاستيراد:

نعني بالأدوات أو القيود الكمية تلك الإجراءات المتخذة للرقابة المباشرة على التجارة الخارجية ، و تتمثل في الحظر ، الحصص و تراخيص الإستيراد .فالحظر prohibition هو أن تمنع الدولة دخول أو خروج سلعة محددة لأسباب خاصة.أما نظام الحصص quotas فالقصد منه فرض قيود على الاستيراد و أحيانا على التصدير، بإشراف السلطات المختصة.[2]

و يخلف فرض نظام الحصص أثارا اقتصادية عديدة، فإذا كانت بنفس مستوى الواردات التي تحددها التعريفة الجمركية فسيكون للحصص نفس الأثر الذي تخلفه التعريفة فيما يتعلق بالحماية و الاستهلاك و توزيع الإيرادات. لكن سيختلف الأثر فيما يخص حصيلة الجباية [3]حيث تفقد الدولة تلك الحصيلة عند فرض نظام الحصص، بينما يوفر فرض التعريفة إيرادات مهمة لخزينة الدولة.

إن فرض نظام الحصص يؤدي إلى تفاوت في الأسعار المحلية و الدولية ، حيث يظهر سعران ، سعر دولي تشتري به السلعة ، و سر أعلى محلي يدفعه المستهلك المحلي ، لذلك فإن الاستهلاك سيقل و ينخفض معه مستوى الرفاهة الاقتصادية . و لكن من جهة مقابلة فإن نظام الحصص كما التعريفة الجمركية توفر حماية للإنتاج المحلي و تشجعه، وقد يصل سوق السلعة المحلي إلى وضع احتكاري على عكس حالة فرض الرسوم الجمركية التي تلغي احتكار السوق المحلية. و أما الأثر الذي يحدث على الإيرادات فإن تفاوت الأسعار في الداخل و في الخرج فرصة كبيرة للمستوردين لتحصيل المزيد من الأرباح الإضافية.[4]

ثانيا : الأدوات التنظيمية و الإدارية:

هي الإطار التنظيمي الذي تتحقق في نطاقه المبادلات التجارية بين الدول ، و التي تتصل بالموضوعات التالية : المعاهدات والاتفاقات التجارية- اتفاقات الدفع ، التكتلات الاقتصادية و إجراءات الحماية الإدارية.

[1] خالد محمد السواعي ، اتجارة والتنمية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 1426-2006 ص 197

[2] bernard guillochon ,annie kawecki,op-cit,p.104

[3] M.E.BENNISSAD , op-cit ,p105

[4] bernard guillochon ,annie kawecki,op-cit,p.105

1-المعاهدات التجارية و اتفاقات التجارة و الدفع:

تعقد أي دولة معاهدات تجارية commercial treaty مع نظرائها من الدول ، ويكون الغرض من المعاهدات التجارية تنظيم العلاقات التجارية تنظيما شاملا ، و التي تتصل بالقضايا ذات طابع تجاري و اقتصادي مثل الرسوم الجمركية و إقامة المشروعات و مكاتب التمثيل التجاري ، و غيرها من القضايا ذات الصلة السياسية و الإدارية . و تهدف المعاهدات التجارية إلى تحقيق:[1]

- زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدان المتعاهدة ،
- تقديم مجموعة من التسهيلات لأسواق السع لهذه الدول،
- تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول المتعاهدة،
- تخفيف أو رفع الإجراءات الإدارية،
- تشجيع سياسة المقايضة فيما بينها،

و لقد جرت العادة في المعاهدات التجارية على التمييز بين ثلاثة مبادئ هامة، مبدأ المساواة في المعاملة بتعهد معاملة المنتجات و الأشخاص للدولة الأخرى معاملة مساوية للحقوق التي يتمتع بها المواطنون والمنتجات في الدولة الأولى، كما تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل و بمقتضاه تتعامل الدولة مع منتجات أو رعاياها.

بالإضافة إلى المعاهدات التجارية تظهر ما يعرف بالاتفاقات التجارية، و التي تتناول قضايا تفصيلية مثل تحديد حجم التجارة و أنواع السلع و المنتجات التي يشملها التبادل التجاري الثنائي، و طبيعة وسائل النقل و الشحن و تنظيمها.

و يلحق عادة الاتفاق التجاري اتفاقية الدفع ، و هو اتفاق ثنائي يقضي بتحديد سعر الصرف و العملة التي تتم بها عمليات التجارة بين الجانبين ، و كذلك طريقة تسوية المدفوعات والمتحصلات و تقرير الحسابات ، إضافة إلى المعاملات التي يسمح بتأجيلها و كيفية تعديل نصوص الإتفاق .[2]

2-التكتلات الإقتصادية:

يشير مصطلح التكتل إلى قيام عدد من الدول بتخفيض أو إلغاء القيود المفروضة على حركة التجارة بين هذه الدول، لتصبح القيود الجمركية و غير الجمركية في مستويات دنيا مقارنة مع باقي الدول .

[1] إسماعيل شعبان العلاقات الإقتصادية الدولية ، منشورات جامعة حلب ،كلية الإقتصاد ،الطبعة الثانية ،سوريا 2003 ص189

[2] مصطفى رشدي شيحة ، الأسواق الدولية ، المفاهيم والنظريات و السياسات ،دار الجامعة الجديدة، ،مصر 2003 ص 158.

ويكون ذلك برصد و تعبئة كل الموارد الإقتصادية و المالية و البشرية لديها وضمان حرية إنتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال ، ثم الوصول إلى درجة تنسيق مختلف السياسات الإقتصادية بغرض تحقيق معدلات نمو في كافة المجالات.[1]

التكامل الإقتصادي و يصنفه إلى مجموعتين:

التكامل الاقتصادي السلبي ويشير إلى التكامل الذي يتضمن إلغاء التمييز و القيود على التبادل التجاري ، دمج الأسواق.و التكامل الاقتصادي الإيجابي الذي يقصد منع تعديل الوسائل و المؤسسات الموجودة ، و إنشاء أخرى جديدة بهدف تمكين السوق من أداء وظيفتها بفاعلية و تشجيع السياسات الرئيسية الأخرى.

لقد ظهرت التكتلات الاقتصادية كنتيجة للتمييز و القيود الموضوعة في وجه المبادلات التجارية الدولية ، و كنمط آخر لتحرير التجارة متعددة الأطراف ، و ينظر إليها كمحاولة جزئية لتحرير التجارة الإقليمية بين عدد محدود من الدول. [2]

لذلك فقد سارعت الدول إلى تبني نمط تحرير التجارة الإقليمية و خاصة في ثمانينات القرن العشرين وانتشرت التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

وتتخذ التكتلات الاقتصادية بين الدول أشكالا عديدة تتدرج وفقا لدرجة الاندماج الاقتصادي و تهيئة الظروف نحو تكوين إتحاد اقتصادي ، و من أهم هذه التكتلات مايلي :

أ – منطقة التفضيل :يتمثل في تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على السلع والخدمات بين الدول ألأعضاء المشاركة فيما تبقى معدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع و الخدمات مع الدول الأخرى خارج منطقة التفضيل على حالها[3] مثل منطقة تفضيل الكومنويلث ، التي تأسست عام 1932 تجمع بريطانيا بمستعمراتها السابقة.

ب – منطقة التجارة الحرة:هي إتفاقية بين دولتين أو أكثر ، بموجبها تزال و تلغي صور القيود التعريفية و غير التعريفية المفروضة على التبادل التجاري فيما بينها.

[1] عمر صقر العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ،الإسكندرية مصر 2000-2001 ص198

[2] جمال الدين زروق واقع السياسات التجارية العربية و آفاقها في ظل إتفاقية منظمة التجارة العالمية ،مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية،المجلد الأول،الكويت المعهد العربي للتخطيط 1998 ص 14.

[3] السيد محمد أحمد السريتي إقتصاديات التجارة الخارجية م رؤية للطباعة والنشر و التوزيع الإسكندرية ،مصر 2008 ص 200

ج – الإتحاد الجمركي:يعد الإتحاد الجمركي تجمعا للأقاليم الجمركية للدول الأعضاء في إقليم جمركي موحد . فهو تنظيم إقتصادي تلغى فيه الرسوم الجمركية ومختلف القيود الكمية و الإدارية على الواردات من الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي ، فضلا عن وضع تعريفة جمركية و سياسة تجارية موحدة في مواجهة المعاملات التجارية مع الخارج.[1]

و يتفق الإتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة في إلغاء القيود على الواردات و تحرير التجارة بين الدول الأطراف في الإقليم الجمركي.

و قد يشمل الإتحاد الجمركي تنظيما آخر هو الإتحاد الجمركي الناقص ، الذي يكتفي بتخفيض الرسوم فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد دون أن يلغيها[2] ، حيث تعمل على تنظيم العلاقة بين الدو الأعضاء وفض المنازعات التي قد تنشأ بينها . و أفضل مثال عن الإتحاد الجمركي هو إتحاد البنيلوكس الذي عقد عام 1944 .

د– السوق المشتركة:تعد السوق المشتركة خطوة تالية لإنجازات الإتحاد الجمركي ، على طريق التكامل الإقتصادي ، فبالإضافة إلى رفع كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التبادل بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة ، ووضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء،على تحركات و إنتقال عناصر الإنتاج "العمل و رأس المال" بين الدول الأعضاء فيها.

هـ – الإتحاد الإقتصادي : يشمل تنسيق و توحيد السياسات المالية و النقدية و الاقتصادية ووضع آليات لمقاومة الآثار المحتمة للدورات الاقتصادية [3]، و الهدف من ذك هو إنشاء هيكل اقتصادي متكامل يوحد السياسات الاقتصادية و المالية للدول الأعضاء في الإتحاد .

والجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن النظرية الاقتصادية تقرر حدوث أثرين ينجران عن إنشاء تكتل اقتصادي ما، يتمثل الأول في الأثر المنشئ للتجارة أي زيادة التجارة كنتيجة لزيادة الطلب على الواردات بشكل يحاكي زيادة الكمية المعروضة إثر انخفاض الأسعار ،بينما يتمثل الأثر الثاني في تحويل التجارة نتيجة تحول الطب على الواردات من دول خارج الإتحاد إلى دول أعضاء في الإتحاد و ينشأ عن ذلك خسارة في كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية.

---

[1] bernard guillochon ,annie kawecki, economie internationale, commerce et macroéconomie ,dunod 5eme edition ,paris,2006 p 157-163

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي،نظريات و سياسات،الطبعة الأولى ،دار المسيرة عمان الأردن2007-1427 /295.

[3] السيد محمد أحمد السريتي إقتصاديات التجارة الخارجية مرجع سابق ص 201.

خلاصة الفصل الأول:

انتشرت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق العديد من الأهداف بعد الحرب العالمية الثانية وتوالت في الظهور على الساحة الاقتصادية الدولية، إلا أن تنامي هذه الظاهرة والاتجاه نحوها كان في العقد الأخير من القرن الماضي بشكل ملفت للانتباه وبصورة ملموسة ، جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث اتجهت معظم دول العالم نحو إنشاء ترتيبات إقليمية وتعزيز القائم منها، ففي أوربا تسارعت التطورات لتعزيز وتفعيل تكتلها بداية من برنامج السوق المشتركة وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي إلى جانب توسيع عضويته ليضم25 دولة أوربية، و قد تزامن الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية في النصف الكرة الغربي مع إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(النافتا) التي تعتبر من أشكال التكامل الاقتصادي القائم حديثا مقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي، كما تم تفعيل أيضا منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي، فتعتبر هذه التكتلات الأجدر والأقوى على الساحة الاقتصادية الدولية، لذا أصبحت ظاهرة التكتلات محل اهتمام دول العالم في الوقت الراهن وهذا ما يعكس أهميتها في ظل تحديات القرن الواحد والعشرين.

الفصل الثاني

التجارة الخارجية الجزائرية

تمهيد:

غداة حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962، و أمام الوضع الصعب الذي كان يسود تلك الفترة سعت الدولة الجزائرية إلى محاولة رسم سياسة تنموية هادفة فانتهجت النهج الاشتراكي على شاكلة المخططات المركزية، لبعث النمو و محاولة التخلص من النظام الاقتصادي الفرنسي.

و عليه فقد قامت الجزائر بتأميم محروقاتها و كذا الاعتماد على الصناعات الكبيرة على غرار مصنع الحجار سابق غير أن هذه السياسة لم تأت بثمارها فشرع خلال الثمانينات بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، لكن مع أزمة 1986 التي شكلت نقطة تحول الاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد على النفط كمورد وحيد للدولة من العملة الصعبة وصل إلى منعطف صعب رغم محاولات الإصلاح 1988 فلجأت حينها إلى إبرام عدة اتفاقيات مع هيئات دولية لتجاوز تلك الأزمة.

إن الاتحاد يخلق القوة، إيمانا من السلطات الجزائرية إنها لا تستطيع أن تبقى بمعزل عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يفرض الاتحاد و االتجمع في تكتلات تمكن البلدان النامية من ردع التخلف و المضي في الإصلاحات التي سارت فيها جل هذه الدول . دخلت الجزائر مثل بقية الدول النامية الأخرى، في مرحلة الانفتاح الذي يفرض ميكانزماته على المعاملات الدولية، و يحتم على الدول الانضمام إلى المنظمات العالمية و التكتلات الدولية التي اكتسبت القوة و لذا سوف نخصص هذا الفصل لدراسة:

المبحث الأول:تطور التجارة الخارجية إلى غاية الإصلاحات فيفري1991

المبحث الثاني:الميكانيزمات الجديدة منذ تحرير التجارة الخارجية

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية إلى غاية الإصلاحات فيفري 1991

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى النهوض باقتصادها للتخلص من شبح التبعية الاقتصادية بعد أن أصبحت مستقلة سياسيا منتهجة في ذلك خططا تنموية وفق ما أتيح لها من موارد مادية و بشرية ،فكان للتجارة نصيبا من هذه المخططات لما تكتسيه من أهمية فهي بمثابة القلب النابض للاقتصاد الوطني،و سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى قطاع التجارة الخارجية غداةالاستقلال و احتكار الدولة للتجارة الخارجية و كذلك التحرير المقيد و التام للتجارة الخارجية .

المطلب الأول: قطاع التجارة الخارجية غداة الاستقلال 1962-1969

نفذت السلطات العامة في الجزائر مجموعة من الإجراءات لرقابة التجارة الخارجية هي تأسيس التعريفات الجمركية و تطبيق نظام الحصص، و الرقابة على صرف العملة الوطنية و إنشاء التجمعات المهنية للمشتريات.

وذلك للتأثر على الصادرات و الواردات سواء من حيث الحجم أو السعر أو التوزيع الجغرافي، و تحقيق أغراض حماية الإنتاج الوطني و تنويع مصادر تيارات الاستيراد.[1]

أ-التعريفة الجمركية: تأسست أول تعريفة جمركية للجزائر المستقلة بعد انقضاء سنة كاملة على الاستقلال، بموجب الأمر رقم 63-414 الصادر في 28 أكتوبر 1963 [2].

وبمقتضى هذا الأمر . فقد تم تصنيف السلع و البضائع على أساس التمييز بينها بحسب الطبيعة و التخصيص و بحسب مصدر ومنشأ السلع .

وبالنظر إلى ترتيب السلع وفق طبيعتها وتخصيصها فإن الأمر يصنفها إلى ثلاثة أصناف عند تطبيق التعريفة الجمركية:

-تعريفة جمركية قدرها 10% تخضع لها سلع التجهيز و المواد الأولية.

-تعريفة جمركية ما بين 5% إلى 20% تخضع لها السلع نصف مصنعة.

-تعريفة جمركية ما بين 15% إلى 20% تخضع لها السلع تامة الصنع.

[1] يوسف بيبي ،الثابت و المتغير في إصلاح سياسة التجارة الخارجية في الجزائر مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة جامعة الجزائر العدد 16/ 2007 ص 48

[2]Journal officiel n° 80/du 29/10/1963, p 1080.

يلاحظ أن التعريفة الجمركية لعام 1963 لم تفرق بين سلع الاستهلاك الأساسية و تلك الكمالية بشكل صريح[1]،و تركت لوزارة الإقتصاد الباب مفتوحا أمام إمكانية إلغاء أو تخفيض أو رفع الضريبة الجمركية حسب الضرورة الإقتصادية.

لقد إستمر العمل بتعريفة 1963 حوالي خمس (05)سنوات ، و فيها بقيت الأوضاع الإقتصادية كما كانت قبيل الإستقلال ، لذلك صدر الأمر الثاني رقم 68-35 المؤرخ في 1968/02/02 المتضمن تعديل الضرائب و الرسوم الجمركية عند الإستيراد بشكل إنتقائي لتنشيط سياسة إحلال الواردات [2]. فألغى التعريفة الجمركية الخاصة بفرنسا من جهة ، وأخضع سلع الإستيراد لضرائب جمركية عالية تطبق على ثلاثة مناطق جغرافية بدلا من أربعة بهذا الشكل:

- تعريفة جمركية تفضيلية تخص السلع القادمة من الجماعة الإقتصادية الأوروبية.
- تعريفة جمركية مشتركة Tarif de droit commun تفرض على سلع الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأولى بالرعاية MFN clause،
- تعريفة جمركية عامة تجمع بقية دول العالم.

لم يغفل هذا التصنيف الجمركي تقسيم سلع الإستهلاك إلى صنفين ، سلع الإستهلاك الضرورية التي تخضع لضرائب جمركية معتدلة لا تفوق 50% في حين أن سلع الإستهلاك الكمالية تخضع لضرائب جمركية مرتفعة جدا تصل 150% ضمانا لحماية القدرة الشرائية للدخول الضعيفة ، و منفذا للحصول على مداخيل جديدة.

[1] الجيلالي عجة ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية ، من إحتكار الدولة إلى احتكار الخواص ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى الجزائر ، 1428-2007 ، ص 21

[2] Hocine Benissad , La reforme économique en Algérie P 76

جدول (2–1): توزيع الضرائب الجمركية حسب طبيعة السلع

طبيعة السلعة	سلع محولة	سلع غير محولة
سلع الإستهلاك الضرورية	%50–30	%40-20
سلع الإستهلاك الكمالية	% 150–100	% 30–20
سلع التجهيز	%30	%20

source :M.E.BENISSAD، économie d développement de l'algerie ،OPU2، ed،alger198،2،p177

يمكن اعتبار التعريفة الجمركية لعام 1968 محاولة لدرء التبعية الاقتصادية و الاستفادة من القدرات التنافسية التي تتصف بها دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وصولا إلى التنويع الجغرافي للتجارة الخارجية ، ، بما يخدم هدف السلطة في تشجيع التصنيع و تجسيد السياسة المعلنة لإحلال الواردات .

ب- **حصص الاستيراد:**

يتضمن نظام حصص الإستيراد تحديد نوع و كمية السلع المستوردة ، سواء ذكر أو أغفل ذكر منشأ السلع خلال مدة زمنية معينة ، و قد تم إعتماد حصص الإستيراد في يونيو 1964 إثر صدور المرسوم رقم 63–188 المؤرخ في 1963/05/16 [1]، الذي تشير المادة الأولى منه إلى حصر السلع المستوردة الخاضعة لتنظيم خاص في قائمة مرفقة بالمرسوم .

ونشير إلى أن إعداد البرنامج السنوي للإستيراد تحضره لجنة مختلطة تتألف من ممثلي الوزارات المعنية إضافة إلى ممثلين عن التجمعات المهنية للمشتريات GPA ثم يعرض البرنامج على مجلس الحكومة مرفوقا برأي المصالح التقنية للأجهزة ذات الصلة بعمليات الإستيراد و هي البنك المركزي ، المالية و مصالح الجمارك ليتم التصديق عليه وتمنح عقود الإستيراد من طرف وزارة التجارة التي تضطلع بمهام التسيير و متابعة التنفيذ[2].و تظهر تركيبة اللجنة المختلطة سعي الدولة للإحتفاظ بحق الرقابة عبر المجلس على تنفيذ البرنامج العام للإستيراد ، و هو ما يتضح في الأهعداف التي يسعى إلى تحقيقها المرسوم 63–188[3]:

[1]Journal officiel n° 36 du 04/06/1963 p 582.

[2]عجة الجيلالي ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية ، من إحتكار الدولة إلى احتكار الخواص ،مرجع سابق ص.32

[3]HOCINE BENISSAD, la réforme économoqie en algérieop-cit ,p 75

-إعادة توجيه تيارات الإستيراد تبعا لإمكانيات التصدير لكل منطقة جغرافية ،

-الحد من إستيراد المنتجات الكمالية ، لأجل الإقتصاد من العملة الصعبة،

-حماية الإنتاج الوطني و المحافظة على نظام التشغيل،

-تحسين الميزان التجاري للدول ، خاصة في ل ضالة إحتياطات الصرف.

ج – التجمعات المهنية للمشتريات:

من جل تنظيم و رقابة عمليات الإستيراد ، أنشئت عام 1964 تجمعات مهنية للمشتريات GPA[1] بمقتضى المرسوم رقم 64-233 المؤرخ في 10 أوت 1964 [2]. تجمع هذه التجمعات ممثلين عن الدولة إضافة إلى المستوردين الخواص لتشكل شركات استيراد خاضعة للقانون التجاري برأسمال يغلب عليه الطابع الحكومي ، لتلعب الدولة الدور الرقابي على نشاطاتها المنصرفة إلى عمليات الإستيراد و التوزيع [3].

الدولة تمارس دور الرقابة على هذه التجمعات من خلال الوسائل المعتمدة إن على المستوى الداخلي عبر حضور دائم لممثلين عن الوزارة في مجلس إدارة كل تجمع ، أو على المستوى المالي من خلال العون المحاسب المندوب عن الوزارة الوصية لكل تجمع أيضا ، و تهدف الرقابة إلى تنفيذ البرنامج العام للإستيراد في ظروف ملائمة.

و تدل هذه الرقابة على عزم الدولة على فرض تبعية التجمعات إليها إلى حين تهيئة الظروف لإقامة مؤسسات عمومية تحتكر التجارة الخارجية ، لكن ذلك لم يكن كافيا ليمنع التجمعات من المناورة و استغلال الفرص لتحقيق بعض المصالح الخاصة ، خاصة و أن قنوات التوزيع كانت تعرف فوضى كبيرة غداة السنوات الأولى للاستقلال .

د-الرقابة على صرف العملة :

كانت الجزائر تنتمي لمنطقة الفرنك ، و في الشهور الأولى من الإستقلال عانت من هروب رؤوس أموال ضخمة نحو الخارج بسبب حرية تحويل رؤوس الأموال ، و هو وضع نتج عنه عجز فادح في تلبية حاجيات تجهيز القطاعات الإقتصادية . و من أجل التحكم في الوضع اتجهت الدولة نحو مراقبة عمليات

[1] GPA groupements professionnels d'achats.التجمعات المهنية للمشتريات

[2] Journal officiel n° 68 du 21/08/1964.

[3] M.E.BENISSAD, economie intrnationale.op-cit,p.221

الصرف ، و كانت الخطوة الأولى في ذلك قرار إنشاء البنك المركزي الجزائري في نهاية سنة 1962[1]، و الإنسحاب من منطقة الفرنك franc zone في أكتوبر 1963.

و بعد ذلك بشهور أي في 1964/04/10 أحدث الدينار الجزائري المستقل عن الفرنك ، ثم تلا هذه القرارات قرار تأميم المناجم و البنوك عام 1966.

المطلب الثاني: احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970–1989

انتقلت الجزائر مع مطلع السبعينات من سياسة تقييد و رقابة تجارتها الخارجية (فترة الحرية النسبية 62–1969) إلى تنفيذ سياسة أكثر تشددا من الرقابة و هي ممارسة احتكار التجارة الخارجية عنطريق المؤسسات و الأجهزة التابعة للدولة. و كان الانتقال بصفةتدريجية حيث صدرت مجموعة من الأوامر و القوانين الأساسية لتنظيم الاقتصاد الجزائري ، فألغيت التجمعات المهنية للمشترياتGPA[2] و تم تأميم المحروقات ، و صدر قانون الثورة الزراعية و أخر للتسيير الاشتراكي للمؤسسات.

ثم صار احتكار الدولة للتجارة الخارجية ذو طابع رسمي في منتصف السبعينات أين بدئ في تنفيذ المخطط الرباعي الثاني ، و مع صدور القانون 78–02 تم تأميم جميع الصفقات التجارية الخارجية ووضع بالتالي قانون ينظم احتكار الدولة للتجارة الخارجية بشكل صارم فأوعزت الدولة الإحتكار لمؤسساتها الإشتراكية ، الذي تم تأكيده في نهاية الثمانينات ،قبل انقضاء أجل المخطط الخماسي الثاني بسنة واحدة و لمعالجة الإجراءات الصادرة في هذه المرحلة فسنعمل على دراسة النقاط الأساسية الموالية :

– المظاهر التنظيمية لاحتكارالاستيراد ،

– نظام التراخيص الإجمالية للاستيراد ضمن البرنامج العام للاستيرادPGI*.[3]

– صدور قانون الإحتكار 78–02 الذي منح كل نشاطات التجارة الخارجية لإحتكارات المؤسسات الإشتراكية،

– صدور قانون مراجعة الإحتكار 88–29 ، و فيه ألغيت التراخيص الإجمالية للإستيراد و استبدلت بميزانية العملة الصعبة السنوية.

[1]Youcef debboub , le nouveau mécanisme économique en algérie,OPU,réimpression 2000 alger,p.67

[2]GPA : Les groupements professionnels d'achats.

[3] *PGI :programme générale d'importation البرنامج العام للإستيراد

1- المظاهر التنظيمية لإحتكار الاستيراد:

إن النزاع الذي ميز علاقة التجمعات المهنية لمشتريات GPA ، التي أسندت إليها إدارة التجارة الخارجية ، للمؤسسات الإقتصادية العمومية قد أمكن تجاوزه بإسناد احتكار أنشطة التجارة الخارجية للمؤسسات العمومية . ولقد خولت المؤسسات العمومية احتكار استيراد السلع و المنتجات المختلفة ، و كأمثلة على ذلك فقد أسند احتكار مواد الميكانيك و فروعه للمؤسسة الوطنية للصناعات الميكانيكية "صوناكوم SONACOME " ، مواد البناء للشركةالوطنية لمواد البناء SNMC، المواد الحديدية للشركة الوطنية للمواد الحديدية SNS[1].58

بالنظر إلى مضمون إجراءات هذه الإحتكارات على المستوى التنظيمي يمكن إدراك تداخل توزيع الإحتكارات بين المؤسسات العمومية المحتكرة ، إذ يمكن أن تقوم مؤسسة واحدة بأكثر من وظيفة مثل الإستيراد و الإنتاج و التوزيع ، أو يمكنها أن تتولى وظيفتي الإنتاج والتوزيع بصفة الإحتكار مع مؤسسة أخرى[2].

ومن المشاكل التي تعاني منها السوق المحلية أيضا التباطؤ في توفير مؤسسات التوزيع المحتكرة لإستيراد المواد الإنتاجية الوسيطة المطلوبة كما و نوعا في الوقت المناسب ، و ذلك يعمق أزمة إنتاجية المؤسسات الوطنية .

رغم أن هذا الإحتكار يهدف على الأقل من الناحية النظرية أي تنظيم و ضبط التدفقات التجارية الخارجية ، وتنويع المنتجات والمناطق الجغرافية، وتجانس أنواع السلع و المنتجات المستوردة ، بتعميم و بسط نفوذ الدولة على التجارة الخارجية عن طريق منح صلاحيات التفاوض مع الأطراف الأجنبية لمتعامل وحيد محتكر، تحقيقا لمناطق التخطيط المركزي الذي يعتبر أن المخطط الرباعي الأول 70-1973 هو القانون الأساسي لكل النشاطات الاقتصادية ومنها التجارية[3].

ولقد تمثلت جملة النقائص التي أحدثها هذا النظام حتى نهاية عام 1973 في الآتي[4]:

تفاقم المشاكل التنظيمية و الإجرائية و تداخلها بين المؤسسات و بين الوزارات الوصية،

[1]HOCINE BENISSAD,la réforme économique en algérie,l'ajustement structurel, l'expérience du Maghreb OPU,alger,1999 p.78

[2]NACHIDA BOUZIDI , le monopole de l'états sur le commerce extérieur, l'expérience algérienne 1974-1984 , OPU, alger ,p 167

[3]1970/01/20 المؤرخ في 70-10 لأمر

[4]HOCINE BENISSAD , la réforme économique en Algérie ,op-cit,p.79

تقييد استيراد سلع الاستهلاك النهائي، بسبب غياب البرمجة الصارمة للواردات،

الاستيراد المفرط لأجل تخزين السلع و المنتجات لدى مؤسسات الاحتكار،

تمدد و توسع دورة التوزيع التي تترك نتائج سيئة على الأسعار المحلية،

هذه النقائص و غيرها حثت السلطات العمومية على البحث على إطار أخر بديل و إنقاذ قطاع التجارة الخارجية من هذا الوضع المتردي ، و قد بادرت إلى إقرار نظام التراخيص الإجمالية للإستيراد.

2- نظام التراخيص الإجمالية للاستيراد ضمن البرنامج العام للاستيرادPGI:

أقر هذا النظام الجديد مع مطلع 1974 ، وفيه تأسس الأمر 74-12 المؤرخ في 1974/01/30 المتعلق بشروط استيراد السلع ، و الذي ينظم و يؤطر احتكار قطاع التجارة الخارجية .إلا أن الأمر 74-11 الصادر في نفس التاريخ السابق يخرج تجارة التصدير من احتكار المؤسسات العمومية ما خلا بعض الاستثناءات الواردة على قائمة أعدتها وزارة التجارة بالتعاون مع الوزارات الوصية[1].

و ضمن هذا البرنامج العام يجب تقييد جميع عمليات الإستيراد أيا كان النظام الذي يتبعه المستورد حيث أن الأمر المتضمن شروط إستيراد السلع قد ميز بين ثلاثة أنظمة إستيراد :

- نظام الحصص : ويشمل السلع و البضائع الموجودة في قائمة خاضعة لنظام الحصص .

- نظام السلع حرة الإستيراد : وهي تلك السلع التي لا تتطلب أي ترخيص كان .

- نظام السلع الخاضعة للتراخيص الإجمالية للاستيراد AutorissationsGloballes à l'importation AGI[2]

هذا وتتخذ التراخيص الإجمالية للاستيراد شكلين أساسين ، الاول يخص التراخيص الممنوحة للقطاع العام والثاني يخص التراخيص المقدمة للقطاع الخاص . حيث ان تلك الممنوحة للقطاع العام تظهر في اشكال ثلاثة وهي[3] :

[1]YOUCEF DEBBOUB ,le nouveau mécanisme économique en algerie, OPU, réimpression 2000 ,Alger Page 83 .

[2]AGI : التراخيص الإجمالية للاستيراد AutorissationsGloballes à l'importation

[3]الجيلالي عجة التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية،من احتكار الدولة إلى إحتكار الخواص،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى الجزائر 2007/1428 ،ص 74-83

– التراخيص الإجمالية الاحتكارية

– التراخيص الإجمالية للتسيير

– التراخيص الإجماليةللأهداف المخططة

وبخصوص التراخيص المقدمة لصالح القطاع الخاص، فتظهر في نقطتين:

-تراخيص الاحتكار المباشر .

-تراخيص الاحتكار غير المباشر.

إن تنفيذ التراخيص الإجمالية للاستيراد مهمة للغاية للحكم على مدى جدوى ونجاعة هذا النظام أو فشله ، إذ يرتبط ذلك بمجموعة من العناصر الأساسية الموالية [1]:

-طريقة اختيار الموردين الأجانب من قبل المؤسسات الوطنية المحتكرة ،

-تحديد تقنية التمويل المصرفي لعمليات الاستيراد .

-مسالة مراجعة أسعارالصفقات، وتحديد طريقة توريد البضائع.

-مسالة تحديد القانون الواجب التطبيق على عقد الاستيراد لتسوية المنازعات المحتملة .

ووفقا لما جاء في أحكام المرسوم 74-14 أنف الذكر، فإن وزارة التجارة هي المخولة بالرقابة على تنفيذ التراخيص الإجمالية للاستيراد، و تساعدها في ذلك بعض المؤسسات و الإدارات العمومية ذات العلاقة المباشرة بالتجارة الخارجية وتكون هذه الرقابة في الصور الآتية:

-تجبر المؤسسات المحتكرة للاستيراد على تقديم كشوف وتقارير تظهر كيفية سير عملياتها المنجزة في تنفيذ الاستيراد.

-تقوم البنوك التجارية بمهمة إبلاغ وزارة التجارة عن عمليات الاستيراد المنجزة . و تلك التي يجري تنفيذها عن كل مؤسسة.

-تتولى مصالح الجمارك إخطار وزارة التجارة بصفة دورية بالتصاريح الجمركية المقدمة من طرف المؤسسات المستوردة.

[1]JOURNAL OFFICIEL.N° 7 U 14/02/1978 P 144

3-الاحتكار التام للتجارة الخارجية:

إن ضعف و تناقض التنظيمات المعتمدة إبتداءا من سنة 1974 ، و خاصة الأمر رقم 74-12 المتضمن شروط إستيراد السلع ، قد أدى إلى التفكير في طرح بدائل من أجل إصلاح و إعادة تنظيم التجارة الخارجية ، و إيجاد مخرج لظاهرة الوساطة في التجارة الخارجية ، و تداخل الصلاحيات و تنازع الاختصاصات بين المؤسسات و القطاعات المختلفة ، التي تحتكر تجارة الواردات فقط دون تجارة التصدير . و لمحو هذه التناقضات صدر القانون 78-02 المؤرخ في 1978/02/11 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية[1].

ضمن هذا المنظور فإن أهمية هذا القانون تكمن في استهدافه 3 مستويات أساسية هي : تكريس مبدأ الدولنة الصارم في المبادلات التجارية الخارجية ، إقصاء القطاع الخاص من التدخل في التجارة الخارجية وحظر الوساطة في المعاملات التجارية الخارجية.

– تكريس مبدأ الدولنة ETATISATION: حيث تحصر المادة الأولى والثانية من القانون 78-02 نشاطات التجارة الخارجية تصديرا و استيرادا في الدولة ، فقد أقصى المصدرين الخواص من تصدي منتجاتهم ، وباتت عمليات التصدير و نشاطات التموين والخدمات مقتصرة فقط و من اختصاص الدولة ولا تتم إلا عبر مؤسسات وأجهزة عمومية تملكها الدولة .

– إقصاء القطاع الخاص من التدخل في التجارة الخارجية : و من النتائج المترتبة عن اللجوء إلى التأميم المطلق للتجارة الخارجية لصالح أجهزة الدولة المكلفة بالاحتكار [1]، إقصاء المؤسسات الخاصة من ممارسة التجارة الخارجية ، أين تنص المادة 18 على حل جميع المؤسسات الخاصة التي تمارس نشاطات التصدير و الاستيراد بقوة القانون.

-حظر الوساطة في المعاملات التجارية الخارجية: ألغى القانون 78-02 دور الوسيط في التجارة الخارجية من خلال مادته 09، و يصبح بذلك حظر دور الوساطة كإجراء يمكن الدولة من تطهير عمليات التجارة الخارجية من هذه الوظيفة الطفيلية،حيث استطاعت أن تبسط هيمنتها على وظائف التجارة الخارجية ووظيفة الاستيراد بالأخص إثر صدور الأمر 74-12 سنة 1974[2].

4-مراجعة احتكار التجارة الخارجية:

[1]JOURNAL OFFICIEL.N° 7 U 14/02/1978 P 144

[2]الجيلالي عجة ،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص ،دار الخلدونية للنشر و التوزيع ص 84.

تمثلت المراجعة في إدراج السلطة القائمة آنذاك جملة من الأفكار الجديدة ضمن التقرير العام للمخطط الخماسي الأول الذي غطى الفترة 1980-1984، حيث تركزت هذه الأفكار حول إعادة النظر في قانون الاحتكار الصادر قبل سنتين بما يتلاءم مع الظروف و المستجدات الاقتصادية و مسيرة التنمية الوطنية.

المطلب الثالث: التحرير المقيد للتجارة الخارجيةخلال الفترة 1990 - 1993:

لقد ظهرت ابتداء من أواخر سنة 1988 لدى السلطات العمومية الجزائرية وجهات سياسية جديدة، أدت إلى ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على حرية السوق والمبادرة وإدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، انطلاقا من برامج إصلاح هامة وشاملة للاقتصاد الوطني. من شأنه تسعى إلى تحري التجارة الخارجية وإلى تفعيل دور المؤسسات كشريك اقتصادي يتمتع باستقلالية عن الدولة، بعدما كان اقتصاد يسيطر عليه القطاع العمومي، ويتسم بالتسيير المركزي.

وفي ظل تلك التحولات الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر في بداية التسعينات من القرن الماضي نجد أن دستور 1989 قد أشار إلى مبدأ تحرير التجارة الخارجية حيث قد نص على ما يلي:

. القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ما عدا الميادين الإستراتيجية.

. حرية الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب.

. إخضاع السوق لآليات العرض والطلب الحرة.

كما تستمد تحرير التجارة الخارجية من النظم المعمول بها في التجارة الدولية ما عدا استثناءات تتعلق ببعض **المواد منها:**

. المواد الممنوعة التي تخل بالأمن والنظام العام والصحة والأخلاق.

. المواد التي تكون محل إجراءات وقائية ظرفية (حفاظا على المنتوج الوطني).

. المعاملة بالمثل ضد مواد قادمة من دول أجنبية (بإجراءات محددة أو إقصائية).

وعلى هذا الأساس وضعت قوانين تسمح للدولة من أن تلعب دورها كسلطة عمومية تنظم القطاعات الاقتصادية حسب إستراتيجيتها، ولهذا الغرض أصدرت وعدلت عدة نصوص قانونية من أهمها:

. قانون النقد والقرض والذي تم اعتماده في أبريل 1990 وقانون المالية الإضافي في أوت 1990 والذي تضمن إدخال نظام يتمثل في شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة مما ساعد بقدر كبير في تفتيت

احتكارات الاستيراد ونظام الامتياز يقضي بحصول شركة الامتياز (Sociétés de concessions) عند حق الاستفادة الخالص (Droit à l'exclusivité) بتمثيل مورد أجنبي[*1].

وهي مؤسسات يحتاج إنشاؤها الحصول على موافقة من مجلس النقد والقرض سواء للقيام بعملية الاستيراد أو للقيام بعملية استثمار أجنبي جديد، ويهدف نظام الامتياز هذا إلى تحسين العرض، وتوفير خدمات ما بعد البيع داخل الاقتصاد الوطني. كما أصبح لآي شخص طبيعي أو معنوي مدرجا في السجل التجاري الجزائري الحق في استيراد السلع لغرض بيعها وذلك ابتداء من أفريل 1991، مما ساعد على زيادة عملية المنافسة، وأصبح للمستوردين الحق في حصولهم على النقد الأجنبي بالكامل بالسعر الرسمي. وتم إلغاء تراخيص الاستيراد، مع بقاء رقابة إدارية على بعض الواردات بسبب القيود التجارية المفروضة محليا، وأصبحت عمليات الاستيراد تتم عبر البنوك حتى يتمكن المستورد من الحصول على القرض بالعملة الأجنبية وفق شروط ملائمة، أما وإن رفض طلب القرض يكون على المستورد أن يوجه طلبا إلى لجنة الإقراض الأجنبي للموافقة بشروط أدنى أفضلية، وأن يقوم بفتح حساب بالعملة الصعبة.

وأما في مجال التجارة بالخدمات فقد ظلت القيود المفروضة عليها قائمة، ونفس الأمر بالنسبة للسياحة والنفقات الصحية والتعليمية التي تقدم للوطنيين بالخارج.

في 1991 صدر مرسوم رقم 91 / 37 بتاريخ 13 / 02 / 1991 يتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، وقد صدر هذا النص أثناء مفاوضات اتفاق التثبيت (Confirmation) مع صندوق النقد الدولي، ويتضمن أن التجارة الخارجية هي حرة، ويلغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما يلغي أيضا نظام تراخيص الاستيراد والتصدير غير أن ذلك لا يمكن لوحده أن يشجع على حرية المنافسة، ما دام الحصول علي العملة الأجنبية يتم تسييره بصورة مركزية، وبواسطة نظام لتوزيع وسائل الدفع الأجنبية هو غير شفاف، مما جعل بنك الجزائر يعيد النظر في قواعد تنظيم الصرف، حيث قام في 21 أفريل 1991 بنشر تعليمة التي[2]:

. تلغي الميزانية بالعملة الصعبة للمؤسسات العمومية.

. إجبار المستوردين على الحصول على وسائل دفع أجنبية لأجل يفوق 18 شهرا.

[*1] راجع مطبوعة المدرسة العسكرية، " تحرير الأسعار والتجارة الخارجية "، ص 41.

[2] M. E. Benissad : Algérie : restructurations, et réforme économiques (1979 – 1993). O.P.U Alger, P 93

وإيداع مقابل مبلغ الواردات بالدينار، الأمر الذي شجع المؤسسات إلى التوجه نحو الربح السهل من خلال عمليات المضاربة، على حساب المؤسسات العمومية الغارقة في ديونها، وعلى حساب عمليات الإنتاج.

. إلغاء الدفع بالعملة الصعبة على مستو السوق الوطنية للسلع المستوردة من قبل (les concessionnaires) أصحاب الامتياز (تطبيقا لقانون المالية التكميلي لـ 1990) وتعويضه بالتسوية بالدينار، وقد تم ذلك في غياب أي آلية لحماية المتعاملين الاقتصاديين ضد مخاطر الصرف.

إعاقة المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون باستيراد بدون دفع في الحال، أن تكون أرصدتهم، واعتماد مبادلاتهم لدى بنوك تجارية محلية.

غير أنه مع تجدد الاختلالات المالية في سنة 1992، قامت السلطات العمومية بوضع قيود مشددة على منح العملة الأجنبية، وعلى توسيع مجال الواردات حيث كانت نهاية 1992 تطبيق قواعد صارمة على التمويل، وصارت المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100 ألف دولار تخضع للموافقة من قبل اللجنة الخاصة.

ووضع حد أدنى لآجال القروض التجارية يتراوح ما بين 18 و 36 شهرا، ولما صار التمويل بالقروض التجارية بهذه الشروط غير متاح في السلع الوسيطية، لذلك انحازت الواردات إلى السلع النهائية، ولإزالة هذا التحيز قامت السلطات العمومية بحرمان الواردات التي ليست لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي[1].

وفي هذا الإطار قسمت الواردات إلى ثلاث مجموعات:

أ . الواردات ذات الأولوية، ويتعلق الأمر بالسلع الاستراتيجية (مثل المواد الغذائية الأساسية، الأدوية، مواد البناء، اللوازم المدرسية، والسلع الضرورية لتطوير قطاع المحروقات) حيث تتطلب تصريحا من وزارة التجارة، مما يفترض أنه توجد حصص، وسياسة سعرية تضمن تطبيق أسعار محلية موحدة.

ب . واردات ذات أولوية ثانية،وهي سلع ضرورية لتطوير الإنتاج والاستثمار في الصناعات الاستراتيجية ذات العمالة الكثيفة.

ج . السلع المقيدة وتخص السلع الاستهلاكية الكمالية المحظورة.

كما خضعت الواردات إلى:

أ . رسم استيراد يتكون من ست درجات.

ب ت ضريبة إضافية عل قيمة الواردات.

[1] اعبد الكريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص 110

ج . رسم إضافي بمعدل 4،2% على أساس إصلاح التعريفات الجمركية، وتم التنسيق مع التعريفات الدولية، حيث تم خفض عدد معدلات التعريفة الجمركية من 18 إلى 6 تعريفات كما يلي: 0،3%،7%، 15%، 25%،40%،60%

كما تم تخفيض الحد الأقصى من التعريفة من 120% إلى 60%.

هذا وقد أعطيت حرية أكبر للبنوك التجارية في إدارة العملة الصعبة من حصيلة الصادرات، حيث لم تعد ملزمة بأ، تقدم إلى البنك المركزي العملة الأجنبية المقترضة من الخارج، أو الناتجة عن الصادرات من غير المحروقات.

ولقد سعت الحكومة منذ بداية الصدمة النفطية المعاكسة في عام 1986 حتى مارس 1994 إلى احتواء الواردات من خلال تقييد الواردات من السلع والخدمات وبالتالي العمل على تقييد المدفوعات الدولية، ولقد كان من نتيجة ذلك أن انخفضت الواردات إلى ما يقل عن 30% في سنة 1988 عما كانت عليه عام 1985 لكن عقب تحرير التجارة الخارجية في 1989 تم التشديد على قيود الصرف الأجنبي مرة أخرى في 1992 لمواجهة خدمة الديون الخارجية، لكن بحلول 1993 لم تعد الواردات لتشكل سوى ثلثي مستواها ي عام 1985 بالقيمة الحقيقية. وقد أحدث ترشيد الواردات آثارا سلبية شديدة على قطاعي التصنيع والبناء وحرمهما من المعدات والإمدادات اللازمة.

المطلب الرابع: التحرير التام للتجارة الخارجية 1994

بدأت هذه المرحلة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1998 [1]و المتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية ، فهذا المرسوم يعد إجراء مهما ، فقد أقر بالحرية التامة للتدخل في ميدان التجارة الخارجية تحت شرط واحد و المتمثل في تسجيل المتعامل الاقتصادي في السجل التجاري بصفته تاجرا بالجملة و ذلك مهما كانت طبيعة السلع المستوردة إلا فيما يخص السلع الأساسية الواسعة الإستهلاك التي تتطلب تسجيلها على قائمة شروط إدارة التجارة في إطار مهمتها التنظيمية ، و هذا لتفادي أي تجاوز يضر بالمستهلك النهائي.

تزامن صدور المرسوم رقم 91-37 بالتعليمة رقم 03-91 الصادرة في أفريل1991 [2]من قبل بنك الجزائر ، والمتعلقة بشروط القيام بعمليات استيراد سلع للجزائر و تمويلها ، والتي تنص على أنه ابتداء من أول أفريل 1991 يمكن لأي شخص طبيعي أو معني مسجل قانونا في السجل التجاري أن يقوم بإستيراد

[1] الجريدة الرسمية رقم 12 سنة 1991 ، ص 418.

[2] الجريدة الرسمية رقم 12 سنة 1991 ص .418

أية منتوجات أو بضائع ليست ممنوعة ولا مقيدة ، وذلك بمجرد أن يكون له محل مصرفي و دون أية موافقة أو رخصة قبلية .

وبفضل نظام رقم 91-03 ، أصبحت جميع القوانين و الأحكام التنظيمية و النصوص السابقة و المتعلقة بالترخيص المسبق للاستيراد و المراقبة الصرف القبلية المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية ،لاسيما تلك المتعلقة بميزانيات العملات الصعبة و مخططات التمويل ،بقوة القانون ملغاة .

حدد بنك الجزائر القيمة العليا الصفقة التجارية التي يسمح لها بالاستفادة من التمويل الخارجي و التي حددت قيمتها بمليونين دولار .

و بفضل التعليمة رقم 91/03 ، أصبح النظام البنكي مسئولا مباشرا عن تمويل التجارة الخارجية ، مما أدى إلى سهولة عملية الإستيراد من قبل القطاع العام و الخاص في نفس الوقت .

رغم هذه الإجراءات التي إتخذتها السلطات العمومية لغرض الإنفتاح على التجارة الخارجية ، اصطدمت بتغير الحكومة أدى إلى تعطيل السير الحسن لبرنامج التحرير ، فلقد اتخذت الحكومة الجديدةبرئاسة السيد بلعيد عبد السلام ، إجراءات مغايرة للأولى ، فأصدرت تعليمة رقم 625 في 18 أوت 1992 [1]، تعمل على إنشاء لجنة مختصة و مكلفة بمنح الغلافات المالية بالعملة الصعبة للمستوردين من القطاع العام و الخاص . و تهدف هذه التعليمة إلى تأطير عمليات التجارة الخارجية من خلال إدارة وسائل الدفع الخارجي ، حماية الإنتاج الوطني من المنتوجات الأجنبية و محاربة كل أشكال التبذير.

جاءت هذه التعليمة لتضع حدا للمعايير السابقة المتعلقة بالحصول على التمويل و التي لم تعد من صلاحيات البنك بل من صلاحيات اللجنة (AD-HOC)كما تم إعادة النظر في مجموعة من القوائم المتعلقة بالمواد المرخص في إستيرادها حيث وضعت ثلاث قوائم و هي : القائمة الأولى(المواد الإستيراتيجية)،القائمة الثانية(المواد المتعلقة بالإنتاج و الإستثمار)،القائمة الثالثة(المواد الممنوعة من الإستيراد).

[1] جدواني ل.م ،أفاق تطور سياسة التجارة الخارجية ،ص 39.

المبحث الثاني : الميكانيزمات الجديدة فور تحرير التجارة الخارجية

لتعزيز مسيرة التحرير الكلي للتجارة الخارجية قامت الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير المكثفة و التي تمثلت في تبني قوانين جديدة تتعلق بالقيود التقنية على التجارة و تطبيق الإجراءات الصحية ، وتطبيق الاتفاقات الجمركية المرتبطة بقواعد المنشأ و التقييم الجمركي ،و حتى قواعد حماية الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة ، وكذا ترقية الصادرات حيث تمثلت هذه الميكانيزمات في ما سنتطرق له في المطالب الآتية

المطلب الأول: التدابير المتخذة فور تحرير التجارة بعد إصلاحات فيفري 1991

اتخذت الجزائر مجموعة إجراءات و تدابير مكثفة لتحرير تجارتها الخارجية في ظل احترام مبدأ المرحلية لرفع القيود المعرقلة للتجارة الخارجية[1]:أين أزيلت القيود الكمية على الواردات ، و ألغيت قاعدة تمويل بعض الواردات الاستهلاكية اعتمادا على النقد الأجنبي الخاص بالمستورد فقط ، و تم تحرير الواردات المستعملة من السلع المهنية و الصناعية ، و أبطلت الحدود الدنيا التي تفرض على أجال تسديد قروض المستوردين . وتم ضمان قابلية التحويل التجاري للعملة الوطنية "الدينار" لكل المتعاملين الاقتصاديين المقيدين بسجلات السجل التجاري وفقا للتعليمة رقم 20 التي أصدرها بنك الجزائر بتاريخ 1994/04/12 حيث عادت إليه مرة أخرى شؤون تنظيم و إدارة وسائل الدفع الخارجي.

وفي سنة 1995 تتابعت عملية تحرير التجارة الخارجية ، تحقيقا لمتطلبات التحول إلى اقتصاد السوق عبر الالتزام ببرنامج التصحيح الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي ، و التي كانت تستهدف رفع القيود الإدارية و التنظيمية و المالية المختلفة ، و حض قطاع التصدير من غير المحروقات على تنويع الصادرات بإنشاء هيأت وطنية لهذا الغرض . و عملا ببنود برنامج التصحيح الهيكلي فقد تم مراجعة التعريفة الجمركية بتخفيض معدلاتها القصوى من 60 % إلى 50 % سنة 1996 ، ثم إلى 45 % سنة 1997 ، وفي سنة 2002 وصل التخفيض إى حدود 30 % فقط بينما وصل عدد المعدلات إلى ثلاثة فقط . و لقد حل الرسم الإضافي المؤقت DAP[2]محل منظومة القيم الإدارية ، منذ 2001 بمعدل 60% ، يجري تفكيكه على مدى خمس سنوات بمعدل 12 % سنويا ، و بموجب ذلك يتم تخفيض الأسعار عند الاستيراد لأثر من 2000 منتوج[3].

---

[1] كريم النشاشيبي وآخرون،الجزائر :تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق،مجلة صندوق النقد الدولي،واشنطن1998 ص 113.

[2] DAP الرسم الإضافي المؤقت

[3] fodilhassam , chronique d l'economiealgerienne ,vingt ans de réformes libérales1986-2004,l'aconomiste d'algerie 2005 p109

بالإضافة إلى هذا فقد تبنت الجزائر إعادة النظر في التشريعات و التنظيمات التي تدار بها التجارة الخارجية فجرى تعديل الإطار القانوني للتجارة الخارجية بما يتلاءم و متطلبات توفير حماية للمنتجات الوطنية و تدعيم الصادرات الجزائرية وفقا للمعايير و القوانين المنظمة للتجارة الدولية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية ، تعبيرا من الجزائر عن النية الحسنة في الانضمام إليها ، خاصة بعد الطلب الرسمي الجديد الموقع سنة 1995. و قد نفذ هذا التعديل من خلال إصدار الأمر 04/03 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد و تصدير البضائع ، المؤرخ في 19 جويلية 2003[1].

كما تم إصدار مجموعة من المراسيم التنفيذية المرتبطة بتحديد شروط و طرق تنفيذ مواجهة عمليات الإغراق و حق الحصول على تعويضات و ضرورة توفير التدابير الحمائية في إطار مبدأ التوفيق و الموازنة بين التشريعات المحلية و القوانين المفروضة ضمن أطر منظمة التجارة العالمية . و في سنة 2007 جرى تحديد كيفيات و إجراءات تنظيم التحقيق في مجال تطبيق التدابير الوقائية و في مجال تطبيق الإجراءات التعويضية و تطبيق إجراءات مكافحة سياسة الإغراق.

و من الأهمية بمكان الإشارة إلى الإجراءات و الخطوات المهمة التي تبنتها الجزائر لتعزيز مسيرة التحرير الكي لتجارتها الخارجية ، و التي على رأسها سعي الجزائر إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، غداة الإصلاحات العميقة التي مست النظام التجاري الجزائري ، و التي تمت من خلال تبني قوانين جديدة تتعلق بالقيود التقنية على التجارة و تطبيق الإجراءات الصحية ، و تطبيق الاتفاقات الجمركية المرتبطة بقواعد المنشأ و التقييم الجمركي ، و حتى قواعد حماية الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة .

و أيضا سعيها إلى الانفتاح على محيطها الإقليمي من خلال إبرام اتفاقات دولية عديدة ، لكن يبقى عقد اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في سنة 2002 أهمها ، و الذي أصبح ساري المفعول ابتداء من أول سبتمبر 2005.

المطلب الثاني: إعادة جدولة الديون و أثرها على التجارة الخارجية

رغم محاولة الجزائر الدائمة لتفادي إعادة جدولة ديونها و ذلك بإتباعها سياسة تقشفية مست الأفراد من خلال رفع الدعم عن السلع الأساسية و تخفيض الواردات التي أثرت على استغلال طاقات الجهاز الإنتاجي ، إلى جانب استعمالها لاحتياطيات الصرف معتبرة أن الأزمة التي تمر بها هي أزمة ظرفية يمكن معالجتها دون اللجوء إلى إعادة الجدولة و اللجوء بذلك لصندوق النقد الدولي . إلا أن التجربة أثبتت

[1] http://chihab 2009.lbda3.org/montada-f64/topic-t3025,html.page consulted .on :12/08/2010

بمرور السنوات عدم جدوى السياسات المتبعة و التي عانى خلالها الاقتصاد الجزائري من انكماش كبير و تراجع في مستوى النمو و تراكم متواصل لمستويات المديونية و ارتفاع في معدلات خدمات الدين.[1]

لقد كان لارتفاع أعباء خدمات الدين الخارجي و عدم قدرة الجزائر على الالتزام بوفاء ديونها نتيجة شح الموارد المالية حيث انخفضت أسعار النفط إلى 16.3 دولار للبرميل و التي تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل ، فلم يكن أمام الجزائر إلا التوجه مجددا لصندوق النقد الدولي لتخفيف حدة الضغط الناتج عن ارتفاع خدمات الدين و حلول أجال التسديد،فتم بذلك الاتفاق على تطبيق برنامج شامل لإعادة جدولة الديون و ذلك بما يزيد عن ما قيمته 17 مليار دولار على مدى السنوات الأربع للبرنامج حيث تلتزم الجزائر من خلاله بإجراء إصلاحات هيكلية عميقة مست كل جوانب النظام الاقتصادي.

1-اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث:

تم عقد هذا الاتفاق في ظروف عسيرة جدا نتيجة التراجع الكبير عن مسار الإصلاحات خلال سنتي 1992 و 1993 و التي نتج عنها عودة الإختلالات للتوازنات الاقتصادية الكلية و عدم قدرة الجزائر على الالتزام بتسديد الديون.

مع نهاية شهر ماي 1994 تم التوقيع على هذا الاتفاق و الذي كانت مدته سنة واحدة و من خلاله تمت إعادة جدولة مبلغ 4.4 مليار دولار من الديون الخارجية الرسمية مع نادي باريس الممثل للدول الدائنة كما التزم صندوق النقد الدولي بتقديم قرض بقيمة 1.25 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات .

لم يختلف هذا الاتفاق في شرطيته عن سابقيه لسنتي 1989 و 1991 حيث تم تبنيه لإعادة الاستقرار الاقتصادي بالنظر للإختلالات التي سجلت سنتي 1992 و 1993 و قد ارتكز على جملة من المحاور تمثلت في العناصر التالية:

تقليص من الكتلة النقدية و ذلك عن طريق مراجعة سعر الصرف و الحد من التضخم النقدي و تحرير التجارة الخارجية بالإضافة للتدخل المباشر من طرف السلطات بتأطير القروض المصرفية الموجهة للمؤسسات العمومية الغير المستقلة

- إعادة التوازن لميزان المدفوعات و ذلك عن طريق تخفيض عبئ خدمات الديون .
- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد خاصة في مجال الأسعار.

[1]- عبد الكريم النشاشبي و الأخرون الجزائر :تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق ،ص117 .

- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضه النفقات العمومية و بزيادة الإيرادات بواسطة تحسين المردود الضريبي.

بالنسبة للتجارة الخارجية و بداية من سنة 1995 أصبحت شبه حرة تماما بعد إلغاء العمل بقائمة الواردات المحددة التي تم وضعها سنة 1994 و إلغاء جميع القيود على الصادرات عدا صادرات المتعلقة بالبنود ذات الأهمية التاريخية و الفنية وفي نفس الوقت باشر البنك المركزي تبني قابلية صرف الدينار للمعاملات التجارية و ذلك نتيجة العملة الصعبة المحصل عليها من خلال عملية إعادة الجدولة الأولى في جوان 1994[1] .

إلى جانب هذا ولاحتواء الانعكاسات الناجمة عن تحرير الأسعار و ضعف القدرة الشرائية للأفراد تم إدخال تعديلات كبيرة على شبكة الأمان الاجتماعي المعتمدة سابقا باستحداث عنصرين جديدين :

-برنامج للأشغال العامة يحل محل نظام الدعم العام الذي يجري إلغاؤه تدريجيا و برنامج لتوجيه التحويلات إلى من ليس لهم دخل و لم يحصلوا على المساعدة بشكل ملائم من قبل .

-نظام للتأمين ضد البطالة لتسهيل إعادة هيكلة القطاع الصناعي و في الوقت نفسه بدأت الحكومة في إدراج الدعم صراحة في الميزانية بعد أن كان يقدم ضمنيا إلى قطاع الإسكان في السابق.

لقد كان الهدف المنشود من خلال هذه التدابير هو إعادة توجيه التحويلات و الإعانات التي لم تكن تأخذ الطريق الصحيح لمستحقيها و كذلك خلق فرص عمل جديدة مؤقتة للقادرين عن العمل.

لم تمنع كل التدابير الاقتصادية و الاجتماعية السابقة رغم صرامتها من تواصل ظهور الإختلالات والعجز على مستوى الميزانية وميزان المدفوعات أثناء فترة هذا البرنامج قف تنفيذ هذا البرنامج بصرامة كبيرة لم يمنع استمرار المشاكل المالية و الهيكلية "، و هو ما أجبر الجزائر مرة أخرى على اللجوء لصندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ثانية ارتبطت بتعديلات هيكلية عميقة.

2- برنامج التعديل الهيكلي (تسهيل الصندوق الموسع):

تهدف سياسات التعديل الهيكلي الى توزيع و تخصيص أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وهي بذلك تتجه إلى إصلاح الإطار الخاص بالسياسة الاقتصادية أي إصلاح النظام الاقتصادي بما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط و الطويل ، فهي بذلك على خلاف

[1] عبد الكريم النشاشي و آخرونالجزائر :تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره ،ص119 .

سياسات التثبيت لا تسعى لمعالجة اختلالات ظرفية عابرة و إنما تمس جوهر النظام الاقتصادي من خلال تغيير بنياته الإقتصادية و الاجتماعية عن طريق تخصيص أمثل للموارد وتفعيل أكبر للجهاز الإنتاجي للرفع من الإنتاج و زيادة مستوى العرض.[1]

تم تبني الجزائر لهذه الإصلاحات بدعم من صندوق النقد الدولي و ذلك لتعزيز سياسات التثبيت المتبعة سابقا و التي لم تنجح في وضع ميكانيزمات حقيقية لتحسين الأداء الاقتصادي و بعث النمو، و بذلك فقد لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي في سبيل إعادة جدولة ديونها من خلال اتفاق تسهيل الصندوق الموسع الذي شمل كل من الديون العامة و الخاصة مع ناديي باريس و لندن على التوالي حيث تم إعادة جدولة مبلغ 10.2 مليار دولار و أصبح بذلك المبلغ الإجمالي المعاد جدولته حوالي 14 مليار دولار.

حددت فترة ثلاث سنوات لتنفيذ هذا الاتفاق و ذلك من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998 تلتزم من خلاله الجزائر باتخاذ تدابير جديدة من أجل تصحيح الإختلالات وخلق بيئة اقتصادية ملائمة للتحول إلى اقتصاد السوق من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة و خفض البطالة تدريجيا .

الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدات الصناعية.

خفض التكاليف الاقتصادية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا.

استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطيات النقد الأجنبي.

كان تحقيق هذه الأهداف يتطلب اتخاذ إجراءات متعددة ومختلفة بالنسبة للسياسات الماكرو اقتصادية و التصحيحات الهيكلية بهدف ضمان تحول سريع نحو اقتصاد تخضع آلياته الاقتصاد السوق. ومست بذلك الإصلاحات عدة جوانب منها ما كان يهدف لتحقيق الاستقرار ومنها ما كان موجها لمعالجة عمق الأزمة عن طريق الإصلاحات الهيكلية.

[1] حمدي عبد العظيم : إقتصاديات التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، 2000، ص:22

أ سياسات الاستقرار:

كانت التدابير المتخذة في هذا الإطار تحاول معالجة الإختلالات الكلية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري خلال سنتي 1992 و 1993 عن طريق سياسة إدارة الطلب .[1]

فبالنسبة للسياسة المالية اهدف لم يكن القضاء على العجز الموازني بل كان يتعداه لتحقيق فائض للوصول إلى ادخار عمومي لتغطية تمويل الاستثمارات و تطهير المؤسسات.

أما بالنسبة لسياسة النقدية فلقد تم في هذا الإطار ابتداءا من سنة 1995 تحرير أسعارالفائدة بهدف الوصول إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة تسمح بتشجيع الإدخار المحلي وتمويل الإستثمارات ، كما اجبرت البنوك على اتباع قواعد الحذر في التسيير و اعطيت لها بذلك الإستقلالية في توزيع القروض كما تمت إعادة جدولبة ديون المؤسسات قصيرة الأجل وتحويلها إلى ديون متوسطة و طويلة الأجل .

إلى جانب هذا و بالنسبة لسياسة الصرف فقد كانت السلطات تسعى نحو نظام صرف مرن بارساء سوق العملة مابين البنوك وفتح مكاتب للصرف تجعل سعر الصرف يتحدد وفق معطيات العرض و الطلب و بذلك واصل سعر الصرف الدينار انخفاضه قبل ان يستقر نوعا ما وذلك نتيجة زيادة الإيرادات بالعملة الصعبة وتخفيض الواردات خاصة مابين 1995 و 1997 حيث انتقل من 52.2 دينار مقابل كل دولار سنة 1995 إلى 56.2 دينار سنة 1996 ليصبح سنة 1997 لكل دولار 58.00 دينار.

المطلب الثالث:إصلاح نظام الصرف

ويتعلق الأمر بوضع سياسة صرف جديدة، وإصلاح سوق الصرف.

1- الإصلاحات في سعر الصرف:

في إطار تنفيذ برامج التكيف (التعديل) الهيكلي، فإن سياسة سعر الصرف ونظام الصرف، وتحرير التجارة الخارجية تشكل المبادئ الأساسية لصندوق النقد والبنك الدوليين.

وعليه ففيما يتعلق بسعر الصرف فإن الصندوق يطرح مجموعة من المبادئ التي تشكل القاعدة الأساسية لسياسة سعر الصرف وهي:[2]

. مبدأ مرونة سعر الصرف.

[1] سامي عفيفي حاتم : التجارة الخارجية بين التأطير و التنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، الجزء الأول ، 1993، ص: 63.

[2] سامي عفيفي حاتم : التجارة الخارجية بين التأطير و التنظيم، نفس المرجع ص 65.

. مبدأ تحديد قيمة العملة على أساس العرض والطلب في سوق النقد، وفي حالة البلدان التي لم تكن لها تجربة في مجال قابلية تحويل عملتها، فإن سعر الصرف المرجعي هو السعر المطبق في سوق الصرف الموازنة.

. مبدأ سعر الصرف المتوازن يعمل على تصحيح الفرق في معدل التضخم بين البلد، والأطراف الأساسية المتعاملة معه في المجال التجاري.

وإذا كانت هذه المبادئ موجهة لسياسة سعر الصرف، لكن عند تطبيقها ستخضع لتعديلات باعتبار أن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية تختلف من بلد لآخر.

وفيما يتعلق بالجزائر فإن هناك بعض الخصائص التي تتميز بها:[1]

. أن حوالي 95% من إيرادات الصادرات من العملة الصعبة متأتية من البترول ومنتجات القطاع المنجمي، وأن قانون القرض والنقد يقضي (Prévoit) بأن هذه الإيرادات ستحول إلى بنك الجزائر، حيث يتصرف فيها، ويقوم بإدارتها.

. فبتطبيق مبدأ المركزية إدارة احتياطات الصرف فما هي المكانة الحقيقية " لقوى السوق المتمثلة في العرض والطلب على العملة الأجنبية ". خاصة وأنه تم الاتفاق مع الصندوق الدولي على " مرونة سعر الصرف " .

. أنه لا يمكن الكلام على تذبذبات التي تحدث في سعر صرف عملتها لهذا يمكن الكلام على تذبذبات مراقبة لسعر الصرف عوض الحديث عن مرونة سعر الصرف، نتيجة تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف.

يرجع ارتباط الدينار الجزائر بسلة من العملات الأجنبية إلى سنة 1974 والذي كان يتم تعديله من حين لآخر، حيث كان الدولار الأمريكي يحتل فيها وزنا كبيرا نسبيا نظرا لأهميته في تحصيل مواد الصادرات النفطية، ودفع خدمات الدين، الأمر الذي كان للزيادة الكبيرة في قيمة الدولار خلال النصف الأول من الثمانينات (1 USA = 10 FF \$ بعدما كان (1 USA = 6 FF \$).

إن ارتفاع القيمة الحقيقية للدينار بحوالي 50%، مما أضر بالقدرة التنافسية للصادرات خارج المحروقات، وعمل على تشجيع الواردات، لكن مع تعرض الاقتصاد الجزائري للأزمة النفطية المعاكسة في 1986 وما نتج عنها من تراجع كبير في إيرادات الصادرات، لجأت السلطات العمومية إلى الاقتراض من

[1]ABDELKRIM NAAS :le système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie du marché ,maison neuve et larose paris 2003 ,244-245

الخارج، وعملت على التشدد في تقييد الواردات وفي الوقت نفسه عمدت إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل سلة العملات بنسبة 31% ما بين 1986 – 1988.[1]

وحيث أن تخصيص اعتمادات العملة الأجنبية كان يخضع لقيود كبيرة، ظهر طلب كبير على العملة الأجنبية في السوق الموازية مؤديا بذلك إلى رفع سعر صرف الدينار في السوق الموازنة إلى حوالي خمسة أضعاف.

لكن مع حلول سنة 1988 تم إلغاء نظام سعر الصرف بسلة العملات وحل محله نظام جديد يقضي بأن تقديم العملة الأجنبية هو من اختصاص البنوك الأولية العامة الخمسة في ظل سقوف للقروض.

وهو نظام من شأنه يتماشي وأهداف ميزان المدفوعات، على أن تقوم تلك البنوك بتوفير النقد الأجنبي للمؤسسة العمومية التي تتعامل معها.

وبداية من التسعينات أدخلت السلطات العمومية مرحلة واسعة من الإصلاحات في مجال النظام النقدي والمالي باعتباره محركا للاقتصاد فبدأت بصدور قانون النقد والقرض في 04 أفريل 1990 الذي يرمي إلى استقرار الوضع المالي والنقدي، بمنح البنك المركزي (استقلالية كمؤسسة مستقلة تدع بنك الجزائر، يديرها مجلس النقد والقرض الذي تولى ابتداء من 1991 مسؤولية وضع سياسة سعر الصرف والدين الخارجي، وكذلك سلطة اعتماد الاستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة، كما صدر قانون التمويل الإضافي في أوت 1990 الذي أعطى للشركات والأفراد الحق في فتحها لحسابات بالعملات الأجنبية.

وفيما يخص تدعيم الصادرات ما بين 1989 و 1991 سمح للدينار الأجنبي بالانخفاض لمواجهة الخسائر في معدلات التبادل التجاري[1].

وعليه يمكن القول أنه إذا حدث انخفاض في قيمة العملة بشدة وتجاوز حد المعقول فإن ذلك يبرر بأن الاقتصاد متنوع حيث يكون منافسا وبإمكانه زيادة صادراته في السوق الخارجية، أما بالنسبة للجزائر فإن الأمر يختلف بسبب أحادية منتوج التصدير وعدم تنوع هياكل اقتصادها.

فتخفيض العملة بقدر الأهمية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، يستدعي مرافقته بإصلاحات اقتصادية عميقة، تجعل المتعاملين الاقتصاديين أكثر تنافسية، غير أن برنامج التكيف (التعديل) الهيكلي لا تتضمن مخططات تأقلم وعصرنة المؤسسة الجزائرية.

كما أن اعتبار سعر الصرف الموازي كمرجع وحيد لتعديل سعر الصرف، لم يعد صالحا في الحالة التي يشكل فيها سوق الصرف الموازي جزءا ضئيلا من سوق الصرف الإجمالي.[1]

[1]ABDELKRIM NAAS :le système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie du marché,p 246.

وبغرض محاولة التعديل في الأسعار النسبية للسلع المحلية وزيادة الانفتاح في 1991 حفظ الدينار الجزائري إلى أكثر من 100%، حيث وصل إلى 22 دج لكل 1$ أمريكي. وخلال الفترة ما بين 1991 و1994 بلغ متوسط الانخفاض الإسمي لقيمة الدينار 4% فقط سنويا. لتصل قيمة الدينار إلى 24 دج لكل 1$ أمريكي في السوق الرسمية.[2] خلال 1994 وهي السنة الأولى من تطبيق برنامج التكيف (التعديل) الهيكلي حدث انخفاض للدينار: الأول حدث في أفريل 1994 وذلك بنسبة 50% من قيمة الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي لتنتقل من 24 دج إلى36 دج.

– الانخفاض الثاني الذي حدث في الدينار، كان في سبتمبر 1994، حيث سعر الدولار الأمريكي بـ 41 دج.

– وانخفض سعر السوق الموازنة ليصل إلى حوالي ضعفي السعر الرسمي خلال تلك الفترة.

هذا وفي ظرف بضعة شهور، فالعملة الوطنية فقدت 70% من قيمتها، كما نسجل توالي استمرار انخفاض قيمة العملة الوطنية طيلة فترة التكيف الهيكلي كما يلي:[3]

جدول(2–2) تطور سعر الصرف USD / DA

1998	1997	1996	1995	1994	1993
6،60	4،58	2،56	2،52	9،42	1،24

المصدر: بنك الجزائر

وكما يوضحه الجدول أعلاه أن سعر صرف الدولار الأمريكي، قد انتقل من 1،24 دج في ديسمبر 1993 إلى 6،60 دج في نهاية ديسمبر 1998، بعبارة أخرى أن العملة الوطنية قد فقدت أكثر من 250% من قيمتها خلال فترة التكيف (التعديل) الهيكلي.

2– الإصلاحات في سوق الصرف:

[1] AbdekrimNaas, :le système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie du marché Op cit, P 246.

[2] عبد الكريم النشاشيبي وآخرون: دراسة بعنوان الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره ص 121.

[3] AbdekrimNaas, :le système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie du marché Op cit, P 247.

لقد كان نظام الصرف خلال فترة السبعينات والثمانينات يتميز بأن البنك المركزي هو الذي يتولى عملية تخصيص النقد الأجنبي العائد في معظمه من الصادرات البترولية، من خلال الاعتماد على نظام مركزي لتراخيص الاستيراد التي تمنح للمؤسسات التجارية المعتمدة، فضلا عن وجود نظام بيروقراطي معقد لتقديم تراخيص الاستيراد، وعلى مستوى الصادرات لم يكن ليسمح للمصدرين . ما عدا البعض منهم . الاحتفاظ بإيرادات صادراتهم، كما قيدت منح السفر إلى الخارج.

لكن بموجب اتفاقية مع صندوق النقد الدولي ما بين 1989 – 1992، حيث اعتمد فيهما قابلية العملة للتحويل، التي اعتبرت عنصرا أساسيا لتحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية والنمو، لكن مرة أخرى مع العجز المالي وزيادة مدفوعات خدمة الدين قد أدى إلى حدوث المزيد من القيود على المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال سنتي 1992 و1993، كما وضعت السلطات النقدية آجالا دنيا للسداد على القروض التجارية الجديدة، مع تشديد منح طلب النقد الأجنبي للمستوردين بصورة متزايدة، حيث كان الاهتمام الأساسي للدولة هو العمل الفوري على خفض نسبة خدمة الدين، ومن ثم تفادي اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها.

لقد صار سعر الصرف مرنا ابتداءا من أكتوبر 1994، وذلك من خلال عقد الجلسات اليومية التي كانت تتم تحت إشراف بنك الجزائر، ومن خلال المعاملات اليومية بناء على العروض المقدمة من قبل البنوك التجارية عند بداية كل جلسة، وعلى ضوء توفر حجم العملة الأجنبية يتم تحديد سعر الصرف.[1]

إن انتقال موارد الصادرات النفطية من سوناطراك إلى بنك الجزائر جعل من هذا الأخير أكبر ممول بالنقد الأجنبي، حيث صار يقوم بدور رئيسي في السوق النقدية. هذا فضلا عل قدرة البنوك على التكيف مع النظام الجديد

ومع الأنظمة الاحتياطية الجديدة المفروضة عل مراكز النقد الأجنبي والموضوعة بمساعدة صندوق النقد الدولي.

كما احتفظت السلطات النقدية بنظام الحسابات بالعملة الأجنبية قصد الاحتفاظ بثقة الحائزين عن النقد الأجنبي من القطاع الخاص، وتجنب انقطاع تحويلات العاملين من الخارج، ثم قامت تلك السلطات في 1996 بإجراءات أخرى لإصلاح سوق الصرف بعد إنشاء مكاتب الصرف قصد توسيع السوق وتسهيل وصول الجمهور النقد الأجنبي.

[1] عبد الكريمالنشاشيبي و آخرون:تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق مرجع سبق ذكره ، ص 123.

وكما أشرنا في السابق أنه تم تحرير المدفوعات على المعاملات الجارية فيما يخص الواردات. كما تم حل اللجنة الخاصة في 1994 المسماة بـ " HAD – HOC "، وإلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات من الموارد بالعملة الأجنبية الخاصة بالمستورد، وقد ألغي شرط الحد الأدني في آجال السداد بالنسبة لتسهيل تمويل الواردات ما عدا واردات السلع الرأسمالية حيث تم ذلك بصورة تدريجية في 1995، ثم بعد ذلك ألغيت كل الإجراءات على أسعار الصرف في تجارة السلع.

لتصبح البنوك لها حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على توفر شرط السداد، بينما توقف بنك الجزائر على توفير الغطاء الآجل على النقد الأجنبي الذي كان يمنحه للمؤسسات العمومية.

وبحلول نهاية 1996 صار بإمكان البنك المركزي أن يفوض البنوك التجارية بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغيرها من النفقات في الخارج، في حدود سقف معين بعد ذلك يطلب تصريح من بنك الجزائر.

وفي 1997 ألغيت القيود بصورة نهائية على مدفوعات المعاملات الجارية المتبقية، بما فيها السفر لأغراض السياحة، وقبلت الجزائر التزامات المادة 89 من اتفاقية صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1997.[1]

ويجدر القول إلى أن سوق الصرف الذي يسعى فيه الدينار قد عرف عدة ترتيبات، وابتداء من 1996 استحدث سوق صرف ما بين البنوك، حيث سمح للبنوك والمؤسسات المالية الوسيطية المعتمدة بالتدخل في سوق الصرف لمبادلة العملات فيما بينها، وهي ترتيبات سمحت للبنوك والمؤسسات المالية الوسيطية المعتمدة بأن تستحوذ على 50% من العملة القابلة للتحويل التي تحصل عليها من العمليات التي تجريها مع الخارج، أما الإيرادات المتحصلة من صادرات المحروقات والمنتجات المنجمية فهي محصورة في البنك المركزي، بمعنى أنها ليست موضوعة تحت تصرف البنوك التجارية حتى يمكن التفاوض بشأنها بسوق الصرف، وفي الواقع فإن سوق الصرف بين البنوك هو محدود لكون أغلب القرض من العملة الأجنبية يتأتي من البنك المركزي نتيجة ضعف الصادرات من خارج المحروقات وبالتالي فإنه يوجد اختلال هيكلي بسوق الصرف ما بين البنوك، ولذلك فإن التحديد اليومي لسعر الصرف لا ينتج عن تقابل قو العرض والطلب في السوق النقدية بل ينتج عن سياسة سعر الصرف التي حددها البنك المركزي[2].

[1] عبد الكريمالنشاشيبي و آخرون، الجزائر :تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق مرجع سبق ذكره، ص 125.

[2] AbdelkrimNaas, :le système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie du marché op cit, P 146

المطلب الرابع: تحرير الأسعار

وفيما يتعلق بمسألة تحرير الأسعار فقد مرت بمراحل صعبة، كان تأثيرها مباشر على مختلف الفئات الاجتماعية، مما أدى إلى استياء عام وتذمر من برنامج الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد الدولي فقبل 1994 كانت الجزائر تدعم أسعار السلع الاستهلاكية وقد بلغت تكلفة هذا الدعم 5% من إجمالي الناتج المحلي [1]، وقد أدى هذا الدعم إلى تراكم المخزونان بغرض المضاربة وظهور الأسواق الموازية، وتفاقمت ظاهرة التهريب عبر الحدود للسلع المدعمة، مما استدعى بشكل استعجالي رفع الدعم وإلغائه كليا وتحرير الأسعار على فترات وإحداث زيادات كبيرة في الأسعار المحددة إداريا من طرف الدولة على المواد الأساسية كالحليب والسميد مثلا وهكذا تم سنة 1994 تحرير أسعار جميع مستلزمات الإنتاج لأغراض الزراعة، ومشاريع الإسكان، كما أزيلت القيود والضوابط على أسعار التجزئة وكذلك على هوامش الربح الخاصة بمعظم السلع والخدمات باستثناء عدد محدود من المنتجات الأساسية ذات الاستعمال الضروري الواسع، وألغيت الإعانات العامة المقدمة لهذه السلع على مدى السنتين التاليتين ورفع أسعارها لتصل إلى قيمة تكلفتها الحقيقية.

وخلال الفترة 1994 1996- تم رفع الدعم الكلي على أسعار المنتجات الغذائية والبترولية والمدعمة أحيانا بنسبة 200% في المتوسط بهدف الوصول إلى مستوى الأسعار الدولية. وفيما يتعلق بالمنتجات البترولية فقد ألغت الحكومة الدعم الضمني عندما حددت سعر التحويل من شركة النفط الوطنية إلى مصافي البترول عند مستوى السعر العالمي وحددت تعديلات تدريجية في الأسعار كل 6 أشهر حتى تصل إلى مستوى الأسعار الدولية تتماشى مع أسعار الصرف وفيما يتعلق بالدعم المقدم لقطاع الغاز الكهرباء التي كانت بنسبة ضئيلة جدا فقد تم رفعها نهائيا عام1997.

وأمام موجة ارتفاع الأسعار في وقت قياسي لا يتعدى5 سنوات إذ أن عملية رفع الدعم انطلقت ابتداء من1991 فإنه كان لابد من مراجعة شبكة التأمينات الاجتماعية محاولة منها لسد الثغرات التي نتجت عن الإصلاحات الهيكلية.

ومن أجل رعاية اجتماعية فعالة، وفي 1992 أدخل نظام التحويلات النقدية لصالح الفئات الاجتماعية المتضررة من رفع الدعم على المواد الاستهلاكية الأساسية ،و قد ظهرت بعد مدة من تطبيقه ثغرات تتمثل في سوء التوزيع وارتفاع التكلفة على الميزانية وتم استبدال هذا النظام بنظام لا مركزي للخدمة العامة يتلقاها القادرين على العمل على مشاركتهم في النشاط العام على أساس التفرع ويقل التعويض عن الحد الأدنى

[1] تقرير صندوق النقد الدولي، 1998.

للأجور. وقد لقي هذا النظام الجديد كذلك نفس مصير النظام السابق إذ أدى إلى زيادة التحويلات التي تتحملها خزينة الدولة لتبقى شبكة التأمينات الاجتماعية تعاني من سوء التنظيم وتحتاج هي كذلك إلى إصلاح جذري لصالح الفئات المحرومة.

وفيما يتعلق بالشطر الثاني من المحور الأول والمتعلق بإزالة القيود على التجارة الخارجية فقد كان للمحروقات حصة الأسد في تمويل الميزانية التي شكلت صادراتها أكثر من 95 % من إجمالي العائدات عند انهيار أسعار البترول سنة 1986 .[1]

تفاقمت الإختلالات المحلية وانخفض عائد الميزانية من العملة الصعبة مما أنتج سعر الصرف مغال فيه وتراكمت الديون الخارجية، وظهرت بوادر عجز في ميزان المدفوعات أواخر1993 قد تكون إحدى الأسباب في تعجيل الإصلاحات. وكان البرنامج الإصلاحي ينطلق أساسا من إدخال تعديلات على أسعار النسبة مع الشروع في تنفيذ تحرير التجارة الخارجية وفي سنة 1994 تم إزالة نظام الضوابط المعقدة فقد ألغت سلطات نظام التوزيع الإداري للنقد الأجنبي الذي أنشئ عام 1992 لتمويل الواردات المسموح بها وهذا الإجراء مكن المستوردون من الحصول بحرية على النقد الأجنبي لتمويل جميع الواردات باستثناء القائمة الصغيرة التي فرض عليها الحظر المؤقت التي تم إلغائها نهاية 1994، وأصبحت التجارة الخارجية الجزائرية خالية من القيود الكمية وتدعيما للتجارة الخارجية خفضت السلطات من الرسوم الجمركية القصوى من 60 % إلى 45 % بين عامي 1994 وعام 1997 وكذلك أحدثت تخفيضات في معدلات التعريفة الجمركية.

في ظل هذه الإصلاحات الأساسية استطاعت السلطات الجزائرية أن تحرز تقدما ملحوظا من أجل تحقيق قابلية تحويل الدينار في نهاية1997. وفيما يلي عرض النقاط الأساسية التي تضمنها برنامج الإصلاح الشامل والمتعلق بالتجارة الخارجية ابتداء من سنة 1994.

العمل بقائمة الواردات السالبة وتحرير عشر سلع أساسية يخضع استيرادها لمعايير فنية ومهنية.

توحيد نسبة تسليم حصيلة الصادرات عن50 % باستثناء المنتجات الهيدروكربونية.

إلغاء جميع القيود على الصادرات باستثناء صادرات البنوك ذات الأهمية التاريخية والأثرية.

تحرير الواردات من المعدات المهنية والصناعية المستعملة.

إلغاء القائمة السالبة على الواردات التي طبقت في أفريل 1994.

[1] محمود يونس ، الإقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999 ، ص 90

إلغاء شرط قيام المستوردين لسلع معينة بمراعاة المعايير المهنية والفنية –الأدوية، الحليب، السميد، الدقيق، القمح.

التصريح بالمدفوعات لأغراض العلاج والتعليم في الخارج.

بواسطة المصروف المركزي مع مراعاة حدود سنوية قصوى .

بواسطة المصاريف التجارية مع مراعاة حدود قصوى معينة بواسطة المصرف المركزي فوق هذه الحدود.

تخفيض معدل التعريفة الجمركية القصوى من60 % إلى50 % من50 % إلى 45%.

التصريح بمدفوعات لأغراض الإنفاق غير السياحي بالخارج، سعر الأعمال، تحويل رواتب إلى الخارج، مصاريف

الإعلان بواسطة المصاريف التجارية حتى حدود قصوى محددة من طرف البنك المركزي فوق هذه الحدود .

تحرير الأسعار [1]:

نقل عدة منتجات من فئة الأسعار المحددة إداريا إلى فئة هامش الربح المراقب.

إلغاء هوامش الربح المراقبة بالنسبة لكل المنتجات عدى خمسة منتجات أساسية، السكر، الحبوب، زيت الطعام، الأدوية.

تحرير لوازم الإنتاج الزراعي.

العمل بآلية تسمح ما يلي :

* تعديل سعر النفط الخام من سونا طراك إلى مصافي النفط كل ستة أشهر

*تعديل سعر الكهرباء والغاز طبقا لاتجاهات التضخم مرة كل 3 أشهر

تحرير أسعار الإنشاءات للإسكان الاجتماعي

إلغاء الدعم الاستهلاكي العام

– المنسوجات البترولية

– المنسوجات الغذائية

[1] شمعون شمعون ، محاضرات في مقياس الصرف ، دار الهومة 2002 ، ص 38.

إلغاء الضوابط على هوامش الربح وتحرير أسعار السكر والحبوب بخلاف القمح وزيت الطعام واللوازم المدرسية

زيادة الإيجارات في الإسكان العام بنسبة 30 %.

خلاصة الفصل الثاني

إن السياسة المتبعة حاليا في نظام جباية التجارة الخارجية تهدف أساسا إلى تدعيم سياسة ترقية الصادرات خارج مجال المحروقات من خلال منح تسهيلات ومزايا جبائية وجمركية لتسهيل ترويجها في السوق الخارجية بالإضافة إلى الإعفاء الكلي من الحقوق و الرسوم على السلع المستوردة و الموجهة إلى التصدير مرة أخرى، لكن هذه السياسة لم تكف لوحدها لأن العطل يكمل في تنشيط الصادرات وترقيتها من الناحية الاقتصادية وما الجباية إلا محفز لذلك.

نستطيع أن نقول في هذا الأخير أن الإصلاح الجبائي الذي عرفته الجزائر مع بداية سنة 1992 قد واكب إلى درجة كبيرة تحرير التجارة الخارجية وسياستها الجديدة في الترقية، إذ أن الجزائر قد قدمت إلى حد الآن تضحيات جبارة لإصلاح التجارة الخارجية في مجاله الجبائي والجمركي وحتى لا تضيع هذه المجهودات سدى يجب أن تواصل الجزائر مسيرتها نحو الإصلاح الكامل للنظام الجمركي و الجبائي حتى يساهم في تنمية قطاع التجارة الخارجية بالاعتماد على إمكانياتنا و أفكارنا الذاتية في هذه الإصلاحات فكفانا من استيراد الحلول المعلبة والجاهزة لعلنا نستطيع أن نواكب التطور الاقتصادي الذي تعرفه الدول المتطورة وهنا يحضرني قول مستشار ياباني في التجارة « إن المادة الأولية في الإنتاج ليس الفحم أو البترول أو أي معدن من المعادن النادرة وإنما المادة الرمادية للإنسان، المادة التي إذا تم تجنيدها قد تحول كل شيء ذلك لأنه لا يوجد قطاع إنتاجي متخلف وآخر متقدم وإنما هناك قطاع يقوم على الذكاء و المهارة الاقتصادية وقطاع آخر أقل كفاءة إذ يقوم على الموارد المالية والآليات المادية وبتطبيق سياسة القدرات و الأفكار الذاتية قد تتحقق ترقية تجارتنا الخارجية وبالخصوص من جانبها الهيكلي عندئذ يمكن أن تنبأ على المدى البعيد بنجاح نظامنا الجبائي والجمركي في مواكبة قطاع التجارة الخارجية لتنمية اقتصادنا الوطني في ظل المتطلبات الصارمة لاقتصاد السوق

الفصل الثالث

التبادل التجاري في ظل التكتلات الإقتصادية

تمهيد :

لقد شهد الاقتصاد العالمي خاصة في نهاية القرن العشرين تحولات وتطورات سريعة، بحيث أخذت هذه التطورات شكل تغيرات في *العلاقات الاقتصادية الدولية*، من تحرير للتجارة الدولية وتعاظم حجم وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات، إلى تصاعد عمليات تدويل الإنتاج وبروز تكتلات وتجمعات اقتصادية ...وبالتالي تعدد أشكال العلاقات العابرة للحدود الجغرافية بين مختلف دول العالم، مما ساهم في المزيد من التشابك في العلاقات الاقتصادية الدولية وزيادة نسب تبادل السلع والخدمات إضافة إلى سرعة حركة *رؤوس الأموال*، الأمر الذي جعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجا وتكاملا، فأصبح الاقتصاد العالمي الراهن لا يعترف بالاقتصاديات المنفردة أو المجزأة وبخاصة في الوقت الذي تجري فيه التحولات باتجاه العولمة الاقتصادية مما تطلب انشاء منظمة التجارة الحرة لامريكيا الشمالية ، مع كندا والمكسيك المعروفة ب NAFTA وهذا ما حاولنا تسليط الضوء عليه في الدراسة التطبيقية كونه يعتبر ثاني اكبر تكتل اقتصادي بعد الاتحاد الاوروبي .

فمن خلال الاحصائيات المتوفرة لدينا بمناطق التبادل التجاري من صادرات وواردات ، اضافة الى اهم البلدان المنطوية تحت هذه الاتفاقية قسمنا دراستنا في هذا الفصل إلى أربع مباحث تمثلت فيما يلي .

المبحث الاول : اثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم التجارة الخارجية

المبحث الثاني : مناطق التبادل التجاري

المبحث الثالث : تطور التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة للدول الأعضاء

المبحث الرابع:الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية NAFTA

المبحث الاول : اثر التكتلات الاقتصادية على توسيع حجم التجارة الخارجية

ان للتكتلات الاقتصادية دورا هاما في الاقتصاد المعاصر ، لما ترمي إليه هذه الاخيرة من أهداف وتتميز به من سمات ، الا انها لا تخلو كغيرها من انعكاسات واثار وادوار عديدة ولعل من ابرزها دورها في توسيع حجم التجارة الخارجية من خلال ازالة الحواجز التجارية بين دوا اعضاء التكتل ، مما ادى الى تحقيق كفاءة اعلى وانتاجية اكبر وزيادة المنافسة والتخصيص الكفء للموارد وغيرها .

كل هذا ما سنحاول ان نوجزه من خلال هذا المبحث ضمن الاطار المفاهيمي للدراسة التي تنقسم فيه الاثار الى قسمين أساسين هما : الاثار الساكنة التي تؤثر في الكفاءة الاقتصادية للدول المتكتلة وما ينجر عن ذلك على حركة التجارة الخارجية للدول الداخلة بالتكتل الى جانب الاثار الديناميكية التي سيتم توضيحها في المطلب الثاني .

المطلب الاول : الاثار الساكنة للتكتلات الاقتصادية

ان عملية خلق التكتلات الاقتصادية او اي شكل من اشكال الترتيبات الانتقائية التجارية ، يمكن اعتبارها حركة تسير في اتجاه التجارة الحرة جزئيا وفي اتجاه التجارة الحرة جزئيا وفي اتجاه رفع الكفاءة الاقتصادية وذلك لان ازالة بعض العوائق والقيود وابقاء البعض الاخر على حاله يودي الى انخفاض في مستوى معدل الضريبة العالمي ، والواقع ان هذا الخفض في ضرائب الاستيراد وفي العوائق التجارية يعتبر خفض انتقائي يجعل الاثر الصافي على الكفاءة الاقتصادية غير محدد وعموما ان بعض اشكال التكتلات الاقتصادية تؤدي الى زيادة الكفاءة الاقتصادية الاقتصادية والبعض الاخر يمثل حركة تبتعد عن تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال التجارة الحرة وهذا ما يؤدي الى خفض الكفاءة الاقتصادية وعليه يمكن القول ان النتيجة الصافية لهذه الاخيرة تتوقف على طبيعة كل اتفاقية للتكتلات الاقتصادية على حدى وعلى القوة والشدة النسبية لكل من انشاء التجارة وتحويل التجارة .[134]

1_ الآثار الإنشائي للتجارة زيادة التخصص الكفء للموارد :

وهذا الاثر يسمى ايضا بخلق التجارة ، وهو يعتبر نتيجة مفيدة لإحدى اشكال التكتل الاقتصادي ويت انشاء التجارة من خلال الامكانيات التي يمكن ان تتيحها عملية التكتل ، حيث إلغاء القيود على انتقال السلع وحرية التجارة يمكن ان يقود الى الاستعاضة عن الإنتاج غير الكفء الذي يتم بتكلفة عالية تتضمن مستخدمات اكبر لدى بعض الدول القائمة على التكتل في مجالات معينة ، لصالح التوسع في

[134] طبني مريم **واقع وافاق التجارة الخارجية للاتحاد الاوروبي في ظل الازمات المالية** 2002_2012

انتاج اكثر كفاءة الذي يكون باقل تكلفة والمتضمن استخداما اقل للموارد في ذات المجالات لدى الدول الاخرى ، والذي يحقق استنادا الى توسيع السوق امام منتجات الدول الاعضاء اعتمادا على التكامل القائم بينها ، وبالمقابل تتخصص كل دولة ضمن المجموعة المتكتلة بما تتمتع به من خصائص نسبية على الانتاج الامر اللذي يؤدي الى توسيع الانتاج بينها اعتمادا على توسيع السوق [135]

ويعني ما سبق ، نقل الانتاج من المصدر الاقل كفاءة ذو التكلفة المرتفعة إلى المصدر الأكثر كفاءة ذو التكلفة المنخفضة داخل التكتل

وبتالي يترتب على الاثر الانشائي للتجارة توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي الى زيادة الرفاهية الاقتصادية ،ونتيجة ذلك يحدث أمران هما [136]

أولا : خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف انتاجهم عن سعر الاستيراد ،واستيراد ما يعوض هذا النقص .

ثانيا :استفادة المستهلكين من خفض السعر مما يدفعهم الى زيادة استهلاكهم ، وبتالي تجاوز في الاستيراد لما يكفي لتعويض النقص في الانتاج المحلي .

فيعتبر الاثر الانشائي للتجارة نافع على المستويين الاقليمي والعالمي ، نظرا لما يعود به من نفع على الانتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة الانتاج .

ويمكن أن نشرح هذا الاثر بمساعدة المثل الافتراضي التالي :[137]

ان تكلفة انتاج السلعة " س" في البلد " أ" هي 25 دولار لكل وحدة ،وثمنها في البلد " ب "هو 20دولار لكل وحدة ،وقد اتفق البلدان على تكوين تكتل باحدى اشكاله وقبل تكوين هذا التكتل كان البلد" أ " يحمي المنتجين في الداخل بفرضه تعريفة قيمتها 6 دولارات لكل وحدة من السلعة "س" يتم استيرادها من البلد "ب" ن وبعد الغاء الرسوم بين البلدين بموجب هذا التكتل ، توقف البلد "أ"عن انتاج السلعة " س"

[135] فليح حسن خلفً مرجع سابق ص 167

[136] عائشة خلوفي **تاثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية** دراسة حالة الاتحاد الاوروبي مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيتير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ،2011_2012 ، ص 71 .

[137] اسيا الوافي **التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة** مذكرة مقدمة لتيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص اقتصاد دولي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2006_2007 ، ص 46 .

وصار يستوردها من البلد "ب" لانه يتحصل عليها ب 20 دولار مقابل 25 دولار لكل وحدة منتجة في الداخل مما يعني ان التكتل يخلق أو يدعم مزيدا من التجارة ، وذلك عندما يتم احلال الواردات رخيصة الثمن من احدى الاعضاء محل المنتجات المحلية عالية التكاليف ،لانه لا رسوم جمركية ولا حواجز كمية ولا غير كمية تحول دون تدفق السلع بين الدول الاعضاء ، مما يعني ان المنتجات التي تنتج بتكاليف اقل رخيصة الثمن سوف تحل محل المنتجات عالية التكاليف وغالية الثمن ،وهكذا يحدث نوع من تعميق التخصص الدولي في السلع التي تتمتع فيها الدول بميزات نسبية او تنافسية اي يتعمق تخصص كل دولة داخلة في التكتل في السلع التي تنتجها بتكلفة اقل وبسعر منخفض ،وتتدفق السلع بين الدول الاعضاء دون موانع ،مما يعمق التخصص والتبادل الدولي .

ويؤدي التعمق في التخصص الدولي إلى توفير المزيد من التبادل والتجارة الدولية ،والتي تؤدي بدورها الى تحقيق مكاسب على مستوى الانتاج والاستهلاك ،ومن ثم تتحسن الرفاهية الاقتصادية بين الدول الاعضاء

2_الاثر التحويـــلي للتجارة

يعبر تحويل التجارة عن الاثر السلبي وغير المرغوب به ، اذ أنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية للدولة العضو في اتفاقية التكتل ، ويحدث تحويل التجارة لما يحول النشاط التجاري من بلدان موجودة خارج المنطقة التجارية نحو البلدان الاعضاء، ومرد هذه الظاهرة الغاء القيود الجمركية والحواجز الاخرى في منطقة التبادل الحر ،بشكل يجعل الواردات والصادرات بين هذه البلدان اقل تكلفة ، فتجد حينها البلدان الموجودة خارج المنطقة التجارية صعوبة بالغة في المحافظة على اسواق التصدير اذا كانت الحقوق الجمركية الخارجية المشتركة اعلى من تلك الداخلية للدولة المستوردة ،ففي مثل هذه الحالة لن يكون للتحويل التجاري منفعة ،كون ان التجارة ستحول من لدى المنتج الفعال الموجود خارج المنطقة التجارية نحو المنتج داخل المنطقة أقل فعالية ، يتميز بانتاج أقل كفاءة واعلى تكلفة ، وهذا ما يؤدي الى انتاجية اقل .[138]

تبلغ دولار لكل وحدة 120 ، رسوم على استيرادها في حين ان تكلفة استيرادها من البلد "ب" تبلغ وبعد تكوين التكتل بين البلدين "أ" و "ب" وازالة جميع الرسوم بينهما ،وبقاء الرسوم 100 % على واردات السلعة " ع" من البلد "ج" ، سيتوقف البلد "أ" عن الاستيراد من البلد " ج" ويلجا الى الاستيراد من البلد " ب "لان تكلفة هذه السلعة المستوردة من البلد "ج" تبقى 100 دولار لكل وحدة مع الرسوم

[138] مريم طبني مرجع سابق س 51

،في حين ان تكلفتها هي 60 دولار فقط عند استيرادها من البلد "ب" وبهذا الوجه يؤدي تكوين التكتل الى تحويل التجارة من بلد خارج التكتل الى اخر داخله .

والتميز بين خلق التجارة وتحويلها أمر مهم ،وتحويلها أمر مهم ،فخلق التجارة يراد به التجارة الجديدة الناشئة بين الدول الاعضاء في التكتل ، في حين أن تحويل التجارة يقصد به تجارة قديمة كانت قائمة ثم حولت من بلد خارجي إلى آخر عضو اثر تكوين التكتل ، كما يترك خلق التجارة اثرا نافعا في الرفاهية أما تحويل التجارة فهو ذو نتيجة غير مؤكدة على رفاهية الدول الاعضاء لكنه يضر برفاهية الدول غير الاعضاء .

كما لابد من الاشارة الى انه بالإضافة الى الاثرين السابقين (انشاء وتحويل التجارة) ، فان التكتل الاقتصادي الاقليمي يعزز من القوة التفاوضية لبلدان الاعضاء حيث لا يعني أن هذه الاخيرة تتمتع بتفضيل أسواق لبعضها البعض مقارنة بغير الاعضاء فحسب ،وانما تعرض القوى الاقتصادية الخارجية الى فقدان حقها وحظها في الدخول الى هذه الاسواق ما لم توافق على الجلوس الى مائدة المفاوضات من اجل الوصول الى اتفاقيات تخدم المصالح المشتركة للإطراف المختلفة شمالا وجنوبا .[139]

المطلب الثاني : الآثار الديناميكية للتكتل الاقتصادي

تعني اثار التكتل الاقتصادي بالنمو والاستثمار في الاجل الطويل ، ويشير التحليل الديناميكي الى عدد من المزايا التي يحققها التكتل الاقتصادي سواء العوامل الخاصة بمؤشرات الاداء او المتعلقة بالهيكل الاقتصادي لدول التكتل ، وسنوجز ذلك في الاتي :[140]

1_ تشجيع الاستثمارات

لاشك ان التكامل الاقتصادي يودي الى توسيع حجم السوق ، كما يؤدي الى انتاج السلع والخدمات الامر الذي يؤدي الخلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية والاجنبية ، كما يؤدي تشجيع الاستثمار الى فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد على التصدير .

[139] على القزويني مرجع سابق , ص 271

[140] اسيا الوافي مرجع سابق س 48

2_ التغير التكنولوجي

إن توسيع السوق وما ينجم عنه من زيادة المنافسة يحفز اجراء البحوث وعلى التطور ، وبذلك فان احد المميزات الناتجة عن التكتل الاقتصادي هو اتباع التقدم التكنولوجي في الانتاج وبالتالي تخفيض التكلفة وزيادة الربحية وهذا يتطلب دعم وتطوير مراكز البحوث .

3_ زيادة درجة المنافسة

نتيجة لإزالة الحواجز بين الدول الاعضاء فان المنافسة بين الشركات في داخل التكتل ستزداد مما يؤدي الى تحقيق مكاسب كبيرة في الكفاءة ، او بعبارة اخرى عندما تزول الحواجز بين الدول الاعضاء فان المنتجين في كل دولة يجب أن يصبحوا أكثر كفاءة لكي يواجهوا منافسة المنتجين الآخرين داخل التكتل وكل هذه الجهود ستخفض تكاليف الانتاج لصالح المستهلكين في الدول الاعضاء .

وبناءا على ما سبق يتضح ان الاثار الديناميكية تؤدي الى احداث تغيرات كبيرة في الهياكل الاقتصادية للدول الاعضاء في الاجل الطويل ، ولذلك تعتبر المكاسب الديناميكية اكثر اهمية من المكاسب الساكنة ، وان هذه المكاسب هي الدافع الرئيسي لانضمام المملكة المتحدة للاتحاد الاوروبي عام 1973 نشوء وقيام التكتلات الاقتصادية في العالم .[141]

مما سبق ، يمكننا تلخيص مختلف الاثار الناجمة عن التكتلات الاقتصادية في مجال تطوير التجارة الخارجية من خلال الشكل الموالي :

[141] عائشة خلوفي مرجع سابق ص 78 .

الشكل رقم (3-1) الآثار التكتلات الاقتصادية على التجارة الخارجية

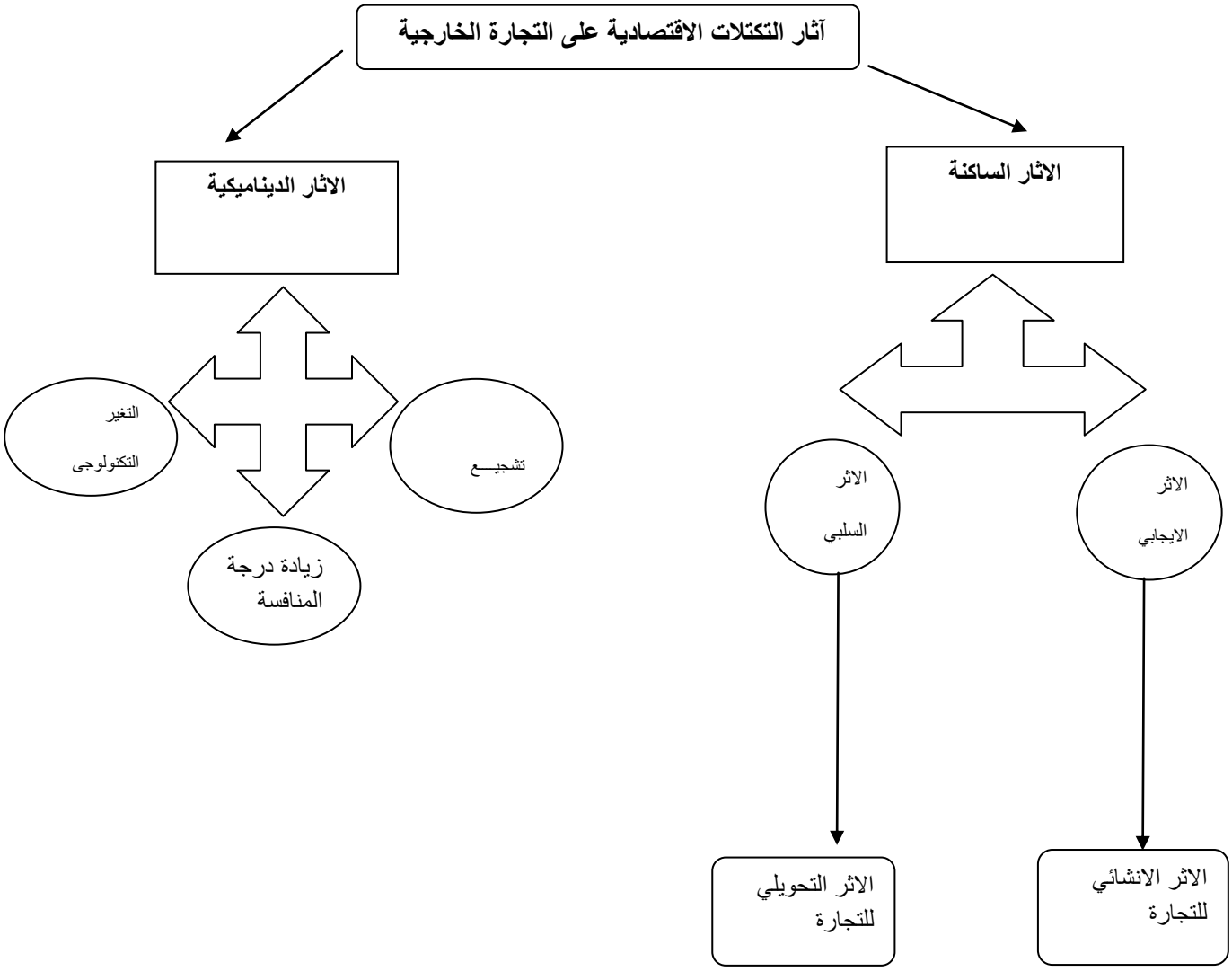

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على المعلومات السابقة

المبحث الثاني : مناطق التبادل التجاري

ترتبط التجارة الخارجية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة ارتباطا وثيقا وخصوصا في جانب الواردات ، وفيما يلي سنتناول التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات الجزائرية .-

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية

الإتجاه العام :

أظهرت النتائج الإجمالية التي تم الحصول عليها في مجال معاملات التجارة الخارجية في عام 2016 عجزا في الميزان التجاري بقيمة 17.84 مليون دولار أمريكي بزيادة طفيفة قدرها 4.8 % مقارنة بالعام السابق إلى ذلك المسجل خلال 2015 يفسر هذا الإتجاه بالتزامن مع الإنخفاض الأكبر في الصادرات مقارنة بالواردات التي تم تسجيلها خلال الفترة المذكورة أعلاه.

من حيث تغطية الواردات من الصادرات فإن النتائج محل الدراسة هي 62% في 2016 مقارنة مع 67% في 2015.

الجدول رقم (**3-1**) **الميزان التجاري سنة(2015-2016**) الوحدة بالمليون[142]

	عام 2015		عام 2016		التطور
	الدينار	الدولار	الدينار	الدولار	%
الواردات	**5193460**	**51702**	**5115135**	**46727**	**-9.62**
الصادرات	**3481837**	**34668**	**3161344**	**28883**	**-16.69**
الميزان التجاري	**-1711623**	**-17034**	**1953791-**	**-17844**	**-**
معدل التغطية	**67**		**62**		**-**

[142] احصائيات المديرية العامة للجمارك

جدول رقم (**3-2**) ملخص لنتائج الميزان التجاري فترة 2013-2016 الوحدة بالمليون

	عام 2013		عام 2014		التطور (%)	عام 2014		عام 2015		التطور (%)	عام 2015		عام 2016		التطور (%)
	الدينار	الدولار	الدينار	الدولار		الدينار	الدولار	الدينار	الدولار		الدينار	الدولار	الدينار	الدولار	
الواردات	4368548	55028	4719708	58580	.456	4719708	58580	5193460	51702	11.74-	5193460	51702	5115135	46727	9.62-
الصادرات	5157233	64974	4837538	60054	-7.57	4837538	60054	3481837	34668	42.27-	3481837	34668	3161344	28883	16.69-
الميزان التجاري	788685	9946	117830	1474	-	117830	1474	1711623-	17034-	-	1711623-	17034-	1953791-	17844-	-
معدل التغطية	118		103		-	103		67		-	67		62		-

مطلب 02:التوزيع الجغرافي للواردات

انخفضت الواردات الجزائرية بنسبة 9.62% مقارنة بالعام 2015 ، من 51.7 مليار دولار أمركي إلى 46.72 مليار دولار أمريكي .

توزيعها حسب مجموعة المنتجات في غضون عام 2016 و يبين من خلال الجدول أدناه إنخفاض لمجموعات المنتجات الغذائية من 11.72 % ، والسلع المخصصة لأداة الإنتاج مع نسبة 1.25 % " السلع الرأسمالية " من 10.4 % و أخيرا السلع الاستهلاكية غير الغذائية من 4.62 % .

جدول رقم (**3-3**) **التوزيع الجغرافي للواردات** الوحدة بالمليون **USD**

مجموع المنتجات	عام 2015		عام 2016		التطور %
	القيمة	الهيكل%	القيمة	الهيكل%	
السلع الغذائية	9316	18.02	8224	.6017	-11.72
البضائع لأداة الإنتاج	15970	30.89	14333	.6730	-10.25
سلع المعدات	17740	34.31	15895	.0234	-10.40
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	8676	16.78	5827	.7117	-4.62
المجموع	51702	%100	46727	%100	-9.62

الاستيراد حسب مجموع المنتجات يوضح فحص المنتجات الرئيسية حسب مجموعة المنتجات النتائج التالية:

-سلع المعدات التي تمثل حصة 30.67% من الواردات ، تتكون بشكل رئيسي من الهواتف الكهربائية و مركبات

الركاب و البضائع و حركات التيربو و التوربو.

المنتجات الرئيسية لهذه المجموعة:

جدول رقم (**3 –4**) **التوزيع الجغرافي للواردات** الوحدة بالمليون **USD**

المنتجات الرئيسية	عام 2015		عام 2016		التطور%
	القيمة	الهيكل%	القيمة	الهيكل%	
جهاز كهربائي للهاتف	1219.55	6.87	1244.89	7.83	.082
المركبات لنقل الأشخاص و البضائع	1501.13	8.46	782.36	4.92	-47.88
التيربو والتوربو	1262.38	7.12	529.69	3.33	-58.04
الحنفيات والهيئات المماثلة	389.96	2.20	494.83	3.11	.8926
الجرارات	460.22	2.59	469.99	2.96	.122
اللوحات ولوحات المفاتيح	414.57	2.34	467.63	2.94	.8012
أزاء يمكن التعرف عليها لألات توليد الكهرباء	492.40	2.78	449.93	2.83	-8.63
الطائرات	531.83	3.00	444.82	2.80	-16.36
المراقبين و أجهزة اعرض	420.91	2.37	442.83	2.79	.215
الجرافات (بلدوزرات)	498.38	2.81	422.73	2.66	-15.18
المجموع الفرعي	7191.33	40.54	5749.70	36.17	-20.05
المجموع	**17740**	**%100**	**15895**	**%100**	**-10.40**

بالنسبة للبضائع المخصصة لتشغيل أداة الإنتاج ، فإنه يتم بشكل أساسي ، كما يوضح الجدول أدناه الزيوت البترولية و قضبان مواد البناء في الحديد أو الفولاذ و الأنابيب و الخشب ..... إلخ كزيوت للصناعات الغذائية.

المنتجات الرئيسية لهذه المجموعة:

جدول رقم (**3-5**) **التوزيع الجغرافي للواردات** الوحدة بالمليون **USD**

المنتجات الرئيسية	عام 2015		عام 2016		التطور
	القيمة	الهيكل%	القيمة	الهيكل%	%
أنابيب و مواسير من الحديد أو الصلب	863.22	5.41	.221240	.658	.6743
قضبان الحديد و الصلب	1403.60	8.79	.671174	.208	-16.31
زيوت البترول أو المعادن القارية	1980.72	12.40	2.32103	.207	-47.88
البناء و أجزاء من المنشآت	744.94	4.66	.20895	.256	.1720
زيوت الصناعات الغذائية	653.74	4.09	.52704	.924	.777
بوليمرات الإيثيلين	529.08	3.31	.09514	.593	-2.83
الخشب و ضد اللوحات	559.12	3.50	.26477	.333	-14.64
منتج لامينات	675.08	4.23	.17441	.083	-34.65
الإسمنت الهيدروليكي	473.96	2.97	.97305	.132	-35.44
بولي أسيتال	309.64	1.94	.47302	.112	-2.32
المجموع الفرعي	8193.10	51.30	7.89708	.4549	-13.49
المجموع	15970	%100	14333	%100	-10.25

تأتي مجموعة السلع الإستهلاكية غير الغذائية في المرتبة الثالثة في هيكل وارداتنا بحصة ساحلية تبلغ 17.71 % و حجم 8.27 مليار دولار و بالتالي تسجل انخفاضا بنسبة 4.62 % من خلال المساهمة في عام 2015.

المنتجات الرئيسية لهذه المجموعة:

جدول رقم (**3-6**) **التوزيع الجغرافي للواردات** الوحدة بالمليون **USD**

المنتجات الرئيسية	عام 2015		عام 2016		التطور
	القيمة	الهيكل%	القيمة	الهيكل%	%
الأدوية	1973.45	22.75	2020.70	24.42	2.39
سيارات السياحة	2038.16	23.49	1292.02	15.61	36.61-
قطع غيار و أكسسوارات للسيارات	394.86	4.55	393.96	4.76	0.23-
الثلاجات و المجمدات	264.64	3.05	279.31	3.38	5.54
الأثاث و أجزائه	243.13	2.80	235.87	2.85	2.99-
خيوط الغزل الإصطناعية	138.83	1.60	163.51	1.98	17.78
المواقد و المراجل	144.33	1.66	152.67	1.84	5.78
إطار العجلة	139.21	1.60	144.02	1.74	3.46
مواد أخرى من الحديد أو الصلب	91.17	1.05	112.01	1.35	22.86
الكتب و الكتيبات و النسخ المماثلة	123.94	1.43	104.25	1.26	15.89-
المجموع الفرعي	5551.72	63.99	4898.32	59.19	11.77-
المجموع	8676	%100	8275	%100	4.62-

تحتل مجموعة المواد الغذائية المرتبة الأخيرة في هيكل الواردات التي تمت خلال 2016 بحصة تبلغ 17.6% من الحجم العالمي أو 8.22 مليار دولار أمريكي مقارنة بعام 2015 و هذه المجموعة إنخفضت بنسبة 11.72%.

و ضمن هذه المجموعة يمكن ملاحظة أن الهبوط الذي تم الحصول عليه في 2016 كان بالنسبة للحبوب بنسبة 20.61% من الحليب و منتجات الألبان بنسبة 15.83% من اللحم 10% و البقول 7.69%.

4421. % و القهوة و الشاي 4.7%.

المنتجات الرئيسية لهذه المجموعة:

جدول رقم (**3-7**) **التوزيع الجغرافي للواردات** الوحدة بالمليون **USD**

المنتجات الرئيسية	عام 2015		عام 2016		التطور %
	القيمة	الهيكل%	القيمة	الهيكل%	
الحبوب والسميد والدقيق	3541.20	38.01	2811.34	34.18	20.61-
الحليب ومنتجات الألبان	1170.37	12.56	985.11	11.98	15.83-
السكر و السكريات	751.20	8.06	912.25	11.09	21.44
القهوة و الشاي	378.15	4.06	395.91	4.81	4.70
الخضروات المجففة و غيرها	386.23	4.15	356.51	4.33	7.69-
اللحوم	259.28	2.78	233.34	2.84	10.00-
المجموع الفرعي	6486.43	69.63	5694.46	69.24	12.21-
المجموع	9316	%100	8224	%100	11.72-

المطلب 03 : التوزيع الجغرافي للصادرات :

شكلت الهيدروكربونات الجزء الأكبر من صادراتنا في الخارج في 2016 بحصة تبلغ 93.89% من حجم الصادرات العالمي و إنخفاض بنسبة 17.12% مقارنة بنسبة 2015.

أما الصادرات غير الهيدروكربونية التي لا تزال هامشية حيث سجلت 6.16% فقط من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل 1.72 مليار دولار إنخفاضا بنسبة 9.55% مقارنة بعام2015.

تتكون مجموع المنتجات المصدرة خارج الهيدروكربونات بشكل رئيسي من منتجات شبه جاهزة تمثل حصة من 4.5 % من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل 1.3 مليار دولار من المواد الغذائية التي تحتوي على حصة من 1.13 % أو 327 مليون دولار أمريكي من إجمالي الإيرادات بنسبة 1.29% بالقيمة المطلقة البالغة 84 مليون دولار أمريكي و أخيرا السلع الرأسمالية الصناعية و السلع الإستهلاكية غير الغذائية 0.18% و 0.06% على التوالي.

جدول رقم (**3-8**) **التوزيع الجغرافي للصادرات** الوحدة بالمليون **USD**

المنتجات الرئيسية	عام 2015		عام 2016		التطور%
	القيمة	الهيكل%	القيمة	الهيكل%	
الأسمدة النيتروجينية المعدنية أو الكيميائية	419.44	21.30	447.68	25.14	6.73
زيوت ومنتجات أخرى من تقطير القطران	524.88	26.66	388.18	21.80	26.04-
الأمونيا اللامائية	477.02	24.23	323.92	18.19	32.10-
قصب السكر أو البنجر	149.85	7.61	231.65	13.01	54.59
فوسفات الكالسيوم	95.29	4.84	77.99	4.38	18.16-
التمور	34.70	1.76	37.52	2.11	8.13
هيدروكربونات دورية	52.05	2.64	36.32	2.04	30.22-
كحولات لا حلقية	29.28	1.49	26.38	1.48	9.90-
هيدروجين الغازات النادرة	27.28	1.39	24.39	1.37	10.59-
الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات المعزولة	1.79	0.09	19.19	1.08	-
المجموع الفرعي	1812	92.01	1613	90.58	10.95-
المجموع	1969	%100	1781	%100	9.55-

3-توزيع الواردات حسب طريقة التمويل:

تم تمويل الواردات التي تمت خلال 2016 من قبل CASH بمعدل 59.49% أو ما يقارب 27.8 مليار دولار أمريبي مسجلا بذلك إنخفاضا بنسبة 8.63% مقارنة بسنة 2015 ، الإعتمادات الممولة 36.94% من إجمالي حجم الواردات هوإنخفاض بنسبة 11.36%.

جدول رقم (**3-9**) **التوزيع الجغرافي للصادرات** الوحدة بالمليون **USD**

طريقة التمويل	عام 2015		عام 2016		التطور (%)
	القيمة	الهيكل%	القيمة	الهيكل%	
نقدا	30422	58.84	27797	59.49	8.63-
خط الإئتمان	19475	37.67	17263	36.94	11.36-
حسابات العملات الخاصة	18	0.03	3	0.01	83.33-
آخر	1787	3.46	1664	3.56	6.88-
المجموع	51702	%100	46727	%100	9.62-

التوزيع حسب المناطق الاقتصادية: فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال عام 2016 فان الجداول الواردة في المرفق تبين بوضوح أن الجزء الاكبر من تجارتنا الخارجية لا يزال يستقطب الشركاء التقليدين .

وفي الواقع يمكن القول أن دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية(L' OCDE) يحتلون مرتبة هامة إذ يمثلون 94،60% من الواردات و 59،79% من الصادرات .

الاتحاد الاوروبي (UE) :

ان دول الاتحاد الاوروبي تتصدر الطليعة بالنسبة للاسواق الممونة للجزائر حيث مثلت ما نسبته 47،47% من الواردات و 95،57% من الصادرات .

وحسب تقرير عام 2015فان الواردات التي سجلت قد انخفضت ب 97،12% عن 48،25 مليار دولار امريكي في 2015 و 18،22 مليار دولار امريكي في 2016 وبالنسبة الصادرات الجزائرية لهذه الدول قد انخفضت الى 4،6 مليار دولار امريكي و 15،27 على حد السواء .

داخل هذه المنطقة الاقتصادية يمكننا ان نلاحظ ان المتعامل الرئيسي هو ايطاليا والتي تمتص اكثر من 55،16% من مبيعاتها وتليها اسبانيا 33،12% وفرنسا05،11% .

بالنسبة للموردين الرئيسيين تحتل فرنسا المرتبة الاولى في دول الاتحاد الاوروبي بنسبة 15،10% تليها ايطاليا والاسبان بنسبة 93،9 % و 69،7% على الترتيب من اجمالي واردات الجزائر خلال 2016 .

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(L' OCDE) خارج الاتحاد الاوروبي :

تاتي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المرتبة الثانية بنسبة 47،13%من واردات الجزائر و 64،21% من صادرات الجزائر .

بالمقارنة بسنة 2015 هناك زيادة كبيرة في الصادرات الى هذه البلدان من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد تجاوزت 29،5 مليار دولار امريكي في 2015 و 25،6 مليار دولار امريكي في 2016 حوالي 21،18 % من القيمة النسبية للصادرات ، بينما واردات الجزائر من هذه البلدان سجلت انخفاضا قدره 5،14%.

وتجدر الاشارة ايضا ان الجزء الاكبر من تجارة الجزائر مع هذه المنطقة محقق من طرف الولايات المتحدة الامريكة تليها تركيا بالمعدلات التالية 01،5% و 14،4% للواردات من هذه الدول و 17،11% و27،4% للصادرات الى هذه الدول نفسها .

مناطق التبادل الاخرى :

لاتزال التجارة بين الجزائر والمناطق الاخرى ذات نسب منخفضة ، حيث يظهر الحجم الكلي للتجارة مع الدول الاخرى في اوروبا خارج الاتحاد الاوروبي هبوطا لحصتها في السوق بنحو 6،21% مقارنة بعام 2015 التي تجاوزت 26،1مليون دولار امريكي في 2015 و 989 مليون دولار امريكي في 2016 .

_تظهر بلدان آسيا انخفاضا طفيفا من 17،2% لترتفع إلى26 ،14% مليار دولار امريكي و 95،13 لنفس الفترات .

سجل حجم التجارة مع البلدان المغاربية انخفاضاً بلغ حوالي 4،7 مقارنة بعام 2015 ، حيث ارتفع من 2.23 مليار دولار امريكي في عام 2015 الى 06،2 مليار دولار امريكي في 2016.

سجلت الدول العربية خارج الاتحاد المغاربي انخفاضا طفيفا مقارنة بعام 2015 حيث أن حجم التجارة الإجمالي مع هذه الدول ارتفع من 2.49 مليار دولار امريكي إلى 2.31 مليار دولار امريكي ، أي انخفاض قدره 6.87% .

وأخيرا ، سجلت امريكا زيادة طفيفة بلغت 0.67 % في السنة في عام 2015 ، حيث ارتفعت من 4.5 مليار دولار امريكي في عام 2015 إلى 4.53 مليار دولار امريكي في عام 2016.

المبحث الثالث : تطور التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة للدول الأعضاء

سوف نحاول من خلال هذا المبحث توضيح مدى نجاح التكتلات الاقتصادية فيما يخص تطوير وتحرير التجارة البينية لدول أعضاء التكتل NAFTAبوجه خاص، و تطوير التجارة الخارجية بوجه عام، وذلك للفترة الممتدة من " 2000-2014" حسب ما توفر من إحصائيات، والتنكير بما كانت عليه التجارة الخارجية قبل دخول اتفاقية للفترة "1990-1993"بغرض المقارنة فقط.

و تشير الكثير من التوقعات والدراسات التطبيقية التي يمكن أن تعود من قيام هذا التكتل عديدة، كتعزيز ثقة الاستثمار وتحقيق مستوى الرفاهية وغيرها، وعليه سنسلط الضوء على بعض المتغيرات الاقتصادية التي أثرت عليها اتفاقية NAFTAبالنسبة للدول الأعضاء "الناتج المحلي **الإجمالي، مستويات البطالة، التأثير على معدلات التضخم، ميزان المدفوعات**، ....".

المطلب الأول : حجم التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

إن العلاقات التجارية المتبادلة بين الدول لم تحقق الفائدة بصورة متساوية للجميع. فقد أوجدت تغيرات في أوجه واتجاهات وقيم التدفقات التجارية، فالمواد الأولية بدأت تفقد قلها في حجم **الصادرات** العالمية، في حين المنتوجات الصناعية **أخذ**ت تكسب مكانة أكثر من ذي قبل في السوق الدولية. فالدول الصناعية هي المنتجة والمصدرة للصناعات، والحجم الكبير لصادرات مواد الأولية تعود إلى الدول الأقل تطورا، في حين عمليا نجد أن أكثر من نصف التبادل التجاري الدولي من نصيب الدول الصناعية.

ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول إبراز مدى ارتفاع معدلات نمو التجارة الخارجية لدول أعضاء.

1- حجم التبادل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية قبل انعقاد اتفاقية NAFTA

يوضح الجدول الموالي، تطور حجم التبادل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع كل من كندا والمكسيك قبل دخول اتفاقية NAFTA حيز التنفيذ للفترة 1990-1993 محاولين إبراز ما كانت عليه التجارة البنية من إجمالي لتجارة الخارجية للدول الأعضاء.

الجدول: (3-10) تطور المبادلات التجارية البنية للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1990-1993 (الصادرات والواردات من السلع)

السنة	1990	1991	1992	1993
إجمالي الصادرات	394.4	421.7	448.2	464.8
إلى المكسيك	28.3	36.8	38.2	43.5
النسبة	7.2	8.7	8.5	8.7
إلى كندا	83.7	85.1	10.6	100.5
النسبة	21.2	20.2	20.2	21.6
إجمالي الواردات	531.0	308.4	554.0	603.4
من المكسيك	30.5	31.5	35.6	40.4
النسبة	5.7	6.2	6.4	6.7
من كندا	91.4	91.1	98.6	111.2
النسبة	17.2	17.9	17.8	18.4

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على

http://census.gov/foriegn-trade/balance/c2010.html

تاريخ الإطلاع: 2018/03/27، على الساعة 19:30.

النسبة= (الصادرات المكسيك/إجمالي الصادرات)*100

النسبة= (واردات المكسيك/إجمالي الواردات)*100

من خلال بيانات الجدول أعلاه، يتبين أن الصادرات الأمريكية قد عرفت نموا خلال الفترة 1990-1993 حيث ارتفعت قيمتها من 394.4 مليار دولار سنة 1990 إلى 464.8 مليار دولار سنة 1993 وتطلق التجارة البينية على مختلف التبادلات التجارية تتم بين الدول الأعضاء، حيث نجد أن حجم الصادرات الأمريكية مع كندا، قد عرفت نموا طفيفا، حيث بلغت 83.7 مليار دولار سنة 1990 لتصل سنة 1993 لما يقارب 100.5 مليار دولار، أي بنسبة 21.2%-21.6% للسنتين على الترتيب، أما بالنسبة لوارداتها فقد عرفت هي أيضا نموا بنسبة 217. % إلى نسبة 18%4. أي بدقدير 491. مليار دولار لسنة 1990، لتصل إلى 2111. مليار دولار لسنة 1993.

أما فيما يخص التبادل التجاري بين أسكا و المكسيك، فقد عرفت تجارتها البينية ارتفاعا في الواردات بدرجات متفاوتة نسبيا، بلغت سنة 1990 ما **يقارب** 530. مليار دولار بنسبة 75.%، لتصل سنة 1993 بحدود 440. مليار دولار بنسبة 76. 0%.أما صاراتها إلى المكسيك تميزت هي الأخرى بمستويات طفيفة، ففي سنة 1990 كانت الصادرات لقدر د530. مليار دولار ووصلت إلى 440. مليار دولار لسنة 1993.

2- حجم التبادل التجاري للولايات **المتحدة** الأمريكية في **ظل اتفاقية**

سوف نوضح من خلال الجدوال الآتي، تطور حجم التبادل التجاري **للولايات** المحتدة الأمريكية مع كل من كندا والمكسيك بعد دخول اتفاقية NAFTA حيز التنفيذ، من أجل إبراز ما حققته هذه الاتفاقية في مجال التبادل التجاري في السنوات الأخير، بالتحديد من الفترة 2000_2014.

الجدول رقم(3-11): تطوير المبادلات التجارية البينية للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2000-2007 (الصادرات والواردات من السلع)

الوحدة : مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الصادرات	1،288	8،264	3،258	1،267	1،300	1،332	8،364	9،384
إلى المكسيك	111.3	101.5	97.5	97.5	110.9	120.3	134.3	136.5
النسبة	63،38	33،38	75،37	54،36	95،36	22،36	81،36	46،35
إلى كندا	176.8	163.3	160.8	169.5	189.2	211.8	230.5	248.4
النسبة	37،61	67،61	25،62	46،63	05،63	78،63	19،63	54،64
إجمالي الواردات	379.7	8،352	350	1،367	6،417	7،464	3،508	8،530
من المكسيك	140.4	132.7	136.1	139.5	157.9	172.8	200.5	213.3
النسبة	98،36	61،37	89،38	00،38	81،37	19،37	45،39	18،40
من كندا	239.3	220.1	213.9	227.6	259.7	291.9	307.8	317.5
النسبة	02،63	39،62	11،61	00،62	19،62	81،62	55،60	82،59

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

تاريخ **الاطلاع**: 2018/04/08،على الساعة 14:00

الجدول رقم(3-12): **تطور** المبادلات **التجارية البينية للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2008-2014 (الصادرات والواردات من** السلع)

الوحدة : مليار دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات	4،412	4،333	8،412	5،479	4،508	526.8	7،552
إلى المكسيك	151.2	128.8	163.6	198.3	215.8	226.1	240.3
النسبة	36.66	38.63	39.63	41.36	42.45	42.92	43.48
إلى كندا	261.2	204.6	249.2	281.2	292.6	300.7	312.4
النسبة	63.34	61.37	60.37	58.64	57.55	57.08	56.52
إجمالي الواردات	555.40	402.90	507.50	578.10	601.80	613.00	641.80
من المكسيك	215.9	176.6	229.9	262.8	277.6	280.5	294.1
النسبة	38.87	43.83	45.30	45.46	46.13	45.76	45.82
من كندا	339.5	226.3	277.6	315.3	324.2	332.5	347.7
النسبة	61.13	56.17	54.70	54.54	53.87	54.24	54.18

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على :

تاريخ الاطلاع:**2018/04/10**، على الساعة: **14:00**.

من خلال الجدولين السابقين رقم (3- 12)، يتضح لنا أن إجمالي الصادرات الأمريكية شهدت ارتفاعا **يقدر 1.288** مليار **دولار** سنة 2000 إلى 7.552مليار **دولار** لسنة 2014 (الفترة المراد دنستها في الحالة التطبيقية)، أما إجمالي الواردات فقد ارتفعت إلى الضعف من 379.7 مليار دولار سنة 2000 لتصل سنة 2014 حوالي 641.80مليار دولار، **حيث جلت** الو**لايات المتحدة** الأمريكية هذا الحجم من الصادرات والواردات مع الدول الأعضاء (كندا والمكسيك) وذلك بدخول اتفاقية NAFTA حيز التنفيذ وما حققته هده الأخيرة من إيجابيات على بعيد الإفشال الأمريكي، بينما نلاحظ أن حجم التجار البينية للولايات المتحدة الأمريكية مع كل من نظيريها كندا والمكسيك تتفاوت في النسب من حيث التبادل التحاف معها، فند نسبة الصادرات الأمريكية إلى كندا لسنة 2000 بلغت37.61. % لتصل إلى56.52 %، بينما حققت الوردات من نفس البلد انخفاضا ما يقارب .02.63% السنة 2000، وبلغت سنة

2014 حدود54.18%، أما بالنظر إلى ما حققته الصادرات الأمريكية إلى المكسيك التي تقدر بـ 111.3. مليار دولار بنسبة .6338. % حيث بقيت في ارتفاع للفترة الممتددة 2000-2014، وسجلت في السنة الأخيرة.240.3 مليار دولار بنسبة 43.48 % بينما عريت الواردات الأمريكية من المكسيك تذبذبا ملحوظا خلال الفترة المدروسة (2000-2014).

مما سبق، وبإجراء مقارنة بين أداء المبادلات التجارية البينية الولايات المحتدة الأمريكية بين الفر التي سبقت عقد اتفاقية(1990-1993)، والفترة التي تليها والتحديد (2000-2014) يتبن ما يلي: التي شهدت المبادلات التجارية البينية للديات المتحدة الأمريكية ارتفاعا كبير في ظل في ظل اتفاقية النافتا مقالة بما كانت عليه من قبل، وأن تأثير هذه الأخر على العلاقات التجارية بين الديات المتحدة الأمريكية والمكسيك كان أكبر من تأثير على العلاقات التجارية بين أسكا وكندا (كما **أسلفنا سابقا**).

تمكنت الو.م. الأمريكية من خلال اتفاقية نافتا من تعزيز التبادل التجاري بينها وبين المكسيك، أما فيها يتعلق بالتبادل التجاري للو.م. الأمريكية مع كندا فلم يكن تأثير اتفاقية النافتا عليها بالشكل المرغوب فيه مقارنة بالمكسيك.

المطلب الثاني: حجم التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة لكندا

تختلف نوعا ما حجم صادرت وواردات كندا مقارنة بمثيلتها، الدولة العضو في اتفاقية النافتا (الو.م.أ) كل حسب بلحة استفادته، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المطلب، الذي يبرز نطور حجم التبادل التجاري لكندا قبل انعقاد اتفاقية NAFTA ، وفي ظلها وتسليط الضوء على الفترة 2000-2014.[143]

حجم التبادل التجاري لكندا قبل انعقاد اتفاقية NAFTA

يبين الجدول رقم (3-12) الآتي، تطور حجم التبادل التجاري لكندا مع كل من للولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك قبل دخول اتفاقية NAFTA حيز التنفيذ للفترة 1990-1993.

[143] - بوند بن بار، سبع سابق، ص 154.

الجدول رقم(3-13): **تطور المبادلات التجارية البينية لكندا للفترة 1990–1993**

(الصادرات والواردات من السلع)

السنة	1990	1991	1992	1993
إجمالي الصادرات	95.83	97.5	105.7	120
إلى المكسيك	95.23	96.7	104.5	118.7
النسبة	99.3	99.1	98.8	98.9
إلى كندا	0.6	0.8	1.2	1.3
النسبة	0.62	0.82	1.13	1.08
إجمالي الواردات	78.6	82.8		100.4
من المكسيك	77.8	81.1	85.4	97.8
النسبة	98.9	97.9	97.6	97.4
من كندا	0.8	1.7	2.1	2.6
النسبة	10.1	2.05	2.4	2.58

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

تاريخ الاطلاع:2018/04/14 ، على الساعة 13:00

تبين بيانات الجدول أعلاه، نمو التجار الخارجية لكندا بالنسبة للمكسيك ضعيفة، حيث إجمالي صادراتها لسنة 1990 **تقدر** بـ 95.83. مليار دولار لتصل في سنة 1993 حوالي 120 مليار دولار، أما إجمالي الواردات هي الأخرى لم تشهد تغيرات كبيرة لنفس الفترة (1990–1993) حيث بلغت78.6 مليار دولار لتصل إلى 100.4 مليار دولار للفترتين على الترتيب.

بالنظر إلى حجم التبادل التجاري لكندا بالنسبة للمكسيك ضعيفا مقارنة بحجم التبادل التجاري بالولايات المتحدة الأمريكية، فلم تعدى صادراتها إلى المكسيك نسبة 0.62% سنة 1993 لتصل إلى ما يقارب نسبة 1.08% سنة 1993، واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الشريك **التجاري** الأول لكندا.

2–حجم التبادل التجاري بكندا في ظل إتفاقيةNAFTA

من خلال البيانات المقدمة في الجدول رقم (3-13) الموالي، سوف نوضح تطور حجم المبادلات

التجارية لكندا في ظل اتفاقية NAFTA مع الدول الإعفاء (الولايات المتحدة الأمريكية المكسيك)، وذلك في الفترة 20002014- على النحو الآلي:

الجدول رقم (3-14): **تطور المبادلات التجارية البينية لكندا للفترة 2000–2007**

الوحدة : مليار دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الصادرات	243	3،228	221.6	229.2	270.2	304.9	320.6	336.5
إلى المكسيك	241.6	226.6	220.1	227.6	267.9	302.2	316.7	331.9
النسبة	99.42	99.25	99.32	99.3	99.14	99.11	98.17	98.63
إلى كندا	1.4	1.7	1.5	1.6	2.3	2.7	3.9	4.6
النسبة	0.57	0.74	0.67	0.69	0.53	0.88	1.21	1.36
إجمالي الواردات	162.7	148.7	147.4	154.1	171	189.9	206.2	*ة. 111*
من المكسيك	154.5	140.9	139.2	145.4	160.8	*111.1*	191.9	211.2
النسبة	94.96	94.75	94.43	94.35	94.03	93.57	93.06	92.79
من كندا	8.2	7.8	8.2	8.7	10.2	.12	14.3	16.5
النسبة	5.03	5.24	5.56	5.64	5.96	6.42	6.93	7.2

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على

تاريخ الاطلاع: 20.04.2018 على الساعة: 15:00

الجدول رقم (3-15) : تطير المبادلات التجارية البينية لكندا 2008-2014

(الصادرات والواردات من السلع)

الوحدة : مليار دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات	8،358	2،241	3،293	336.4	4،334	2،350	2،354
إلى المكسيك	353.3	237.1	288.7	331.0	330.2	345.3	348.9
النسبة	46،98	3،98	43،98	39،98	74،98	6،98	5،98
إلى كندا	5.5	4.1	4.6	5.4	4.2	4.9	5.3
النسبة	53،1	69،1	56،1	6،1	25،1	39،1	49،1
إجمالي الواردات	4،236	2،184	6،224	9،247.	3،250	4،262	1،264
من المكسيك	219.2	169.1	202.5	223	224.5	230.0	231.2
النسبة	72،92	8،91	16،90	95،89	96،89	65،87	54،87
من كندا	17.2	15.1	22.1	24.9	25.8	32.4	32.9
النسبة	*7.27*	19،8	8.83	04،10	3،10	34،12	45،12

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على :

تاريخ الإطلاع: 20.04.2018، على الساعة 1511:.

من خلال البيانات المقدمة في الجدولين رقم (14-15) اللذان يمثلان حجم التبادل التجاري لكندا مع كل من الو.م.الأمريكية والمكسيك في ظل اتفاقية النافتا، **محاولين** من خلال **ذلك** إبراز ما قدمته هذه الأخير للدول الأعضاء فيما يخص معدلات نمو التجارة الخارجية. فبلغ إجمالي صادرات كندا في الفترة الممددة **2000-2014**، ما **يقارب 243** مليار دولار إلى 2.354مليار دولار على التوالي، **ندل ذلك** على أن كندا شهدت نوعا ملحوظا من نمو تجاه كل من أمريكا والمكسيك، بحيث شهدت هذه الأخير حجما مرتفعا نوعا ما بالنسبة للتبادل التجاري مع كندا إلا أنها بقيت جد متدنية مقارنة بأمريكا ولم تتجاوز نسبتها 7% إلى **12** % للفترة نفسها محل التفسير.

وعليه فإن المقارنة قبل وفي ظل اتفاقية NAFTAبين المبادلات التجارية لكندا مع الولايات المتحدة

الأمريكية والمكسيك، سنبرره في النقاط التالية[144]:

ارتفعت القيمة المطلقة للتجار البينية لكندا خلال الفترة التي تلت دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك لارتاع صادرات وواردات الو.م. الأمريكية حسب ما جاء في جدولين السابقين، بينما صادرات و واردات المكسيك عرفت طفرة كبيرة حيث ارتفعت وارداتها من كندا إلى8.2 مليار دولار سنة 2000، **لتصل** إلى 32.9. مليار دولار **لسنة** 2014.

تباينت آثار اتفاقية NAFTAعلى نسبة مساهمة المبادلات التجارية البينية لكندا في إجمالي تجارتها الخارجية، فمن جانب الصادرات تمكنت كندا من رفع قدرتها على النفاذ إلى السوق الأمريكية طوال الفترة الممتدة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

المطلب الثالث: حجم التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة **للمكسيك**

في ظل إعادة تريب الأوضاع الاقتصادية بما يتلاءم مع الظروف الداخلية، والتطورات البيئية، أدى ذلك لدعم العلاقات التجارية للمكسيك في ظل اتفاقية NAFTAمع أكبر شنك لها وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

[144] – بوند بن بار، سبع سابق، ص 154.

1- حجم التبادل التجاري للمكسيك **قبل** انعقاد اتفاقية **NAFTA**

الجدول رقم (**3-16**) يبين تطور حجم التبادل التجاري الدول الأعضاء الولايات المتحدة الأمريكية وكندا قبل دخول اتفاقية NAFTA- حيز التنفيذ- الفترة 1990-1993.

الجدول رقم(**3-16**): تطور المبادلات التجرية البينية للمكسيك للفترة 1990-1993

(الصادرات والواردات من السلع)

الوحدة: مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993
إجمالي الصادرات	**33.1**	**34.91**	**38.5**	**44.7**
إلى أمريكا	32.3	33.9	37.4	43.1
النسبة	97.58	97.1	97.14	96.42
إلى كندا	0.8	1.01	1.0	1.6
النسبة	2.41	2.89	2.85	3.57
إجمالي الواردات	**29.3**	**34.3**	**45.3**	**47.6**
إلى أمريكا	28.9	33.7	44.2	46.3
النسبة	98.63	98.25	97.57	97.26
إلى كندا	0.4	0.6	1.1	1.3
النسبة	1.36	1.74	2.42	2.73

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

بين الجدول أعلاه مدى ارتباط التجارة الخارجية للمكسيك بالولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لما حققته صادرات هذه الأخيرة والتي تقدر بـ 43.1 مليار دولار لسنة 1993 وهو ما يقارب 83% من إجمالي صادات المكسيك، لتبلغ الواردات الأمريكية أيضا حوالي 46.3 مليار دولار لنفس السنة، أما بالنسبة لحجم التبادل التجاري بين المكسيك وكندا للفترة 1990-1993 فقد ظلت متدنية، بحيث لم تتجاوز صادراتها إلى كندا نسبة 3.57 % لسنة 1993، أما وارداتها من كندا فلم تتجاوز نسبة 2.73% لنفس السنة.

2- حجم التبادل التجاري في ظل اتفاقية NAFTA

سوف نوضح تطور حجم المبادلات التجارية لكندا في ظل اتفاقية NAFTA مع الدول الأعضاء (الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك) وذلك في الفترة 2000-2014، من خلال البيانات المقدمة في الجدول رقم **(3-16)**

الجدول رقم (3-17): تطور المبادلات التجارية البينية للمكسيك للفترة 2000-2007 (الصادرات والواردات من السلع)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الصادرات	3،149	7،138	142	149.2	1.68.3	9،187	6،215	*2.711،*
إلى أمريكا	146.1	135.6	139.2	4.146	165.5	183.4	210.4	221.0
النسبة	85،97	*97.76*	02،98	12،98	43،98	6،97	58،97	05،97
إلى كندا	3.2	3.1	8.2	8.2	8.2	4.5	5.2	*6.1*
النسبة	14،2	2.23	97،1	1.87	1.66	39،2	41،2	94،2
إجمالي الواردات	5،126	5،122	120	6،120	115.8	4،135	1،149	1،155
إلى أمريكا	123.4	120.6	118.5	119.0	113.5	132.6	145.2	150.6
النسبة	97.54	44،98	75،98	67،98	01،98	93،97	38،97	09،97
إلى كندا	3.1	1.9	1.5	1.6	2.3	2.8	3.9	4.5
النسبة	2.45	55،1	25،1	1.32	1.98	06،2	61،2	9،2

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

تاريخ الإطلاع: ،:26.04.2018 على الساعة 09:15.

الجدول رقم (3-18): تطور المبادلات التجارية البينية للمكسيك للفترة 2008-2014

(الصادرات والواردات من السلع)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات	1،240	9،190	258.1	304.6	310	3،315	2،325
إلى أمريكا	233. 1	181.4	243.4	287	291.0	294.8	300.3
النسبة	97 04	02،95	3،94	22،94	9،93	49،93	34،92
إلى كندا	7.1	9.5	14.7	17.6	18.9	20.5	24.9
النسبة	95،2	97،4	69،5	5.77	09،6	5،6	7.65
إجمالي الواردات	169	1.259،	174.7	200.5	2،207	221	3،309
إلى أمريكا	163.5	121.7	169.8	194.0	198.3	210.5	298.3
النسبة	74،96	66،96	97.19	96.75	7،95	24،95	44،96
إلى كندا	5.5	4.2	4.9	6.5	8.9	10.5	11.0
النسبة	25،3	3.33	2.8	3.24	29،4	75،4	55،3

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

تاريخ الإطلاع: 2018/04/30، على الساعة: 17:45.

من خلال الإحصائيات المتوفرة لدينا والبيانات المقدمة في الجدولين رقم (16-17) نجد أن تطور المبادلات التجارية للمكسيك مع الدول المنطوية تحت اتفاقية NAFTA عرفت نموا كبيرا وتزايدا في حجم الصادرات 3.149 مليار دولار لسنة 2000 لتصل إلى2.325مليار دولار لسنة 2014، وارتفعت مقابلها أيضا الواردات من 5.126 مليار دولار إلى.3.309 مليار دولار لسنتين على الترتيب.

وفيما يخص حجم الصادرات لكل من أمريكا وكندا على حدى، فإن الأولى عرفت نموا في حجم صادراتها بنسبة 85.97% لسنة 2000 لتنخفض نسبتها إلى 05.97% لسنة 2007، لتوالي في الانخفاض إلى 34.92% لسنة 2014، بينما اتجهت صادرات المكسيك إلى كندا تنمو بشكل سريع لتصل إلى أعلى مستوى لها في سنة 2014 بـ 7.65% بعد الانخفاض الذي لا يتجاوز نسبة 1.66% سنة 2004.

أما بالنظر إلى حجم الإجمالي لواردات المكسيك من أمريكا قد عرفت نموا ضعيفا ففي سنة 2000 بلغت 5.126 مليار دولار لتصل 3.309مليار دولار كأحد أقصى سنة 2014، وواردات المكسيك من

كندا ملت نسبتها كأحد أدنى 25.1% سنة 2002، لتصل لحدود عليا بلغت 75.4% سنة 2013 لتنخفض عام 2014 إلى 55.3% بـ 11 مليار دولار.

مما سبق يمكن إجراء مقارنة بين أداء المبادلات التجارية للمكسيك مع كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية قبل وبعد عقد اتفاقية NAFTA ويتضح لنا ما يلي:

حققت المبادلات التجارية البينية للمكسيك ارتفاعا كبيرا في ظل الاتفاقية مقارنة بالفترة التي سبقتها، حيث انتقلت إجمالي صادراتها إلى الولايات المحتدة الأمريكية من 43.1 مليار دولار سنة 2000 لتصل سنة 2014 إلى 300.3 مليار دولار.

كما ارتفعت صادرات المكسيك إلى كندا من 1.6 مليار دولار إلى 24.9 مليار دولار لسنة 2000 و 2004 على الترتيب.

المبحث الرابع :الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية NAFTA

إنه من الصعب علينا تقدير اثأر اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني لدول أعضائها وغيرها ...بل يسعنا مجرد مناقشة آراء وتصورات ، قد تتراوح بين التخطيط والتأييد من جهة والمعارضة من جهة أخرى ، حول هذا النوع من التكتل الذي دمج بين الشمال والجنوب وجذب اهتمام العديد من الباحثين لما يطرحه من تساؤلات عن مدى فعاليته وعدالته ونجاحه نظرا لعدم تجانس أطرافه واختلاف مستويات تقدم اقتصاديات الدول المشاركة فيه كل ذلك سوف نوجزه في هذا المبحث ،الذي ضم بمطالبة كافة الآثار والانعكاسات المنطوية على الدول الأعضاء NAFTA وغير الأعضاء باتفاقية .

المطلب الأول : البلدان المنطوية تحت اتفاقية NAFTA

سوف نحاول من خلال هذا المطلب توضيح درجات التفاوت بين الو . م.الأمريكية وكندا والمكسيك من حيث الاستفادة.المرجوة في اتفاقيةNAFTA .

1_الولايات المتحدة الأمريكية "المستفيد الاكبر "

إلى مواصلة سياستها التجارية الدولية ومحاولة إقامة تكتل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقية NAFTA إلى خلق سوق موازي للقوة الصاعدة الأوروبية ، كما كان الهدف الرئيسي للرئيس الامريكي "جورج بوش آنذاك هو فتح القطاع النفطي المكسيكي امام الشركات الامريكية ،ومن بين الاثار التي تعود على الولايات المتحدة من خلال عقد الاتفاقية نذكر مايلي :[145]

_ فتح الاسواق المكسيكية والكندية امام الصادرات الامريكية حيث تعتبر السوق الكندية من اكبر الاسواق للصادرات الامريكية ،كما ان ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي يسهم في زيادة الصادرات الامريكية الى المكسيك وخاصة من السيارات ، حيث يشهد السوق المكسيكي للسيارات اعلى معدلات نمو في العالم بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية .

_ إتاحة المزيد من فرص العمل الناتجة عن انتعاش الطلب المكسيكي على الصادرات الامريكية ، وبتالي زيادة متوسط الاجر في الولايات المتحدة الامريكية نظرا لارتفاع الاجور في القطاعات التصديرية بالمقارنة بالقطاعات التي تنتج سلعا للسوق المحلي .

[145] نوال شحاب **أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلاقات الدولية جامعة الجزائر،2009_2010،ص 69_70.

_ اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الامريكية نظرا للاستفادة من انخفاض متوسط الاجور بالمكسيك مقارنة بالولايات المتحدة الامريكية ، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6 % سنويا إلى حوالي ضعف نمو إنتاجية العامل في الولايات المتحدة ، مما يكسب الصادرات الامريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الاخرى مثل الاتحاد الاوروبي او التكتل الاسيوي .

_زيادة الطلب على المنتجات الامريكية في كندا والمكسيك التي ستتمتع بإعفاءات جمركية وغير جمركية لا نظير لها ، بشكل يزيد من نسبة الصادرات الامريكية لهذه الدول بمقدار 10 مليارات $ في السنوات التالية الاخيرة .

_ نمو التصدير في المدن على حدود المكسيك مع الولايات المتحدة جعلت من المدن الامريكية القريبة من الحدود مواقع طبيعية الأنشطة تكميلية للصناعات ، وبتالي حدث تغير في مواقع الصناعات في الولايات المتحدة الامريكية ، فتخصصت مدن هذه الاخيرة القريبة من الحدود في تصنيع الاجزاء والمكونات الخاصة بصناعات التجمعات المكسيكية ووجد أن نمو العمالة في مدن الولايات المتحدة الحدودية يتناسب طرديا مع نمو صناعات التجميع المكسيكية .

_ تعد المكسيك وسيط هام تستطيع الولايات المتحدة من خلاله كسب الاسواق المجاورة في دول امريكا اللاتينية .

_ زيادة رؤوس الاموال الامريكية حيث من المقرر ان تبلغ التدفقات السنوية من الاستثمارات الامريكية حوالي 2،5 مليار دولار سنويا .

_أوضحت الكثير من الدراسات ان تحرير التجارة البينية لهذه الدول يمكن ان يضيف فرص عمل جديدة في الولايات المتحدة ،كما ان هناك معارضة داخلية لهذه الاتفاقية على اعتبار انها تسمح بدخول السلع المكسيكية الرخيصة مما قد يؤدي الة مزيد من البطالة في الولايات المتحدة .

_ لا يتوقع حدوث تحويل للتجارة بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الاجل القصير لان عوائق التجارة فيها منخفضة أصلا لمعظم السلع ،وكذا لصغر حجم الاقتصاد المكسيكي بالنسبة للاقتصاد الامريكي .

NAFTA_ أما بالنسبة لحجة رخص اليد العاملة المكسيكية التي ستجذب الامريكيين ، حسب ما يقول معارضو

الامريكيون فان فعالية هذا العامل تضعف امام فعالية عامل الانتاجية الذي هو لصالح الاقتصاد الامريكي ، وبتالي ارتفاع مستويات البطالة .

2- كنـــدا :

تم التكتل بطبيعة دفاعية إلى حد كبير بالنسبة لكندا ، فالنمو الإقتصادي في هذه الأخيرة ظل يعتمد منذ الحرب العامية الثانية على قطاع الموارد الطبيعية، إلا أنه مع بداية الثمانينات أخذت قوة الدفع التوسعية المشتقة من قطاع الموارد الطبيعية في النفاذ ، و أصبح من المهم تعويضها من خلا التطور في الصناعة و ذلك من خلال إمكانيات التصدير للسوق الأمريكي العملاق الذي يزيد 10 أمثال حجم الإقتصاد الكندي ، كما تشكل الو.م.أ الشريك الرئيسي لكندا ، حيث سعت هذه الأخيرة ألا تبقى معزولة في محيطها القريب(أمريكا الشمالية) و الاستفادة من ميزتها النسبية في بعض المجالات كالإتصالات ، النقل ، التكنولوجيا الحذيثة .....لذا سنوجز أهم الأثار المتعلقة بكندا الناتجة عن إتفاقية NAFTA على النحو التالي : [146]

- فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية و إنتقال رؤوس الأموال و الإستثمارات بين دول التكتل .
- الإستفادة من الأيدي العاملة في المكسيك.
- مشاركة شركات النفط الكندية مع الشركات المكسيكية في عمليات التنقيب و الإنتاج .
- فتح الأسواق المكسيكية أمام المؤسسات المالية الكندية و كذا الشركات اعاملة في مجال الطاقة.
- إحتفظت كندا من خلال الإتفاقية بمواصفاتها القياسية العالمية خاصة قواعد السلامة و المحافظة على البيئة .
- تستفيد كندا من تسيير النقل البري و الجوي و كذا تحرير سوق الخدمات بالمكسيك عن طريق توفير الفرص أمام نشاط الشركات الكندية.

3- المكسيك الشريك الأضعف:

تجدر الإشارة إلى أن قيمة المبادلات التجارية بين كندا و المكسيك المنخفضة مقارنة بقيمة مبادلات كل منها مع الو.م.أ إلا أنها تعتبر إيجابية إذا ما أخذنا في عين الإعتبار المستوى الضعيف الذي كانت عليه قبل دخول الإتفاقية حيز التطبيق .

[146] عبد الناصر نزال العيادي ، **منظمة التجارة العالمية و إقتصاديات الدول النامية** ، دار صفاء، عمان 1994 ، ص80.

فقد أصبح المكسيك أهم متعامل تجاري بالنسبة لكندا في أمريكا اللاتينية ، حيث إرتفعت المبادلات بين هاتين الدولتين بشكل متواصل سواء ما يخص الصادرات و الواردات كما سبق توضيحها من خلال جداول التبادل التجاري للدول الأعضاء.[147]

ومن بين مختلف الاثار وانعكاسات اتفاقية NAFTA على المكسيك ، مايلي ذكره [148]:

_ انتقال الانتاج إلى المكسيك، سمح ذلك بانتقال التكنولوجيا المتقدمة في الانتاج مما ساهم في تطور القاعدة التكنولوجية وتحسين البيئة التقنية والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية .

منذ بدا العمل باتفاقية NAFTA لوحظ ان الاقتصاد المكسيكي قد تطور بشكل كبير ليصبح تاسع أكبر إقتصاد على المستوى العالمي .

_ زيادة التدفقات الاستثمارية خاصة الامريكية في مجال البترول المكسيكي ، بالاضافة إلى مجالات اخرى ، مما ادى إلى تراجع معدلات البطالة وخلق فرص عمل فيلا المجال الصناعي .

_ استطاعت المكسيك تنفيذ سياستها الاقتصادية وتدعيم الاصلاحات في المجال الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالسوق وفي قطاعات معينة كالاتصالات ،النقل البري ، المنسوجات وغيرها ،وذلك في ظل اتفاقية NAFTA .

_ الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية خاصة لاراضي الولايات المتحدة الامريكية نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك ، وتحقيق الرفاهية للسكان .

المطلب الثاني :بعض البلدان الغير منطوية في ظل اتفاقية NAFTA

[147] فاطمة الزهرة بن شعبان ،**المكسيك واتفاقية التبادل التجاري الحر لامريكا الشمالية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،قسم العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،جامعة الجزائر ،2001_2002،ص 95 .

[148] عبد الحميد عبد المطلب ،النظام **الاقتصادي العالمي الجديد وافاقه المستقبلية بعد احداث11 سبتمبر** ،مجموعة النيل لعربية،القاهرة،2003، ص132-133

ومن بين الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية NAFTA على دول العالم ،سنوجز بعض ما نجم عنها على كل من دول امريكا اللاتينية ،والمنطقة العربية ، بالاضافة إلى دول مجلس التعاون ،وذلك في الاتي

1–دول أمريكا اللاتينية :

أبدت دول أمريكا اللاتينية تحفضها تجاه الاتفاقية وخاصة في أمريكا الوسطى والبرازيل حيث يخشى مصدرو البن أن تهدد الإتفاقية التوجه نحو الحد من المعروف من البن عالميا و دعم سعره من جهة أخرى ، رحبت بعض دول أمريكا اللاتينية بالإتفاقية و خاصة شيلي التي يتوقع أن تكون أول المنظمين لها ، كما أبدت كل من فنزويلا و كلومبيا و الأرجنتين ترحيبها بالإتفاقية بعد إتجاه معظمها إلى بناء علاقات تجارية متطورة مع أمريكا بعد إجراء إصلاحات إقتصادية جذرية في سياستها الإقتصادية و بنيتها الأساسية .

2– دول مجلس التعاون

تتمتع دول مجلس التعاون بموقع إستراتيجي وتوفر موارد كبيرة من الطاقة و التجهيزات الأساسية بمستويات جيدة و لديها إقتصاد قوي ، فضلا عن إحتوائها لأكبر إحتياط نفطي في العالم و إنتاجها لخمس مواد بتروكيماوية أساسية و هذا يعني في الواقع أهمية أسواقها بالنسبة للتجارة العالمية و إمتلاكها أموالا ضخمة تتحرك في اتجاه كافة الأسواق العالمية .

و إذا أظفنا هذه العوامل كلها إلى ما هناك بين دول مجلس التعاون و دول **NAFTA خصوصا الو.م.أ من روابط تاريخية وثقافية طويلة المدى ، يتضح لنا أن كل ذلك يجعل من دول الخليج مهما لدول NAFTA في الحاضر و المستقبل القريب** . و حسب آخر التقارير أصبحت المملكة المورد الأول للنفط و منتجاته إلى الو.م.أ (ثلث إجمالي وارداتها النفطية من المملكة).

وفي مجال الاستثمارات المشتركة ، تعتبر الو.م.أ أكبر المستثمرين بين مجموعة الدول الصناعية في المشاريع المشتركة في المملكة.

إذن يتضح من خلال ذلك السرد أن دول مجلس التعاون تأثرت بقيام هذا التكتل الاقتصادي وإن لم يكن ذلك الدى القصير ، ذلك أنها ستواجه مجموعة تجارية ضخمة لديها قوة تفاوضية كبيرة فيما يخص الاتفاقيات التجارية. فكما هو معروف أن دول الخليج تعتمد في صادراتها على البترول و الغاز و مشتقاته و لذلك فإنها ستواجه منافسة كبيرة و على السوق الأمريكي ، من جهة كندا و المكسيك ، لأن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الثلاث سيؤدي إلى حصول المكسيك و كندا على مزايا عديدة في تصدير البترول و الغاز إلى الو.م.أ و ستأخذ جزءا من السوق الأمريكي .

أيضا الشركات البترولية في الو.م.أ سيكون لها وضع أفضل في كندا و المكسيك بخصوص البحث و الاستكشاف و التنقيب عن البترول و الغاز مما يؤدي في المدى الطويل إلى انخفاض واردات الو.م.أ من بترول الخليج و يحل محله بترول كندا و المكسيك بالتدريج.

ومن هنا فإنه من الواجب على دول مجلس التعاون دراسة آثار تلك الاتفاقية على هيكل صادراتها و وارداتها و علاقتها مع المجموعة بشيء من التفصيل ووضع إستراتيجية محددة للمستقبل ، شأنها في ذلك شأن ما قامت به تجاه المجموعة الأوروبية .

كما يتطلب الأمر تحسين السياسات التجارية و الاقتصادية و الاستثمارية على المستويين الوطني و الإقليمي بما يتناسب مع هذه الظروف و الأوضاع الاقتصادية الدولية المستجدة لأنها بذلك تكون في مأمن من الأثار التي قد تنجم عن قيام مثل هذا التكتل.

3– المنطقة العربية

تشير الأدلة العملية إلى أن التنظيمات التجارية الإقليمية بين البلدان الصناعية قد أدت بصورة عامة إلى زيادة رفاهية الأعضاء على حساب بلدان العالم الثالث أجمع و المنطقة العربية على وجه الخصوص.إن اعتماد المنطقة العربية على هذه الأسواق و بالتالي تأثره بما يحدث فيها من تغيرات.فإزالة القيود الجمركية و الحواجز الأخرى بين دول هذا التكتل يعني أنها ستوحد من سياستها التجارية عند تعاملها مع بقية دول العالم وهذا يعني ايضا التفاهم الكامل حول التقليص لواردات هذه البلدان من منطقة الشرق الاوسط (انكماش الطلب على الصادرات العربية) ولا شك أن تأثير **NAFTA** سيكون محسوما في حجم الاستثمارات الامريكية التي ستقلص الى حد كبير وذلك لأنه سيتم تدويرها في السوق المكسيكية(**NAFTA**) تقلص الاستثمارات الامريكية في الشرق الاوسط)

خلاصة الفصل الثالث :

في ظل الظروف التي شهدها العقد الأخير من القرن العشرين، تتزايد أهمية التكتلات الاقتصادية الدولية. حيث شهدت الدول النامية اتجاها متزايدا نحو إنشاء تجمعات إقليمية لمواجهة تداعيات العولمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، إلا أنه ومن خلال عرضنا لبعض تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية نجد أنها تتسم بالضعف وعدم الفعالية بالرغم لامتلاكها لمقومات تجعلها كتل اقتصادية قوية ومنافسة.

لذا أصبح التفكير في تكوين تكتلات اقتصادية بين الدول النامية أو تفعيل القائم منها من أهم المسائل التي يعطى لها اهتمام كبير باعتبارها الطريق السليم لمواجهة مختلف التحديات لكسب رهان التنمية والتحرر.

خـاتمة

خاتمة :

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية لم تكن مشروعا سياسيا دعائيا بقدر ما أصبحت متطلبا حياتيا هاما لما ترمي إليه من تحرير التجارة الخارجية بين الدول الاعضاء ،فإن هذا التحرير الجزئي للتجارة يعتبر خطوة مهمة نحو تحريرها خارج التكتلات خاصة بين الدول الكبرى،وعليه فقد نجحت الولايات المتحدة الامريكية من تحقيق تكتل اقتصادي رائد دمج بين دول الشمال والجنوب ،من خلاله إستطاعت بلوغ الاهداف التي وضعت في ميثاق تحقيق هذا التكتل ،التي لم تبدأ بطموحات جامحة بقدر ما بدات بطموحات محدودة وصغيرة ،وإنتقلت منها إلى ما هو أصعب وأكثر طموحا ،حيث دفعت بالدول النامية إلى المبادرة بعدة محاولات تتطلب منها إعتماد منهجية عمل حقيقية تقتضي توحيد الجهود فيما بينها لاتخاذ قرارات تكون جديرة بمستقبلها لمسايرة مختلف التغيرات التي تطرأ على المستوى الاقليمي والدولي .

إختبار صحة الفرضيات :

_من خلال الفصل الاول توصلنا إلى صحة **الفرضية الاولى** إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ستزيد من حجم التجارة الدولية وستعمق أكثر مبدأ الابتعاد المتبادل وقد يؤدي ذلك تسارع الدول إلى الاتجاه نحو التكتل والبحث عن المزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم .

1_من حيث طبيعتها فإنها تاتي تجسيدا للحصول على تحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي

2_من حيث شموليتها فانها تساهم في المشاركة في الاقتصاد الوطني إذ يجعلها ظاهرة دولية في أبعد الحدود .

3_ ومن حيث أبعادها فانها ظاهرة اقتصادية في منطقها ، وسياسية وإستراتيجية في ترابط وإتصال حلقاتها

وهذا ما يؤكد لنا صدق **الفرضية الاولى** .

_ غير أن سياسة التحرير والتقييد سرعان ما أثبتت فشلها خاصة بعد الانهيار المفاجئ لأسعار النفط في الثمانينات، مما أدى بها إلى إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لتطبيق سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي القائم على اقتصاديات السوق و تقليص دور الدولة في العملية الإنتاجية ككل و تعزيز و تنمية دور القطاع الخاص.وهذا ما يؤكد **خطا هذه الفرضية**

_ تساهم التكتلات الاقتصادية بتحويل التجارة من البلد ذو تكلفة أعلى خارج التكتل إلى البلد ذو تكلفة أقل داخل التكتل ، بفاعلية أقل وهو ما يؤثر سلبا على الدول الغير أعضاء وهو ما يبعدنا عن التخصص الدولي للموارد ، مما نجد صعوبة بالغة في المحافظة على أسواق التصدير إذا كانت الحقوق الجمركية

الخارجية المشتركة أعلى من تلك الداخلية للدولة المستوردة ،أما مساهمة التكتلات الاقتصادية في نقل الانتاج من من المصدر الاقل كفاءة ذو التكلفة المرتفعة إلى المصدر الاكثر كفاءة ذو التكلفة المنخفضة داخل التكتل أدى إلى تخصيص كفء للموارد وتحقيق مستويات مطلوبة من الرفاهية الاقتصادية مما يعود بالإيجاب على دول المتكتلة ، وفق الاثر الانشائي للتجارة مما نستنتج **خطا هذه الفرضية**

_تؤكد الدراسة التطبيقية **صحة هذه الفرضية** ، كون ما حققته اتفاقيةNAFTA لدولها من مزايا وفوائد كل حسب درجة استفادته ، أدى إلى رفع قدرتها الانتاجية وتعزيز التبادل التجاري القائم بينها لمستويات طموحة قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، محاولة بذلك الولايات المتحدة الامريكية إقامة تكتل موازي للقوى الصاعدة الاوروبية ، باعتبارها المستفيد الاكبر من الاتفاقية مقارنة بالشريك الاضعف المكسيك .

نتائج الدراسة : من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول إلى جملة من النتائج جاء ذكرها من باب التاكيد على أهميتها،فلعل البعض منها عام وشبه متفق عليه في الدراسات الاقتصادية في الجانب النظري ،اهمها ما يلي :

1_للتكتلات الاقتصادية أثر على تطوير التجارة الخارجية وبالأخص الدول النامية

2 إلغاء كافة الحواجز أمام السلع وتقليص العائدات الجمركية، و الحد من الصناعات الناشئة.كان سببه فتح الجزائر لاسواقها نحو الخارج .

3_نتيجة الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الراهنة التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، نجد أن الإصلاحات الهيكلية لم تستطع تحقيق الأهداف المرسومة في ظل تحديات العالم.

4_إن ارتكاز صادرات الجزائر على النفط، أصبح يشكل خطر حقيقي على اقتصاد الجزائر، باعتباره إيراد استثنائي، فلا بد من إيجاد مورد يحل محله ويتماشى مع طموحات الأجيال القادمة.

5_مساهمة التكتلات الاقتصادية في تقسيم أفضل للعمل والتخصص أكثر وباقل التكاليف ، يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري البيني لدول أعضاء التكتل، وبتالي تطوير التجارة الخارجية إلى مستويات أحسن .

7_لقد إستطاعت الدول المتقدمة وبعض الدول الصناعية الجديدة ، الارتقاء إلى مستويات أفضل في مجال التجارة الخارجية بالرغم من وجود بعض الاثار والنتائج السلبية التي تعود على الدول الاعضاء بدرجة محدودة ، على عكس الدول الغير أعضاء خاصة الدول النامية منها .

6_ فتحت اتفاقية **NAFTA** المجال امام الدول النامية لاعادة النظر للانظمام أو إنشاء بعض التكتلات الاقتصادية ، لتندمج مع التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي .

التوصيات والمقترحات :

لا بد من تكامل اقتصادي عربي خاصة، وبين الدول النامية عامة، من أجل وضع استراتيجية تواجه تحديات العولمة،

1- يجب على الدول النامية أن تندمج في الاقتصاد العالمي ولكن بطريقة إيجابية حتى تستطيع تحقيق مصالحها وتعظيم مكاسبها ، والتعامل مع مختلف التحديات بوعي وإدراك وتحاول أن تتجنب كل ما يتعارض مع مصالحها، خاصة ما يفرض عليها من الأطراف الفاعلة في الساحة الاقتصادية الدولية، وأن لا تخضع وتستسلم لتيار العولمة الجارف. وذلك للحد من الآثار السلبية وعدم فقدانها لسيادتها على اقتصادياتها الوطنية.

2_التركيز على توفير البنية التحتية اللازمة لإنجاح المناطق الحرة ، من خلال تهيئة مناخ مناسب للاستثمار من الجوانب الاقتصادية والسياسية وحتى الادارية منها وكذا إزالة العوائق التي تقف في وجهه .

3_ ضرورة فتح المجال للدول النامية حول إقامة تكتلات مع دول متقدمة كاتفاقية **NAFTA** ، أو مع دول نامية أخرى ، كون الانعزالية لم تعد لها مبررات بسبب ضيق نطاق السوق وضعف متطلبات التخصص الانتاجي ،إلى جانب المنافسة الحادة وتأخر مستويات التقدم التكنولوجي بهذه الدول .

4_ محاولة التخفيف من آثار وانعكاسات التكتلات الاقتصادية على الدول غير الاعضاء ،وإعادة النظر في اختلاف درجات الاستفادة من المكاسب التي تحققها ، بحيث تكون متفاوتة نسبيا للدول الاعضاء .

أفـاق الدراســة :

نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، إذ لاندّعي أننا استوفينا كل جوانبه، بل هناك إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة تطرح نفسها على حاضرنا ومستقبلنا، فتعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة نذكر منها:

_عمل وسعي الدول النامية على اكتساب مزايا تنافسية تمكننا من الاندماج في الاقتصاد العالمي .

- مدى تاثير التكتلات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الاجنبية للدول الاعضاء .

– الدور الأساسي الذي يلعبه الاقتصاد النامي في الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن والمقبل،وفرض اندماجية في الكيانات الاقتصادية الاقليمية اوالعالمية

وبهذا نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته،أملا أن يجد القارىء او الباحث تمايزا خاصا من حيث الفكرة ومن حيث المنهجية . سائلين المولى عز وجل التوفيق والنجاح.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. أحمد جامع ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، دارالنهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1985

2. إسماعيل شعبان العلاقات الإقتصادية الدولية ، منشورات جامعة حلب ، كلية الإقتصاد ،الطبعة الثانية ،سوريا 2003

3. اعبد الكريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998

4. أمر 70-10 المؤرخ في 1970/01/20

5. إيمان عطية ناصف ،مبادئ الإقتصاد الدولي ،دار الجامعة اجديدة ،الإسكندرية ،مصر ،2008 .

6. بكر مصباح تنيرة، "**الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوربي، التحديات والطموح**"، مجلة شؤون عربية، صيف 2002

7. بول أ ساموبلسوم ، وليام د .نوردهاوس، الإقتصاد ،ترجمة هشام عبد الله،مراجعة أسامةالدباغ ،الطبعة 15لماكروهيل 1995 الأهلية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى عمان ، الأردن ،2001

8. تجارة دولية و صيرفة إلكترونية دكتور صلاح الدين حسن السيسي المستشار الإقتصادي و الخبير المالي ،دار الكتاب الحديث 2014.

9. تجارة دولية وصيرفة الإلكترونية ،الدكتور صلاح الدين حسن السيسي،المستشار الإقتصادي والخبير المالي والمصرفي دار الكتاب الحديث 2014

10. التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية عمر مصطفى مُحَمَّد .

11. جاك فونتانل ،العولمة الإقتصادية مدخل إلى الجيو إقتصاد ، ترجمة :محمود إبراهيم ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2006 ص 50

12. جدواني ل.م ،أفاق تطور سياسة التجارة الخارجية ،حالة الجزائر

13. جمال الدين زروق واقع السياسات التجارية العربية و آفاقها في ظل إتفاقية منظمة التجارة العالمية ،مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية،المجلد الأول،الكويت المعهد العربي للتخطيط 1998

14. الجيلالي عجة ،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص ،دار الخلدونية للنشر و التوزيع.

15. الجيلالي عجة التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية،من احتكار الدولة إلى إحتكار الخواص،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى الجزائر 2007/1428 ،

16. حسين بوقارة ،**التكامل في العلاقات الدولية** ،سلسلة دراسات دولية ، الجزائر :مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر) 2008

17. حمدي عبد العظيم : إقتصاديات التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، 2000،

18. حمود يونس ، أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، **1993** ،

19. حميد الجميلي مستقبل الامن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات القرن العشرين،مجلة الشؤون العربية،العدد. 100،1999

20. خالد مُحَّد السواعي ، اتجارة والتنمية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2006-1426

21. خالد مُحَّد السواعي ، التجارة والتنمية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2006-1426

22. دفيد ريكاردو(:1772-1823) أستاذ في علم الإقتصاد إشتهر بقيمه بشرح قوانين توزيع ادخل القومي في نظام الرأس مالي

23. الدكتور شقيري نوري موسى و الآخرون ،كتاب التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية ،عمان

24. ريتشارد روبسون:**أزمة جنوب شرق آسيا**،الاسباب والنتائج،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،1999

25. زينب حسين عوض الله ،الإقتصاد الدولي : العلاقات الإقتصادية و النقدية الدولية ،دار الجامعة الجديدة ،الأزاريطة2004

26. سامي عفيفي حاتم : التجارة الخارجية بين التأطير و التنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، الجزء الأول ، 1993،

27. سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير ،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط : 02 ، 1993

28. سهر الهنداوي :**تقرير حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** ،غرفة تجارة عمان .أيلول ،2006 م

29. السيد متولي عبد القادر ،الإقتصاد الدولي ، النظرية و السياسات ، دار الفكر ، عمان ط2011

30. السيد مُحَّد أحمد السريتي إقتصاديات التجارة الخارجية م رؤية للطباعة والنشر و التوزيع الإسكندرية ،مصر 2008

31. السيد مُحَّد أحمد السيرتي ، إقتصاديات التجارة الخارجية ، دار الرؤية ، القاهرة، 2009

32. شقيري موسى و آخرون سعادة ،كتاب التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية،الاستثمار الدولي.عمان، 2012

33. شقيري موسى و آخرون سعادة ، كتاب التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية،الاستثمار الدولي.عمان، 2012 شقيري نوري موسى و آخرون ، كتاب التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية ،عمان

34. شمعون شمعون ، محاضرات في مقياس الصرف ، دار الهومة 2002

35. طبني مريم **واقع وافاق التجارة الخارجية للاتحاد الاوروبي في ظل الازمات المالية** 2002_2012

36. عائشة خلوفي **تاثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية** دراسة حالة الاتحاد الاوروبي مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيتير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ،2011_2012

37. عبد الحميد عبد المطلب ،**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**

38. عبد الحميد عبد المطلب ،النظام **الاقتصادي العالمي الجديد وافاقه المستقبلية بعد احداث11 سبتمبر** ،مجموعة النيل لعربية،القاهرة،2003،

39. عبد القادر العفوري العولمة وابحاث .. التحديات والفرص،2000

40. عبد الكريم النشاشبي و آخرونالجزائر :تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره

41. عبد الكريم النشاشبي و الأخرون الجزائر :تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق اسيا الوافي **التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة** مذكرة مقدمة لتيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2006_2007 ،

42. عبد الكريم النشاشيبي وآخرون: دراسة بعنوان الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق

43. عبد المطلب عبد الحميد ،**السوق الافريقية المشتركة والاتحاد الافريقي** ،الطبعة الاولى_القاهرة_مجموعة النيل العربية ،2004,

44. عبد المطلب عبد الحميد، **"النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003

45. عبد الناصر نزال العيادي ، **منظمة التجارة العالمية و إقتصاديات الدول النامية** ، دار صفاء، عمان 1994

46. عجة الجيلالي ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية ، من إحتكار الدولة إلى احتكار الخواص

47. علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات ، الطبعة الأولى ،دار المسيرة ،عمان،الأردن2007-1427

48. علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي،نظريات و سياسات،الطبعة الأولى ،دار المسيرة عمان

49. الأردن2007-1427 /295.

50. عمر صقر العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ،الإسكندرية مصر 2000-2001

51. عمر مصطفى مُحَمَّد ، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية** ،مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع 2014،

52. فاطمة الزهرة بن شعبان ،**المكسيك واتفاقية التبادل التجاري الحر لامريكا الشمالية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،قسم العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،جامعة الجزائر ،2001_2002

53. عبد اللطيف يوسف الحمد،**مستقبل التنمية العربية في مواجهة التحديات المعاصرة**، مجلة مصر المعاصرة_العددان 429_430، القاهرة،1992.

54. عبد محمود عبد الكريم،**القدرة التنافسية الامريكية بين حرية التجارة وحمايتها** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة الاهلية،العدد الثاني والعشرون،2009

55.

56. قاسم الشريف ،"**النافتا": منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية** "مجلة معلومات دولية ، دمشق : مركز المعلومات القومي ، العدد 64 السنة الثامنة ،2000

57. كريم النشاشيبي وآخرون،الجزائر :تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق،مجلة صندوق النقد الدولي،واشنطن1998.

58. كمال دمدوم ،الاقتصاد الدولي :التجارة الدولية، بحث مقدم لكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف،2001،

59. كمال دمدوم ،الاقتصاد الدولي :التجارة الدولية، بحث مقدم لكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

60. لجيلالي عجة ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية ، من إحتكار الدولة إلى احتكار الخواص ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى الجزائر ، 1428-2007

61. مُحَمَّد دياب التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت،2010

62. مُحَمَّد سيد عابد، التجارة الدولية. مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية. الإسكندرية 2001.

63. مُحَمَّد عمر حماد ابو دوح **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** ،الدار الجامعية مصر ،2003

64. مُحَمَّد محمود الإمام،(تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي)،ومركز دراسات الوحدة العربية

65. ،بيروت،2004

66. مُحَمَّد محمود،الامام ،**تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ،

بيروت ،2004

67. محمود إبراهيم محمود الشافعي، "**التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي**"، دار النهضة العربية،القاهرة،2005، محمود عبد الرزاق ،**الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية** ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ،2010

68. محمود يونس ، الإقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999 ،

69. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، القاهرة ،1993

70. مصطفى رشدي شيحة ، الأسواق الدولية ، المفاهيم والنظريات و السياسات ،دار الجامعة الجديدة، ،مصر **2003** ص **158**.

71. مصطفى رشدي شيحة ،الاسواق الدولية "المفاهيم والنظريات السياسية ،الدار الجامعية الجديدة ،الاسكندرية،2003.

72. منير الحمش،**النظام الاقليمي العربي والتحديات الاقتصادية**،مجلة المستقبل العربي ،العدد252عام 2000

73. موردخاي كرينين،الإقتصاد الدولي،مدخل السياسات ،ترجمة مُحَمَّد منصوروعلي عطية ،دار المريخ للنشر الرياض،2007-1428

74. موردخاي كرينين،الإقتصاد الدولي،مدخل السياسات ،ترجمة مُحَمَّد منصوروعلي عطية ،دار المريخ للنشر ،الرياض،2007-1428

75. ناصر الهتلان القحطاني المشرف على المؤتمر الثامن للتنمية الصناعية المنعقد في دمشق 1998 بعنوان: **المتغيرات الدولية والتحديات التي تواجه الصناعة العربية**،منظمة الخليج الاستشارات الصناعية .

76. نجيب قلادة ، التعريفة الجمركية كأداة للسياسة الإقتصادية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1965

77. النظريات المفسرة لدوافع الإغراق وتطبيقاته منذ عشرينات القرن الماضي ، راجع مؤلف عمر صقر العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2000-2001

78. نوال شحاب **أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلاقات الدولية جامعة الجزائر،2009_2010

79. هجير عدنان أمين زكي ، الإقتصاد الدولي، النظرية و التطبيق ،دار إثراء ،عمان ، ط :01، 2010

المجلات و الدوريات

80. عبد اللطيف يوسف الحمد،**مستقبل التنمية العربية في مواجهة التحديات المعاصرة**، مجلة مصر المعاصرة_العددان 429_430، القاهرة،1992.

81. يوسف بيبي ،الثابت و المتغير في إصلاح سياسة التجارة الخارجية في الجزائر مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة جامعة الجزائر العدد 16/ 2007

82. عبد محمود عبد الكريم،**القدرة التنافسية الامريكية بين حرية التجارة وحمايتها** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة الاهلية،العدد الثاني والعشرون،2009

83. يوسف بيبي ،الثابت و المتغير في إصلاح سياسة التجارة الخارجية في الجزائر مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة جامعة الجزائر العدد 16/ 2007 .

84.

المراجع باللغة الاجنبية

1. ABDELKRIM NAAS :le système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie du marché,
2. AGI دAutorissationsGloballes à l'importation
3. ben sheperd, « introduction to gravity modeling » ,trade research :behind the border gravity modeling , december 18 th ,2008,p :29
4. bernard guillochon ,annie kawecki, economie internationale, commerce et macroéconomie , dunod 5eme edition ,paris,2006 p 157-163
5. Charles p .kindleberger et peter h .lindert,economie internationale ,paris, economica 1981
6. christian aubin ,philipe norel ,economie international :fait ,theorieet politiques ,paris,2000
7. fodilhassam , chronique d l'economiealgerienne ,vingt ans de réformes libérales1986-2004,l'aconomiste d'algerie 2005 p109
8. GPA groupements professionnels d'achats. التجمعات المهنية للمشتريات
9. GPA : Les groupements professionnels d'achats.
10. HOCINE BENISSAD,la réforme économique en algérie,l'ajustement structurel, l'expérience du Maghreb OPU,alger,1999 p.78
11. http://chihab 2009.lbda3.org/montada-f64/topic-t3025,html.page consulted

12. on :12/08/2010.
13. http://www.marefa.org/index.php/مشروع_مارشال
14. Journal officiel n° 36 du 04/06/1963 p 582.
15. Journal officiel n° 68 du 21/08/1964.
16. Journal officiel n° 80/du 29/10/1963, p 1080.
17. JOURNAL OFFICIEL.N° 7 U 14/02/1978 P 144
18. M. E. Benissad : Algérie : restructurations, et réforme économiques (1979 – 1993). O.P.U Alger, P 93
19. M.E.BENISSAD, economie intrnationale.op-cit,p.221
20. NACHIDA BOUZIDI , le monopole de l'états sur le commerce extérieur, l'expérience algérienne 1974-1984 , OPU, alger ,p 167
21. Steven husted and michael melevin,international economics pearson ,addison wesleythe USA7th edition 2007,p.96
22. Steven husted michael melvin , op-cit, p .190
23. Youcef debboub , le nouveau mécanisme économique en Algérie, PU, réimpression 2000 alger,p.67
24. YOUCEF Debboub ,le nouveau mécanisme économique en algerie, OPU, réimpression 2000 ,Alger Page 83 .

الملحق رقم 01. معلومات جانبية متعلقة بدول الاعضاء اتفاقية NAFTA

المعلومات الجانبية المتعلقة بدول أعضاء اتفاقية NAFTA			
	الو.م.الأمريكية	كـــــنـــــدا	المكســـــيك
الشعـــار			
العـلـم	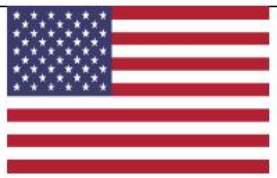		
الموقع			